مدرسة الحديث في مدينة الري

منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري

ثامر عبد المهدي حتاملة

Thamer abdelmehdi HATAMLEH



مَدْرَسَةُ الحَدِيْثِ فِي مدينة الرَّي

منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري

ثامر عبد المُهدي حتاملة

Thamer Abdelmohdi HATAMLEH



بسم الله الرحمن الرحيم

محفوظة جميع الحقوق

٢٠١٦م -١٤٣٧هـ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٦/١/٣٤٣)



دار الكتاب الثقافي

www.dar-alketab.com

للطباعة والنشر والتوزيع
الاردن اربد
شارع إيدون إشارة الإسكان
تلفون
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٦١٦١٦)
فاكس
(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٥٠٣٤٧)
ص.ب (٦٢٠٣٤٧-٢١١)

Dar-Alketab
PUBLISHERS
Irbid- Jordan
Tel:
(962-2-7261616)
E-mail:
Dar_Alkitab@hotmail
.com

المدير العام

بلال ابراهيم الشلول

٢٣٧
حتاملة، ثامر عبدالمهدي
مدرسة الحديث في مدينة الرّي منذ نشأتها حتى نهاية الفرن الرابع الهجري/ ثامر عبد المهدي حتاملة .-ط١.- إربد:
دار الكتاب الثقافي، ٢٠١٦.
ر.إ: (٢٠١٦/١/٣٤٣).
الواصفات: /الحديث الشريف// رواية الحديث/.

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٩٢-٤٦-٢ ردمك

فهرس المحتويات

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله عز وجل، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، أحمدك اللهم حمداً يوافي نعمك، ويكافئ مزيدك، ويدفع عنَّا نقمتك.

وأصلِّي وأسلِّم على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الصادقين المكرمين، ومَن تبعهم واهتدى بِهَدْيهم من المسلمين إلى يوم الدين.

جعل الله تعالى من السنَّةِ تبياناً للكتاب، ونوراً يهتدي به أولوا الألباب، وقيَّضَ سبحانه وتعالى لدينه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم علماءَ صادقين، من الحفَّاظ المتقنين، والرواة الحافظين، الذين قاموا على جَمْع سنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وصيانتها، ثمَّ نشرها والحفاظ عليها، والتصنيف فيها في الأمصار المختلفة، دَارَ الحديثُ في البلدان عليهم، واشتغلوا بعلم الحديث وبرعوا فيه.

وكان لكلِّ بلدٍ منها خصائص يمتاز بها عن غيره من البلدان، في طرق البحث والتصنيف، وكذلك في علوم الحديث والبراعة والبحث فيه، وكلُّ ذلك من خلال علماء ذلك البلد وطريقتهم، فبرزت الاتجاهات العلمية الحديثية المختلفة في الأمصار الإسلامية، ممَّا أدَّى إلى نشوء ما يسمَّى بالمدارس الحديثيّة، التي نشأت على كاهل بعض العلماء الفضلاء، فأفنوا أعمارهم، وأموالهم، وأنفسهم في حفظ السنة ونشرها، ثم التأليف فيها، وهذه المدارس لها خصائص تختلف عن غيرها؛ وعوامل قامت على تشكيل منهج تلك المدرسة، ثمَّ علوم الحديث التي برع فيها أهل تلك المدرسة، فكلُّ حركة علميِّة قامت في حاضرة من حواضر الإسلام كان لها الأثر الواضح في علم الحديث؛ من حيث: تدوين علم الحديث وتاريخه، ثم تطوُّره، وتقعيد القواعد العلمية الحديثية، ثمَّ تصنيف المصنفات، إلى نقد الحديث النبوي وبيان مقبوله من مردوده.

ومنها مدينة الرَّي التي تُعدُّ من المدن المهمة في علم الحديث، حيث خرَّجت عدداً من العلماء حتى نقل الخطيب البغداي عن الإمام الطحاوي قوله فيها:

(ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالرَّي لم يكن في الأرض في وقتهم أمثالهم فذكر أبا زرعة ومحمد بن مسلم بن واره وأبا حاتم الرازي)[1]، ورحل إليها الأمراء والرواة والعلماء، فاستقرُّوا بها، ونشروا العلم فيها، فسمعوا، وأسمعوا، فابتدأ نجمها يلمع، وشمسها تسطع منذ القرن الثاني الهجري، حيث بنى المهدي فيها مدينة جديدة، ومسجداً كبيراً، وسمَّاها المحمَّدية، وهي تقع في بلاد فارس (إيران حالياً)، حيث كانت مدينة طهران الحالية تُعدُّ من قرى مدينة الرَّي، وهي ما زالت مدينة قائمة إلى وقتنا الحاضر كأثر تاريخي على تلك المدينة.

وكلُّ عالم يطلق عليه (رازي) هو من مدينة الرَّي ونسبته إليها، وكان من أشهر علمائها (جرير بن عبد الحميد، وأبو زرعة الرازي، أبو حاتم الرازي، محمد بن مسلم بن وارة، عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو بشر الدولابي)، سنقف في هذه الدراسة حول جهود هذه المدرسة في خدمة الحديث النبوي، ثمَّ عوامل تشكُّلها، وخصائصها.

مسوغات الدراسة:

وجاء اختيار دراسة هذه المدرسة لعدة أسباب، من أهمِّها: أهمية العلماء الذين تميزوا في مدينة الري، حيث يُعدُّ علماؤها م أهم العلماء في علم الحديث النبوي الشريف.

ومنها: مؤلفات تلك المدرسة في علم الحديث، واعتمادها عند العلماء خاصة في علم العلل، وعلم الجرح والتعديل، وغيرها من علوم الحديث.

ومنها: الأثر العلمي الذي تركه هؤلاء العلماء، وآراؤهم الحديثية، فكان لزاماً الوقوف على آثار تلك المدرسة الحديثية، وتلك المدينة المزدهرة، وبيان أثرها وجهودها.

---

(١) البغدادي(٤٦٣هـ)، أبو بكر أحمد بن علي بْن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ج٣، ص٢٥٩.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى بيان تلك الجهود العلمية في خدمة الحديث النبوي الشريف، وبيان آرائهم في المسائل الحديثية، والوقوف على مصنفاتهم ومحاولة تقييمها.

والناظر إلى تاريخ مدينة الرَّي يجدُ فيها عنايةً بالعلوم الشرعية مبكِّراً قياساً بالمدن المحيطة بها، ويلحظُ تميُّز أهلها في العلوم الشرعية وغيرها من العلوم، غير إنَّ ما نُقل إلينا من آرائهم ومصنفاتهم نقلت عن بعض علمائهم ومحدِّثيهم، ومنهم مَنْ ذكر المؤرخون أسماء مصنفاتهم، ولكنها لم تصلنا، ومنهم مَنْ لم يُنقل عنهم آراء حديثية، كما نُقِلت عن غيرهم، فمُعظم ما وَصَلَنا مِنْ آراء علماء مدينة الرَّي ينحصر معظمها في: أبي زرعة الرازي، أبي حاتم الرازي، محمد بن مسلم بن وارة، وجرير بن عبد الحميد، وابن أبي حاتم الرازي، والدولابي.

وهو ما سنُبيِّنُه لاحقاً إن شاء الله.

وقد قسَّمت دراستي إلى ثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي: وفيه التعريف بالمدرسة الحديثية وأسس دراستها، وفيه مبحثان.

الفصل الأول: التعريف بمدينة الرَّي والحركة العلمية فيها، وفيه خمسة مباحث.

الفصل الثاني: مدرسة الحديث في مدينة الرَّي وأثرها في علم الحديث، وفيه ستة مباحث.

ثم ختمت دراستي بأهمِّ النتائج التي توصَّلتُ إليها.

نسأل الله العلي العظيم التوفيق والسداد، في الحديث والمِداد، إنَّه نعم المولى ونعم المجيب، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعَهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفصل التمهيدي
التعريف بالمدرسة الحديثية
وأُسس دراستها



الفصل التمهيدي
التعريف بالمدرسة الحديثية وأُسس دراستها

تُعَدُّ معرفة المدارس الحديثية ومناهجها، ثمَّ أثرها في علم الحديث من الأمور المهمة لكلِّ ناقد وباحث في علم الحديث النبوي، فقد انتشرت صناعة الحديث في سائر الأمصار الإسلامية، وبرَعَ كلُّ أهل بلدٍ بِعلْمٍ من علوم الحديث، ومنهم مَنْ جَمَع علوم الحديث كافَّة، وفي دراسة المدرسة الحديثية في كل بلد يبين لنا مدى تطور هذا العلم، ومدى عناية العلماء فيه، حتى عُرف به بعض العلماء واشتهروا به، وأثر كل بلد في علم الحديث، وتأثيره.

وتدخل معرفة المدارس الحديثية في أدقِّ وأصعب علوم الحديث؛ وقد أشار الدكتور همام بن سعيد إلى أهميَّة معرفة المدارس الحديثية وأنَّها من وسائل الكشف عن العلة، وتُعدُّ معرفة خصائص أي مدرسةٍ من أوَّل الوسائل التي ذكرها في كشف العلة، وقد كان له قصب السبق في إظهار أهميَّةِ هذه المدارس في عصرنا، فقال في مقدمته لشرح علل الترمذي لابن رجب: (معرفة المدارس الحديثية: نشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية، وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، ومصر، واليمن، وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علَّتِها)[1].

فإذا كان الحديث كوفياً احتمل التدليس أو الرفض، وإن كان بصرياً احتمل النصب وتأثير الإرجاء والإعتزال في إسناده، فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عمَّا إذا روى المدنيون عن البصريين، ولذلك

(١) ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط أولى، ١٩٨٧م، ج١، ص١٢٨.

نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، أمَّا حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف[١].

وقد تكلَّم ابنُ رجب حول مَنْ ضُعِّفَ حديثه في بعض الأماكن دون بعض، عند كلامه على النوع الثاني من أنواع العلل، وسيأتي بيانها لاحقاً إنْ شاء الله تعالى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسة تبيِّنُ وجود مدرسة حديثية في مدينة الرَّي، ثم بيان أهمِّ علمائها، وجهودهم في خدمة الحديث النبوي، وما هي عوامل وخصائص هذه المدرسة، ويمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تشَكَّلتْ مَدرسَةٌ حديثيَّةٌ في مدينة الرَّي؟
- ومن هم أهمُّ علمائها؟
- وما هو أثر هذه المدرسة في علم الحديث؟
- وما عوامل ذلك التشكُّل؟
- وما هي ملامح هذه المدرسة؟
- وما هي خصائصها؟ وما أثرها في علوم الحديث؟

منهج الباحث:

سلك الباحث المنهج الوصفي، ثمَّ المنهج التحليلي والنقدي لتلك المعلومات في الدراسة، ثم بيان بعض من الأمثلة والقواعد على جهود العلماء الذين دارت عليهم رواية الحديث في مدينة الرَّي، وبيان جهودهم العلمِيَّة في خدمة الحديث النبوي الشريف.

---

(١) الحاكم (٤٠٥هـ)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ص١٧٤/ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص١٢٩.

الدراسات السابقة:

بَعْد البحث في الدراسات السابقة؛ ومصادر المعلومات والشبكة العنكبوتية؛ لم أقف على دراسة محدَّدة اهتمت ببيان أهمية مدرسة الحديث في مدينة الرَّي وأثرها العلمي، ومنهجها في التصنيف في علوم الحديث، ولكن هناك بعض الدراسات التي أفردت بعض علمائها في البحث، ومن هذه الدراسات:

- دراسة بعنوان (اتجاه مدرسة الرَّي في نقد الحديث- أبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي حاتم) وهي للمؤلف كمال الدين عبد الغني المرسي- وهو كتاب صدر عن دار المعرفة الجامعية- مصر، وهو يختص بجهود أبي حاتم وابنه وأبي زرعة الرازيين، ومن خلال قراءة هذه الدراسة نقف على بعض الملاحظات حولها:
- جاءت الدراسة في قرابة ٢٥٠ صفحة، أفرد الباحث ١٥٠ صفحة منها لترجمة العلماء الثلاثة (أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن أبي حاتم).
- يوجد بعض الأخطاء المنهجية في الدراسة، منها:
- كانت صلب الدراسة تقع في أربعين صفحة(من صفحة ١٩٦- ٢٣٦).
- عندما تكلَّم حول ألفاظهم في الجرح والتعديل ذكر لهم ٢٤ مصطلحاً فقط، علماً أنهم استخدموا كثيراً من المصطلحات، منها ما كان مشتهراً بين علماء الجرح والتعديل، ومنها ما كان مختصَّاً بهم، أو بأحدهم[1].

---

(١) على سبيل المثال ينظر: (ملامح كلية من منهج الحافظ أبي حاتم الرازي) السوالمة، عبد الله، مجلة جامعة الملك سعود – مجلد ١٣ – العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص٤٧٩ – ٥٢٧، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، وقد قسَّم الدكتور في بحثه ألفاظ أبي حاتم إلى قسمين: القسم الأول: ألفاظ محكية (وذكر منها ٢٢ مصطلحاً) والقسم الثاني: الجرح بالإشارة والحركة، فذكر عدَّة أنواع/ كذلك يوجد بحث منشور للباحث(ثامر حتاملة) بعنوان: أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في علم الجرح، وقد جمعت لأبي حاتم ١٧ مصطلحاً خاصَّاً في علم الجرح فقط، مجلة أكَف الدولية(Ekev akademi)، تركيا، ٢٠١٥م، العدد ٦١.

- لم يأت على ذِكر أي جهدٍ أو رأي لهم في كثير من أبواب النقد في الحديث النبوي، فلم يذكر أي شيءٍ حول الحديث الصحيح عندهم، أو الحديث الحسن، أو الحديث المردود بأنواعه، أو رأيهم في قبول الحديث المعنعن من الراوي الثقة، أو زيادة الثقة، وغيرها من المباحث النقدية المهمة.
- وغيرها من الملاحظات التي نشير إليها إن شاء الله في موضعها.

وهناك عدَّة دراسات أفردت بعض علماء مدينة الرَّي في دراسة مستقلة، إمَّا بدراسة منهج كتابٍ من كتبهم، أو بدراسة أثرِ شخص منهم وجهوده في علم الحديث، ومن هذه الدراسات:

- الدراسة الأولى: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، للدكتور سعدي الهاشمي، وهي دراسة وضعها كمقدمةٍ لتحقيق كتاب الضعفاء وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، صادرة عن الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، وهي مطبوعة ومتداولة، كانت في قرابة ٢٥٠ صفحة، تَوَسَّع في ترجمة أبي زرعة الرازي وآثاره، ثم ذكر بعض المباحث الحديثية وآرائه فيها، ولم يستقصِ جميع آراء أبي زرعة الرازي، وقد جعلها في ثمانية فصول، تكلَّم في سبعة فصول حول ترجمته وشيوخه ورحلاته، وتحدَّث في فصلٍ واحد (وهو الفصل السادس) حول علومه وآرائه في عشر صفحات (من ص١٨٣ – إلى ١٩٣) ثم تحدَّث عن مؤلفاته في حوالي ٢٠ صفحة، وهكذا كانت الدراسة مُنْصبَّة على ترجمة أبي زرعة في معظمها .
- الدراسة الثانية دراسة بعنوان (أبو حاتم الرازي وجهوده في السنة النبوية)، للدكتور محمد خروبات، وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في المملكة المغربية لنيل درجة الدكتوراه، وتقع في خمسة أجزاء، وهي من مطبوعات المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ط الأولى، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م، وعلى عكس الدراسة السابقة (في أبي زرعة الرازي) جاءت هذه الدراسة موسَّعة

بشكل كبير، ولا تخلو من الإطناب والإسهاب في كثير من الأحيان[١]، وكذلك وقع الباحث في بعض الأخطاء المنهجية في بيان رأي أبي حاتم الرزاي في بعض الأمور، فعلى سبيل المثال: عند بيان رأي أبي حاتم الرازي في الرواية عن المبتدعة والمنهج العملي في ذلك؛ ذكر صاحب الدراسة أنَّ أبا حاتم لا يروي عن أهل البدعة، ويجرحهم بسبب ذلك، ثمَّ ساق بعض الأمثلة على ذلك، وأحياناً يذكر مثالاً واحداً في استدلاله[٢]، وهذا المثال لا يسلَّم له في الاستدلال[٣]، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

- يوجد دراسة مهمة في بابها (أعني دراسة المدارس الحديثية بشكل عام)، يلزم من كلِّ باحثٍ في المدارس الحديثية الرجوع إليها؛ وهي بحث بعنوان (المدارس الحديثية، الدلالة والمضمون)، وهي للدكتور محمد زهير المحمد[٤]، عرَّف فيها المدرسة الحديثية، وأنواعها، ثم طريقة البحث فيها، وغيرها من المباحث المهمَّة التي ينبغي التنبُّه إليها

---

(١) تقع الدراسة في خمسة أجزاء: الجزء الأول في كيفية التعامل مع السنة النبوية، وفي الجزء الثاني: ترجمة أبي حاتم الرازي وحياته وما يختص بآثاره العلمية وزمانه، وفي الجزء الثالث: تحدَّث حول الضبط والأداء عند المحدثين ثم يبين رأي أبي حاتم في ذلك، وفي الجزء الرابع جاء في تحقيق كتاب التاريخ لابن معين من رواية أبي حاتم من طريق إسحاق بن منصور (جمعاً وترتيباً ومقارنةً)، وفي الجرء الخامس: تحدَّث حول علم المصطلح والنقد عند أبي حاتم (ومصطلحات الجرح والتعديل ونقد أبي حاتم لبعض العلماء).

(٢) على سبيل المثال: في بيان رأي أبي حاتم في الرواية عن المرجئة والخوارج، وسيأتي بيان ذلك خلال عرض آراء مدرسة الرَّي في الرواية عن أهل البدعة.

(٣) كنقله لرأي أبي حاتم في الرواية عن الخوارج، فقد ذكر ترجمة واحدة (ترجمة: سعد بن عبيدة)، وسيأتي بيان ذلك عند بيان منهج علماء مدينة الرَّي في الرواية عن الخوارج، إن شاء الله تعالى.

(٤) وهو بحث محكَّم منشور مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الثاني ٢٠٠٨م.

عند البحث في المدارس الحديثية، وحبذا لو صُنعت ككتابٍ يؤصِّل للمسألة[1].

أهمية البحث في مدرسة الحديث في مدينة الرَّي:

تكمن أهميِّة الدراسة في معرفة الحركة العلمية الحديثية في كلّ مدينة من المدن الإسلامية القديمة، ومعرفة خصائص كلّ مدرسة وأثرها العلمي فيها، ومنهج هذ المدرسة، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى انتشار علم الرواية والدراية في الأقطار الإسلامية كافَّة، واشتغال أهلها بعلم الحديث، ومدى التراكم العلمي عند هؤلاء العلماء وأصحاب هذه المدرسة، كذلك يبيِّنُ قيمة هذه المدينة خاصِّة إذا كانوا من بلاد الأعاجم، ولِما في ذلك من أهمية كبيرة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وما الذي تركوه من إرث في علم الحديث، وأثرهم وجهودهم في خدمة الحديث النبوي والدفاع عنه، وما هو سبب رحلة كبار العلماء إليها.

---

(1) يوجد كتاب بعنوان (أضواء على المدارس الحديثية؛ النشأة والتطوُّر) للأستاذ الدكتور مصطفى محمد أبو عمارة، مكتبة الإيمان، مصر، ط الأولى، ٢٠١٠م، وهو يتكلَّم بشكل عام عن الحركة العلمية الحديثية في بعض المدن الإسلامية الكبرى (المدينة المنورة، مكة، الشام، الكوفة، البصرة)، ولكنَّه لم يقف عند مقدمات مهمة عند البحث في المدارس الحديثية، إنما كان الكتاب وصفياً بشكل عام لعلماء تلك المدن ابتداءً من الصحابة، ثمَّ مَن بعدهم، ولم يقف عند تعريف المدرسة الحديثية وبيان ذلك، وكيفية البحث في المدارس الحديثية كما يظهر من عنوان دراسته.

المبحث الأول
التعريف بمصطلح المدرسة الحديثية لغةً واصطلاحاً

إنَّ مَعْنى المدرسة الحديثيَّة هو مصطلح متأخر في علم الحديث؛ ظهر كإصطلاحٍ عند المتأخرين، فقد كان العلماء يُطلقون ذلك على الحركة العلمية نسبةً إلى المدينة فيقولون: (أهل المدينة، أهل مكة، أهل الكوفة) وهكذا نجد في كتب الحديث، وكتب العلل، وفي وصف حركة علميَّة في ثنايا كلام العلماء ومصنفاتهم.

المدرسة لغة:

من خلال البحث في مادة دَرَسَ في معاجم اللغة لا نجد لها تعريفاً واضحاً؛ يدل على ما استقرَّ عليه المصطلح، وإنَّما ذكر العلماء أنَّ كلمة دَرَسَ تدلُّ على الخفاء، والخفض، والعفاء، قال ابن فارس: (لدال والراء والسين أصلٌ واحد يدلُّ على خَفاء وخفضٍ وعَفَاءٍ. فالدَّرْس: الطَّريق الخفيّ. يقال دَرَسَ المنزلُ: عفا، ومن الباب الدَّرِيس: الثَّوب الخَلَق، ومنه دَرَسَتِ المرأةُ: حاضَت، ودَرَسْتُ الحَنْطَة وغيرَها في سُنْبُلها، إذا دُسْتَها، فهذا محمولُ على أنّها جُعِلت تحتَ الأقدام، كالطَّريق الذي يُدرْس ويُمشَى فيه)[1].

وقال الزبيدي: (دَرَسَ الكِتابَ يَدْرُسُه دَرْساً: ذَلَّلهُ بكَثْرة القِرَاءَةِ حَتّى خَفَّ حِفْظُه عليهِ من ذلِك كأَدْرَسَه، عن ابنِ جِنِّى قال: ومن الشّاذّ قِرَاءَةُ أبي حَيْوَةَ: وبِمَا كُنْتُمْ تَدْرِسُونَ أَي مِنْ حَدِّ ضَرَبَ، وَدَرَّسهُ تَدْرِيساً، قال الصاغانِيُّ: شُدِّد للمُبَالَغة، ومنه مُدَرِّسُ المَدْرَسَة، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: دَرَسَ الكِتَابَ ودَرَّسَ غَيْرَه: كَرَّرَه عن حِفْظ) [2].

---

(1) ابن فارس (٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٩م، ج٢، ص٢٦٧.

(2) الزبيدي (١٢٠٥هـ)، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الإسكندرية، مصر، ط الأولى، د.ت، ج١٦، ص٦٥.

وجاء في قوله تعالى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ) (آل عمران-٧٩)، قال الطاهر بن عاشور عند تفسيره للآية: (وتدرسون معناه: تقرؤون أي قراءة بإعادة وتكرير: لأن مادة درس في كلام العرب تحوم حول معاني التأثُّر من تكرُّرِ عملٍ يعمل في أمثاله)[1].

وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلاَئِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ)[2]، فعطف التدارس على القراءة، فعُلِمَ أنَّ الدِّراسة أخصُّ من القراءة.

ومادَّة درس تستلزم التمكُّن من المفعول، فلذلك صار درس الكتاب مجازاً في فهمه وإتقانه، ولذلك عطف في هذه الآية: (وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ) على (بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ).

وجاءت لفظة (مدرسة) في المعجم الوسيط بمعنى مكان الدَّرس والتَّعليم، وبمعنى جماعة من الفلاسفة، أو المفكرين، أو الباحثين تعتنق مذهباً معيناً، أو تقول برأي مشترك[3]، وأقرَّه بذلك مجمع اللغة العربية في مصر، وبه نأخذ في المعنى اللغوي، إذْ هو المطلوب والمقصود في دراستنا.

---

(1) ابن عاشور (١٩٧٣م)، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج٣، ص١٤٠.

(2) مسلم (٢٦١هـ)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، الصحيح، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج٨، ص٧١، حديث٧٠٢٨ .

(3) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة والمكتبة الإسلامية، مصر، ط الثالثة، د.ت، ج١، ص٢٨٠.

المدرسة الحديثية اصطلاحاً:

أمَّا مصطلح المدرسة فقد نشأ حديثاً للدِّلالة على معنىً معيَّن في العلوم الإسلامية بشكلٍ عامٍّ، كالمدارس الفقهية، أو اللُّغوية، أو مدارس التفسير، وكذلك نشأت في المدارس الحديثية بشكلٍ خاصٍّ على معنى معيَّن، وقد وجدتُ عدَّة تعريفات للمدرسة الحديثية[1]؛ أذكر منها:

١- تعريف الأستاذ الدكتور أمين القضاة: (مدرسة الحديث هي: الشيوخ والتلاميذ، والمنهج الذي يسيرون عليه)[2].

٢- تعريف الدكتور محمد بن عزوز[3]: ذكر الباحث أنَّه استخلص مفهوم المدرسة الحديثية من خلال النظر في تاريخ رواة الحديث، ومراكز نشره، فوجد أنها تطلق على عدة معان:

أ- نشر الحديث النبوي، ورسم القواعد الأولى لروايته، وبدا واضحاً في المدينة المنورة في عهد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ب- نشر الحديث، وتقنين قواعد نقده سنداً ومتناً، انطلاقاً من الأسس التي رسمها الصحابة في المدينة في القرن الثاني الهجري، وبمدرسة العراق بمراكزها الأربعة: الكوفة، البصرة، واسط، بغداد.

ج- الصحابي المحدِّث الذي انتقل إلى مصر من الأمصار، ونشر حديثه وفق المنهج الذي رسم من قبل في المدينة، فاشتهر، وكثر تلاميذه، وكان مصدر الرواية فيها.

---

(1) يوجد كتاب للأستاذ الدكتور مصطفى محمدأبو عمارة عنوانه: (المدارس الحديثية، النشأة والتطور) لم يذكر فيه معنى المدرسة الحديثية إلا بقوله: (الحركة العلمية وليس البناء الخاص بالتعليم)، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط الأولى، ٢٠١٠م، ص٩.

(2) القضاة، أمين، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ، ص٢٨٠.

(3) عزوز، محمد، مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط أولى، ٢٠٠٠م، ص١٢.

د- ذكر أنّه رُوْعِيَ في تصنيف مدارس الحديث عُنْصُرَا الزمان والمكان؛ من حيث المنهج والتسمية، فقُيِّدت بأمكنة معينة، أمَّا في واقع الأمر فمدرسة الحديث واحدة، والذي تعدَّد إنَّما هي أماكن نشر الحديث؛ لأن عناصر الرواية: الراوي، والمروي، وطرق التحمُّل واحدة في أصلها؛ وإن تطورت بعض العلوم ونشأت فيما بعد حسب الحاجة، ومتطورة في شكلها وأساليبها.

٣- تعريف الدكتور محمد زهير: هي جماعة من الرواة والمحدثين بينهم خصائص مشتركة؛ تتعلَّق بوسائل تبليغ الحديث وصيانته (رواية ودراية) دون النظر إلى زمان أو مكان(١).

وبالنظر إلى التعريفات السابقة نجدُ بعضها أشارت إلى بعض الجوانب، وأغفلت البعض الآخر، فتعريف الأستاذ الدكتور القضاة ذكر عناصر المدرسة ومنهجهم، ولكن لم يذكر أنَّ هنالك عناصر مشتركة بينهم، تجمع هؤلاء الشيوخ وتلاميذهم بميِّزات، وخصائص، تميزهم عن غيرهم من المدارس، والتيارات الأخرى.

وأمَّا تعريف الدكتور عزوز فقد أشار أنَّ المدرسة الحديثية مرَّت بمراحل ثلاث: مرحلة التأسيس، ثمَّ مرحلة التقنين والقواعد، ثمَّ مرحلة مدرسة الصحابي والراوي المنفرد بمنهجه وخصائص مدرسته.

وذكر الدكتور عزوز أنَّ المدارس الحديثية واحدة، فهناك خصائص تجمعهم، وإن تغيَّر الزمان والمكان، وإنَّما يُراعى الزمان والمكان في التسمية وبيان المنهج.

ومن خلال النظر في التعريفات السابقة، نرى أنَّه من وأقرب وأدقِّ التعريفات هو تعريف الدكتور محمد زهير، غير أنَّه ينقصه إضافة عنصر

---

(١) زهير، محمد، المدارس الحديثية- الدلالة والمضمون ، ص٧، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الثاني ٢٠٠٨م.

الزمان والمكان، وإذا لم نقيِّدهما فكيف يمكننا تحديد ميزات كلِّ مدرسة عن غيرها؟ وما الجديد في كل مرحلة من مراحل هذه المدرسة؟

ونستطيع تلخيص المناقشات حول معنى المدرسة كما ذكرناها بقولنا **المدرسة الحديثيَّة** هي: جماعة من الرواة والمحدثين بينهم خصائص مشتركة؛ تتعلَّق بوسائل تبليغ الحديث وصيانته (رواية ودراية) زمانياً ومكانياً.

أي يمكن أن يراد بالمدرسة معنى أشمل، وأبعد من مجرِّد بناء يحصل فيه التدريس، فالنظر إلى الزمان، والمكان، ثمَّ المنهج، وأسس تكوينها، وأهمِّ ملامحها.

والناظر إلى تعريف المدرسة الحديثيَّة يجده ينطبق على سَيْرِ الدراسات التي بحثت في المدارس الحديثية في زماننا، وما هو أقرب لإطلاق العلماء على منهج كل مدينة، أو منهج كل جماعة سارت على سَيرٍ واحدٍ في الرواية أو علوم الحديث وعُرفت به؛ وبه نأخذ إن شاء الله.

وقد ذكر ابن المديني في علله ثلاثة صحابة لهم مذهبهم الذي يفتون به، وطريقتهم التي يتميزون بها فقال- أي بما يشبه موضوع المدرسة واتباع منهج واحد في الفتيا- قال: (لم يكن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من له صحبة يذهبون مذهبه ويفتون بفتواه ويسلكون طريقته إلا ثلاثة عبدالله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبدالله بن عباس)[1]، ثم بدأ بتسمية أصحاب كلِّ واحدٍ منهم، وتلامذته، ومكانتهم، وسماعهم، وغير ذلك مما يميزه عن غيره من الميزات.

---

(1) ابن المديني (٢٣٤هـ)، علي بن عبد الله، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط الثانية، ١٩٨٠م، ص٤٢.

المبحث الثاني
أُسس دراسة المدارس الحديثية

قبل البدء بدراسة أيِّ مدرسة علمية (حديثية كانت أو غير ذلك) هناك أسس لا بدَّ للباحث أن يتَّبعها، حتى لا يختلط عليه الأمر، ويخرج بنتائج واضحة، من خلال مقدمات علميَّةٍ، وهذه الأسس ألْمحَ إليها كثير من المحدثين، من المتقدمين والمتأخرين، حتى نستطيع القول إنَّ هؤلاء يمثِّلون مدرسةً معيَّنةً، أو أنَّ العالم الفلاني هذه هي معالم مدرسته وأُسسها.

من خلال النظر في كلام العلماء المتقدمين والمتأخرين حول المدارس الحديثية وماهيَّتها، وما يُميِّزها عن غيرها من خلال دراستها يجبُ على الباحث فيها النظر في عدَّة أمور؛ نذكر منها[1]:

- **تحديد نوع الدراسة وتطابقها مع مضمونها:**

فدراسة المدارس الحديثية تنقسم أقساماً كما مرَّ معنا؛ من حيث المكان والزمان، أو من حيث دراسة عَلَم من أعلام الحديث وجهوده، وهي:

النوع الأول: دراسة منهج مكان وزمان معين، بخصائصه، ومنهجه، ورواته، كدراسة مدرسة الحديث في مكة والمدينة[2]، أو مدرسة الحديث في البصرة[3]، ومدرسة الحديث في الكوفة[1]، ومدرسة الحديث في مصر[2]،

([1]) الأسس هنا ليست على سبيل الحصر أو الترتيب، إذ هي أسس عامة ينبغي تحرِّيها ومراعاتها للخروج بنتائج علمية ودقيقة، وقد ذكرها الدكتور محمد زهير بشيءٍ من التوسع في بحثه، للإستزادة ينظر: زهير، المدارس الحديثية- الدلالة والمضمون، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٤، العدد الثاني، ص٦٥٠ وما بعدها.

([2]) مثل: المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري، للدكتور محمد الثاني عمر موسى، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

([3]) مثل: كتاب (مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري) للأستاذ الدكتور أمين القضاة، وهي في الأصل رسالة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف، قدمت في جامعة الأزهر عام ١٩٨٠، وهو مطبوعة في دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٨م.

ومدرسة الحديث في بلاد الشام[٣]، ومدرسة الحديث في اليمن[٤]، ومدرسة الحديث في الأندلس[٥]، ومدرسة الحديث في القيروان[٦]، وغيرها من البلدان على حسب الزمان والمكان.

والنوع الثاني: دراسة عالم معين، ثم شيوخه وتلاميذه، ثم ما يتميز به من خصائص، ومكانته العلمية، ثمَّ جهوده في خدمة الحديث النبوي، كدراسة الإمام البخاري[٧]، أو الإمام مسلم، وهكذا في أعلام أهل الحديث وجهودهم في الحديث النبوي، ومدارسهم الخاصَّة من خلال منهجهم.

---

(١) مثل كتاب (مدرسة الحديث في الكوفة) للأستاذ الدكتور شرف القضاة، وهي في الأصل رسالة دكتوراه في قسم الحديث النبوي الشريف، نوقشت في جامعة الأزهر عام ١٩٨٠م، (وقد درستُ مادة المدارس الحديثية على يد الأستاذ حفظه الله تعالى في مرحلة الدكتوراه، حيث تقوم الجامعات الأردنية بتخصيص مادة مستقلة في فصل دراسي حول المدارس الحديثية، وذلك في مرحلة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف).

(٢) مثل: كتاب (مدرسة الحديث في مصر منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري) للدكتور محمد رشاد خليفة، وهي في الأصل رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م.

(٣) مثل: كتاب (مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري، للدكتور محمد بن عزوز، طبعت في بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٠م.

(٤) مثل: كتاب (مدرسة الحديث في اليمن في القرنين الأول والثاني الهجريين) للدكتور محمد علي الكبسي، وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت عام ٢٠٠٠م، جامعة صنعاء، وقد طبعت في سلسلة إصدارات جامعة صنعاء عام ٢٠٠٤، وهناك رسالة أخرى (مدرسة الحديث في اليمن حتى نهاية القرن الثالث الهجري، للباحث محمود محمد رشاد خليفة، من منشورات جامعة الأزهر.

(٥) مثل كتاب (مدرسة الحديث في الأندلس) للدكتور صالح أحمد رضا، وهي رسالة دكتوره في جامعة الأزهر، لم أقف عليها.

(٦) مثل: كتاب (مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري) للدكتور حسين محمد شواط، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٩٩٠م.

(٧) مثل: كتاب (مدرسة الإمام البخاري في المغرب)، يوسف الكتاني، بيروت، دار لسان العرب، د.ت/ وكتاب (محمد بن وضاح الأندلسي مؤسس مدرسة الحديث في الأندلس

- **تحديد الوقت الزماني والمكاني:**

إنَّ معرفة الزمان والمكان الذي نشأت فيه المدرسة، يؤدِّي إلى معرفة العوامل التي تأثَّرت بها المدرسة، كالعوامل السياسيَّة، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعامل الديني والعلمي، وغيرها من العوامل؛ الزمانية والمكانية التي تؤثِّر إمَّا سلباً، وإمَّا إيجاباً في نشأت المدرسة، ثمَّ ازدهارها، أو هدمها واندثارها، وقد ظهر في دراسات المدارس الحديثية أنَّ المدرسة الواحدة تتشابه في الخصائص والميزات، وإن اختلف الزمان، لأن المنهج للعالم وتلاميذه يبقى واضحاً في عنايتهم بالحديث ودراسته روايةً ودرايةً، وقد ذكر العلماء صفات عامَّة عن بعض المدارس قديماً وحديثاً.

ذكر الحاكم عَقِبَ ذِكْر علَّةٍ لحديث ما قوله: (والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا)[١]، وأشار إلى ذلك ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي بقوله: (النوع الثاني من ضُعِّفَ حديثه في بعض الأماكن دون بعض..)[٢]؛ ومنها: (الضرب الثاني من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ)[٣]، وقال: (الضرب الثالث من حدَّث عنه أهل مِصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه)[٤].

ثمَّ ذكر طائفةً من الثقات الذين حدَّث عنهم أهل مصرٍ أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، وقال في مقدمة مَنْ ذَكر منهم: (زهير بن محمد الخراساني، ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة، مُتَّفَق على تخريج حديثه، مع أنَّ بعضهم ضعَّفه، وفَصْلُ الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم

مع بقي بن مخلد) للدكتور نوري معمَّر، مكتبة المعارف، الرباط المغرب، ط الأولى، ١٩٨٣م، وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في دار الحديث الحسنية بالمغرب.

(١) الحاكم ، معرفة علوم الحديث، ص١٧٤.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٧٦٧.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٧٧٣.

(٤) ابن رجب، المصدر السابق، ج٢، ص٧٧٧.

عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ (الإمام) أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار)[١]، ومنهم معمر بن راشد كان يُضعَّف حديثه عن أهل العراق خاصة، وإسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدَّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدَّث عن غيرهم فحديثه مضطرب[٢].

ومن هنا نرى إنَّ معرفة العوامل الزمانية والمكانيَّة ثمَّ تحليل هذه العوامل؛ له الأثر البارز في بيان المدرسة، ونشأتها وتطوُّرها، وتميُّزها عن غيرها من المدارس، والصِّفات التي تجمع بين رواتها، ومنهجهم في الرواية والدراية.

معرفة الآراء التي انفردت بها هذه المدرسة

لا شكَّ أنَّ علماء الحديث اتفقوا في أصول علم الحديث، وحمايته من التحريف والكذب، ولكنَّ هناك بعض الاختلافات في فروع هذا العلم وقواعده، فمن الطبيعي أن يختلف البشر في اجتهادهم وتعاملهم مع النصوص العلمية، فتختلف قواعدهم، بناء على طريقة تعاملهم مع هذه النصوص والقواعد، كاختلافهم في شروط الحديث الصحيح والحسن، أو قبول الحسن والاحتجاج به.

فعلى سبيل المثال في مدرسة الرَّي هناك بعض الآراء التي انفردوا فيها وشهروها كتعريف الحديث المرسل[٣]؛ واختلاف العلماء فيه بين ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبين ما انقطع إسناده مطلقاً، وهو رأي مدرسة الرَّي، وعليه سار ابن أبي حاتم الرازي في كتابه المراسيل فقال: (سمعت أبي وأبو زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح

---

(١) ابن رجب الحنبلي، المصدر نفسه، ج٢، ٧٧٧ وما بعدها.

(٢) ابن رجب الحنبلي، المصدر نفسه، ج٢، ص٧٦٧ وص٧٧٣.

(٣) سوف يمرُّ معنا إن شاء الله تعالى في آراء مدرسة الرَّي.

المتصلة وكذا أقول)[١]، وفي ابتكارهم لمراتب الجرح والتعديل واختصاص مدرسة الرَّي فيها، ورأيهم في مسألة العنعنة وثبوت السماع والتصريح فيها وتشدُّدهم في هذا الشرط، وتعريفهم للحديث الصحيح، وغيرها من الآراء التي ينبغي على الباحث أن يُبْرزها في دراسته للمدرسة الحديثية، أو دراسته لعالم معيَّن.

المنهج الخاص الذي تميَّزوا به وتحقيق التعميمات المُطلقة

عند دراسة مدرسة معيَّنة لا بدَّ من البحث في منهج هذه المدرسة، وما هو المنهج الخاص الذي تميَّزوا به، فأصبحوا مشهورين به، وما ذكرناه سابقاً من قول الحاكم: (والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا)؛ وقد عزا الدكتور وريكات ما قاله الحاكم إلى أسبابٍ وهي: تلقين أهل العراق كل مدني يأتي إليهم، واختلاف المنهج العلمي، فالعراقيون أصحاب رأي، والمدنيون أصحاب نصٍّ، وقلة التواصل معهم، وكثرة تدليس الكوفيين، وجهل الحجازيين بالشيوخ العراقيين[٢].

وكذلك بعض المدارس الحديثية اشتهرت بنقد الحديث وصيانته من التحريف، فالطابع العام على مدرسة الرَّي هو نقد الحديث، والتصنيف فيه، مثل الجرح والتعديل وعلل الحديث، والمراسيل، فما تكاد تجدُ مبحثاً أو باباً نقدياً إلا وللرازيين رأياً فيه.

ومما يشتهر هنا على سبيل المثال: إذا كان الحديث كوفياً احتمل التدليس، أو الرفض، وإنْ كان بصرياً احتمل النَّصب[٣] وتأثير الإرجاء

---

(١) ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، عبد الرحمن الرازي، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، ١٣٩٧هـ، ج١، ص٧.

(٢) الوريكات، عبد الكريم، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، أضواء السلف، الرياض، ط أولى، ٢٠٠٠م، ص٤٥٧.

(٣) النَّصب: ضدُّ التشيُّع، وهو مناصبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه العداء.

والاعتزال في إسناه، وقد قال ابن المديني في ذلك: (لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيُّع لخربت الكتب)[1].

فمن خلال كلام ابن المديني نرى أنَّ كل بلد منهم قد اتَّخذ منهجاً عامَّاً في الرواية والتحديث حتى غلب عليهم من خلال منهجهم الفكري، والدارس لمنهج هذه المدارس يجب أنْ يقف على هذا المنهج، ثمَّ يقوم ببيانه، وبيان صدق تعميمه على هذه المدرسة، ثمَّ ذكر سبب نشوء هذا المنهج، كالقول بالقدر أو التشيُّع، أو النصب، أو التدليس.

وقد ذكر الخطيب البغدادي أنَّ أصحُّ طرق السنن: ما يرويه أهل الحرمين –مكة والمدينة– فإن التدليسَ فيهم قليل، والاشتهارَ بالكذبِ ووضعَ الحديث، عندهم عزيز، ثمَّ ساق قولاً الشافعي: (إِذَا جَاوَزَ الْحَدِيثُ الْحَرَمَيْنِ فَقَدْ ضَعُفَ نُخَاعُهُ)، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ رِوَايَاتٌ جَيِّدَةٌ وَطُرُقٌ صَحِيحَةٌ وَمَرْجِعُهَا إِلى الْحِجَازِ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهَا قَلِيلَةٌ وَأَمَّا أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَلَهُمْ مِنَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ بِالْأَسَانِيدِ الْوَاضِحَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ مَعَ إِكْثَارِهِمْ وَانْتِشَارِ رِوَايَاتِهِمْ، والكوفيون كالبصريين في الكَثرة، غير أن رواياتهم: كثيرةُ الدَّغَل، قليلةُ السلامة من العِلَل، وحديثُ الشاميين أكثره مَراسيلٌ ومَقَاطيع، وما اتَّصَلَ منه مما أسنده الثِّقَاتُ، فإنَّه صالح، والغالب عليه ما يتعلّق بالمواعظ وأحاديث الرَّغائِب، وللمصريِّن روايات مستقيمة، إلا أنها ليست بالكثيرة، وقِلَّتُها بسبب قلَّة الصحابة الذي استوطنوا مصر)[2].

وقال ابن تيمية: (إِنَّ الْعِلْمَ: إمَّا رِوَايَةٌ وَإِمَّا رَأْيٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَصَحُّ أَهْلِ الْمُدُنِ رِوَايَةً وَرَأْياً، وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَأَصَحُّ الْأَحَادِيثِ وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِأَحَادِيثَ عَلَى أَنَّ أَصَحَّ الْأَحَادِيثِ أَحَادِيثُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ أَحَادِيثُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَهْلِ الشَّامِ فَهِيَ دُونَ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ الْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ

---

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٦.

(2) البغدادي(٤٦٣هـ)،أبو بكر أحمد بن علي،الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط، د.ت، ج٢، ص٢٨٦.

وَضَبْطِ الْأَلْفَاظِ مَا لِهَؤُلَاءِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ – يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ؛ وَمَكَّةَ وَالْبَصْرَةِ؛ وَالشَّامِ – مَنْ يُعْرَفُ بِالْكَذِبِ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَضْبُطُ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَضْبُطُ، وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَلَمْ يَكُنْ الْكَذِبُ فِي أَهْلِ بَلَدٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِيهِمْ فَفِي زَمَنِ التَّابِعِينَ كَانَ بِهَا خَلْقٌ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ مَعْرُوفُونَ بِالْكَذِبِ لَا سِيَّمَا الشِّيعَةَ فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ الطَّوَائِفِ كَذِبًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَلِأَجْلِ هَذَا يُذْكَرُ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَحْتَجُّونَ بِعَامَّةِ أَحَادِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ فِيهِمْ كَذَّابِينَ وَلَمْ يَكُونُوا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ فَأَمَّا إذَا عَلِمُوا صِدْقَ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِهِ)[1].

وذكر السيوطي عن بعض العلماء أوصاف الأمصار ورواياتهم فقال: (وقال طاووس إذا حدَّثك العراقي مائة حديث فاطْرح تسعة وتسعين، وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شك، وقال الزهري: إنَّ في حديث أهل الكوفة دغلاً كثيراً، وقال ابن المبارك: حديث أهل المدينة أصح، وإسنادهم أقرب)[2].

فما نراه من إطلاق بعض هذه التعميمات هل يؤخذ دون بحث وتأكد؟ وهل هي قواعد أغلبية؟ أم في رواة مُعيَّنين؟

وهذه التعميمات لا تعرف إلا من خلال البحث والتقصّي، والمقارنة بين أقوال العلماء وأحوال الرواة، ففي إطلاق التعميمات دون بحثٍ وتأكد يفضي إلى نتائج وأحكام علمية ناقصة.

الإنتاج العلمي وعلماء المدرسة

إنَّ معرفة الانتاج العلمي لكلِّ مدرسةٍ ومدى قبول مؤلفاتهم وانتشارها بين العلماء، ثمَّ قبول هذه المؤلفات يعدُّ من ميزات هذه المدرسة، ودليلٌ على

---

(1) ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء، ط الثالثة،٢٠٠٥م، ج٢٠، ص٣١٦.

(2) السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، د.ت، ج١، ص٨٥.

قوَّةِ أهلها، ومدى أثرهم في علم الحديث، فالناظر إلى مؤلفات الرازيين وأقوالهم يجدها مقبولةً عند أهل العلم، وقولهم معتمدٌ في مجالهم، كذلك مؤلفات الحجازيين بشكلٍ عامٍ لقوة أسانيدهم وقربها، وقبول مؤلفاتهم لعنايتهم بالنصِّ، فمعظم العلماء الكبار الذين لهم أثرٌ في علم الحديث قد تركوا مؤلفات اعتمدها، ونشرها مِن بعدهم تلاميذُهم.

كذلك معرفة من دارت عليهم الرواية في تلك المدرسة، ثمَّ معرفة تلاميذهم وشيوخهم، ومدى التأثُّر بهم، وقد أفرد ابن رجب الحنبلي في معرفة أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجَّح قوله منهم عند الاختلاف، فذكر أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثمَّ أهل الكوفة، ثمَّ أهل الشام ومصر[1]، ومعرفة من دار عليهم الإسناد وأوثق الناس فيهم وتمييز أصح الأسانيد أضعفها.

وكان ممن اهتمَّ بهذا وأرسى قواعده علي بن المديني حيث قال: (نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي وسليمان بن مهران، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صَنَّف، فلأهل المدينة مالك بن أنس ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة عبد العزيز بن جريج وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة واسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء الواسطي، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة وعلم الإثني عشر إلى ستة أشخاص)[2]، وهكذا يمضي علي بن المديني في تأصيل هذه الخبرة الإسنادية وتفريعها، ومَنْ دار عليه الإسناد في كل بلد ومعرفة الحديث، وقد ذكر ابن رجب -كما مرَّ معنا سابقاً- عنواناً جعله سبيلاً لدراسة لمعرفة صحة الحديث من سقمه فقال:

---

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، من ص٦٦٣ إلى ص٧٣٢.

(2) ابن المديني، العلل، ص٣٧- ص٤٠، (باختصار يسير في تعداد الأسماء).

(القسم الأول: في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجَّح قوله منهم عند الاختلاف)[1].

أثر المدرسة على غيرها ومدى تأثُّرها بغيرها

إنَّ من الأمور المهمَّة على الباحث في المدارس الحديثية أن يبحث في أثر كل مدرسة بغيرها، فما تأثير هذه المدرسة في غيرها، وما مدى تأثُّرها بغيرها، وما أسباب ذلك، فعلى سبيل المثال: ذكر الدكتور حسين شواط[2] مدى التشابه بين مدرسة الحديث في مصر، وبين مدرسة الحديث في القيروان، وكذلك المغرب عموماً في أغلب مرويَّاتهم، بسبب كونِ مصر هي بوابة الأفارقة للمشرق، فمن الطبيعي التأثُّر والتأثير فيما بينهم، وتأثير مدرسة المدينة وخاصة الإمام مالك في الأفارقة والأندلسيين، حيث أخذوا عنه العلم كثير منهم ولازموه.

كذلك تأثُّر وتشابه مدرسة الحديث في البصرة ومدرسة الحديث في الكوفة، وذلك بسبب الموقع الجغرافي؛ والقرب فيما بينهما، وخاصَّة في الانتقادات الموجهة إليهما، كالوضع والتدليس، وانتشار النصب والتشيُّع، وإنْ كان نصيب البصرة أقلَّ في ذلك.

كذلك نجد تأثيراً للكوفة في أهل خراسان، كونهم مَنْ فَتَح تلك البلاد، فنشروا علمهم، ومنهجهم في البحث والتعليم، كذلك أثر بغداد في مدرسة الرَّي، لرحلة كبار علماء الرَّي وملازمتهم للإمام أحمد، ثمَّ اتِّباع منهجه في الرواية.

وتأثُّر مدرسة مصر الحديثية بمدرسة المدينة المنورة من حيث عدم انتشار الوضع والتدليس فيها، قال الحاكم في ذلك: (أهل الحجاز، والحرمين، ومصر، والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان، والجبال، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر، لا يعلم أحد من أئمتهم

---

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٦٦٣– ص٦٦٥.

(2) شواط، مدرسة الحديث في القيروان، ج١، ص٤٢٤.

دلَّس، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، فأمَّا مدينة السلام بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث)[١].

ولا بدَّ من الإشارة إلى البحث في قول الإمام الحاكم في نفي التدليس عن هذه البلدان من خلال كتب التدليس، فهل كل الرواة الموصوفون بالتدليس هم من الكوفة والبصرة؟ ويكفي وصف الإمام الزهري بالتدليس وهو من كبار علماء المدينة، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة[٢]، ويكفي مطالعة كتاب ابن حجر في التدليس ونَقْلِه عن العلماء في أسماء المدلسين، فيتبيَّن لنا أنَّ التدليس كان منتشر بين العلماء، ولكنَّه ربَّما يكثر في بعض البلدان أكثر من غيرها، وهذا لا ينفي وجوده في غير هذه البلدان، فقد ذكر فيه المكي والمصري واليماني.

وتأثُّر مدرسة اليمن بالمدرسة الحجازية؛ كما ذكر الخطيب البغداي، فقال مُلمِّحاً لذلك: (ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة، ومرجعها إلى الحجاز أيضاً، إلا أنها قليلة، وأمَّا أهل البصرة؛ فلهم من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم)[٣].

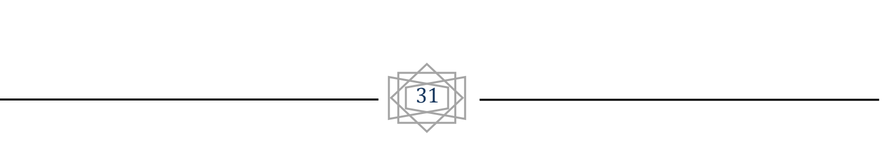
وهكذا عند الوقوف على أقوال العلماء، وعلى بيانهم لحال تأثُّر المدارس الحديثية ببعضها، ومدى حضور ذلك في المنهج العلمي، وحال المدرسة الحديثية وقوة تأثُّرها وتأثيرها، كما يُعدُّ من قوة المدرسة ومدى استفادتها من غيرها، واكتساب العلوم والخبرات، وترك السلبيات، كما رأينا.

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٧٤.

(٢) ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ط الأولى، د.ت، ص٤٥/ وكان ممن ذكرهم ابن حجر: عبد الله بن عطاء الطائفي نزيل مكة، وعبد الله بن وهب المصري، وعبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط بالمهلمة والنون نزيل المدائن، وعمرو بن دينار المكي، وكذلك ذكر الإمام مالك بن أنس، وغيرهم كثير.

(٣) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٥، ص١٦٠.



الفصل الأول
التعريف بمدينة الرَّي والحركة العلمية فيها

المبحث الأول
موقعها ونشأتها وسبب تسميتها

موقع مدينة الرَّي:

تُعدُّ الرَّي مدينة عريقة من مدن بلاد فارس، تقع إلى الجنوب من بحر قزوين (بحر الخزر) على أول الطريق المؤدية إلى خراسان من جهة العراق في إقليم الجبال، على مسافة خمسة أميال-تقريباً- من جنوب شرقي طهران عاصمة إيران، وكانت مدينة طهران من المدن التابعة لمدينة الرَّي، و تُعدُّ مدينة الرَّي من حيث العراقة والقِدَم من أقدم المدن، حيث عاصرت مدينتي نينوى وبابل، وكانت من أهم البلدان في القرون الأولى من العهد الإسلامي من حيث عظمتها، ولم تنافسها في حينها سوى مدينتي بغداد ونيسابور[1].

تقع مدينة الرَّي على خط طوله ٥١ درجة و٢٥ دقيقة شرق غرينيتش، وخط عرضه ٣٥ درجة و٣٨ دقيقة شمال غرينيتش، وتجدر الإشارة إلى أنّها المدينة الأمّ لطهران، وقد أقيمت أولى مباني هذه المدينة حول عين ماء تسمّى عين علي، وتوجد بعض التلال التاريخية الأثرية العريقة جداً بالقرب منها والمنسوب إلى مدينة الرَّي يقال له (رازي على غير قياس)[2].

والصورة التالية تبين موقع مدينة الرَّي بين المدن الإسلامية القديمة:

---

(١) يُنظر: اليعقوبي (٢٨٤هـ)، أحمد بن أبي يعقوب، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ ، ص١٩/ الحموي (٦٢٦ هـ)، ياقوت، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ج٣، ص١١٩.

(٢) ابن منظور (٧١١هـ)، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط أولى، د.ت، ج١٤، ص٣٥١.



قال الموسوي: (والرازي نسبة إلى الرَّي، وهي بلدةٌ عظيمةٌ من بلاد الديلم بين قومس والجبال، وألْحقوا الزاي في النِّسبة إليها كما ألْحقوها في المروزي عند النسبة إلى مرو)[١].

نشأتها:

تُعدُّ مدينة الرَّي من المدن قديمة النشأة في إقليم الجبال الذي يُعدُّ من أهمِّ الأقاليم قديماً التي أنشأها الفرس واهتموُّا بها، وذلك يرجع لمكانها الذي يربط الإقليم الرابع والإقليم الخامس التي هي فيه (إقليم الجبال)، وكانت الرَّي من أهمِّ مدن ذلك الإقليم، فقد ذكر الحموي[٢] أنَّه قرأ في كتب تواريخ الفرس أن الملك كيخسرو أمَرَ بعمارة مدينة الرَّي، ونقل عن العمراني أنَّ مَنْ بناها قديماً هو فيروز بن يزدجرد وسماها رام فيروز[٣].

وكانت الرَّي مدينة عريقة أكبر من أصبهان؛ قال الاصطرخي معلِّقاً على قدْرِ مدينة الرَّي: (والرَّي مدينة ليس بعد بغداد في المشرق أَعْمَر مِنها، إلا

---

(١) الموسوي (١٣١٣هـ)، محمد باقر، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الدار الإسلامية، بيروت، ط أولى، ١٩٩١م، ج٤، ص٧٣.

(٢) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٦.

(٣) الموسوي، روضات الجنات، ج٣، ص١١٦.

أن نيسابور أكبر عرضة منها، فأمَّا اشتباك البناء والبساتين والخصب والعمارة فهي أَعْمَر، وهي مدينة مقدارها فرسخ ونصف في مثله الغالب على بنائها الطين).[1]

سبب تسميتها:

يُنقل عن أهل الرَّي أنَّ مدينة الرَّي كانت تُسمَّى في الماضي أرازى، قال البلاذري: (حدثني محمد بن جعفر الرازي فقال: قال: وكانت مدينة الرَّي تدعى في الجاهلية أرازى، فيقال إنه خسف بها، وهي على ست فراسخ من المحمدية، وبها سميت الرَّي)[2].

ثمَّ اختلف أهل التاريخ في سبب تسميتها بالرَّي على عدة آراء نذكر منها:

١- قال ياقوت الحموي: (الرَّي بفتح أوله وتشديد ثانيه فإن كان عربياً فأصله من رويت على الراوية أروي ريَّاً فإنا راوٍ إذا شددت عليها الرواء؛ قال أبو منصور: أنشدني أعرابي وهو يعاكمني ريا تميمياً على المزايد، وحكى الجوهري: رويت من الماء بالكسر أروى ريا وريا وروى مثل رضى)[3].

٢- وقال ابن الكلبي: (سُمِّيت الرَّي بري رجل من بني شيلان ابن أصبهان بن فلوج قال: وكان في المدينة بستان فخرجت بنت ري يوماً إليه فإذا هي بدرَّاجة تأكل تيناً فقالت: بور انجير يعني أن الدرَّاجة تأكل تيناً، فاسم المدينة في القديم بورانجير، ويُغيِّره أهلُ الرَّي فيقولون: بهورند)[4].

٣- وسُمِّيَت فيما بعد بالمحمَّدية كما نقل اليعقوبي والبلاذري فقال اليعقوبي: (واسم مدينة الرَّي المحمدية، وإنَّما سميت بهذا الاسم لأنَّ

---

(1) الاصطرخي (٣٤٦هـ)، أبو إسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، د.ط، ٢٠٠٤م، ج١، ص٧٢.

(2) البلاذري (٢٧٩هـ)، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال- بيروت، د.ط، ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٩١.

(3) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٣.

(4) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٧.

المهدي نزلها في خلافة المنصور، لما توجه إلى خراسان لمحاربة عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي، وبناها، وبها وُلد الرشيد، لأن المهدي أقام بها عدة سنين)(١)، وقال البلاذري: (وحدثني جعفر بن محمد الرازي قال: قدم أمير المؤمنين المهدي في خلافة المنصور فبنى مدينة الرَّي التي الناس بها اليوم، وجعل حولها خندقاً، وبنى فيها مسجداً جامعاً جرى على يدي عمار بن أبي الخصيب، وكتب اسمه على حائطه، فأرَّخ بناءها سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨هـ)، وجعل لها فصيلاً(٢) يطيف به فارقان من آجر، وسمَّاها المحمدية، فأهل الرَّي يدعون الرَّي المدينة الداخلة، ويسمون الفصيل المدينة الخارجة، وحصن الزينبي في داخل المحمدية، وكان المهدي قد أمر بمرمته ونزله، وهو مُطل على المسجد الجامع ودار الإمارة، وقد كان جعل بعد سجناً، قال: وبالرَّي أهل بيت يقال لهم بنو الحريش نزلوا بعد بناء المدينة، قال: وكانت مدينة الرَّي تدعى في الجاهلية أرازى، فيقال إنه خسف بها، وهى على ست فراسخ من المحمدية، وبها سميت الرَّي)(٣).

المبحث الثاني
الحالة الاجتماعية والعمرانية

الحالة الاجتماعية:

طبيعة مدينة الرَّي، وموقعها الجغرافي جعل أغلب سكانها من العجم، وإنْ كان يسكنها قبل الفتح الإسلامي بعض العرب لموقعها الجغرافي الذي يربط الإقليم الرابع بالخامس على طريق التجارة، ولمناخها، وازدهارها، واشتهارها بالزراعة والتجارة والصناعة.

---

(١) اليعقوبي، البلدان، ص١٩.

(٢) الفصيل: والفَصِيل حائط دون الحِصْن وفي التهذيب حائط قصير دون سُورِ المدينة/ ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٥٢١، مادة فصل.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٢.

وتُعدُّ الرَّي من أهمِّ المدن في إقليم الجبال، فهي مدينة آهلة فيها أخلاط من العجم والعرب، وقد تعايش أهلها، واختلطت ثقافاتهم، حتى أصبحت البلد مَضْرِباً للمثل في الأمور المعنوية (كالفهم والدهاء)، والأمور المادِّية (كالتجارة والزراعة)، فقد وَصَفَ المقدسيُّ مدينةَ الرَّي معبِّراً عن حالها من التقدم والازدهار بوصفٍ بليغٍ جَمَع فيه أوصاف المدينة المتقدمة بكل فضل، والحاضرة في كل فنٍّ فقال: (الرَّي بلد جليل بهي نبيل، كثير المفاخر والفواكه، فسيح الأسواق، حسن الحانات، طيب الحمامات، كثير الإدامات، قليل المؤذيات غزير المياه، مفيد التجارات، علماء سراة، وعوامٌّ دهاة، ونسوان مدبِّرات، بَهِيُّ المحلات، خفيف ظريف نظيف، لهم جمل وعقل، وآئين وفضل، وبه مجالس ومدارس، وقرائح وصنائع ومطارح، ومكارم وخصائص، لا يخلو المذكر من فقه، ولا الرئيس من علم، ولا المحتسب من صيت، ولا الخطيب من أدب، هو أحد مفاخر الإسلام، وأمَّهات البلدان، به مشايخ وأجلة، وقراء وأئمة وزهاد، وغزاة وهمة، كثير الجليد والثلج، ولفقاعهم ذكر ولبزِّهم اسم ولمذكريهم فن ولرساتيقهم(١) شأن، به دار الكتب الأحدوثة وعرضه البطيخ العجيبة والروذة البهية وبه قلعة ومدينة حسن الخانات كامل الآلات نفيس سري)(٢).

عمارة الرَّي وبناؤها:

كانت مدينة الرَّي قبل الفتح الإسلامي من المدن التجارية، والزراعية، والصناعية؛ التي تنتج وتصدر البضائع، حيث كانت من أعمر المدن بعد بغداد، وهي المدينة الرئيسة في إقليم الجبال آنذاك، وكان يغلب على بيوتها

---

(١) الرستاق: الرُّزتاق والرُّستاق واحد فارسي معرب أَلحقوه بقُرْطاس ويقال رُزْداق ورُستاق والجمع الرَّساتِيقُ وهي السواد (أي الأرض)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص١١٦، مادة رستق.

(٢) المقدسي (٣٨٠هـ)، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م، ص٢٦٢.

بناء البيوت الطينية والأخشاب وبعض الجص والآجر[١]، فقد كانت مدينة مزدهرة وأهلها ذووا عقل وتقدم.

وبعد دخول الإسلام إلى مدينة الرَّي أصبحت من حواضر الإسلام المهمة، وكان بناء المهدي[٢] لها عند دخوله فيها (في خلافة المنصور) من أهمِّ مراحل بناء هذه المدينة وتطوُّرها، وأصبحت فيما بعد عندما يُطلق (الرَّي) تنصرف إلى المدينة التي بناها المهدي، وولد فيها ابنه الرشيد، فأَرْضعه من نساء وجهاء أهل الرَّي[٣]، وأقام فيها المهدي عندما توجَّه إلى خراسان لقتال عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي مع ثلاثين ألف جندي سنة مائة وخمس وأربعين هجرية فبناها بناءً عجيباً، وأرَّخ بناءها سنة ١٥٨هـ، فقد بنى المدينة التي استقرَّ عليها الأمر لاحقاً بعدما كانت مبنيةٌ من الطين والأخشاب فقط، ثمَّ أدخل عليها بناء الآجر(الحجر والقرميد) في جميع بيوتها وعمارتها، قال عنها ياقوت الحموي: (فأما الرَّي المشهورة فإني رأيتها وهي مدينة عجيبة الحسن مبنية بالآجر المُنَمَّق المُحكم المُلَمَّع بالزُّرْقة مدهون كما تدهن الغضائر في فضاء من الأرض)[٤]، وبنى فيها المهدي خندقاً، وجعل فيها داراً للإمارة، وبنى فيها مسجداً جامعاً، وهي محط الحُجَّاج في طريقهم إلى الحج، وللري قرى كبار، كل قرية منها أكبر من مدينة كما ذكر الإصطرخي في وصفها، ووصف

---

(١) الاصطرخي، المسالك والممالك، ص ٧٣/ الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٩.

(٢) هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن العباس، بويع له بالخلافة حين وصل الخبر بوفاة المنصور، وكانت وفاة المهدي بماسبذان في قرية يقال لها الرذ لثمان ليال بقين من المحرم سنة تسع وستين ومائة، فكانت خلافته عشر سنين وشهراً واحداً وستة وعشرين يوما، وكان سنه ثلاثاً وأربعين سنة، وصلى عليه ابنه هارون/ ابن العمراني، محمد بن على بن محمد (٥٨٠هـ)، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط أولى، ٢٠٠١م، ص٧١.

(٣) ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص١٩/ ابن كثير(٧٧٤هـ)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، ط أولى، ١٩٨٨م، ج١٠، ص٩٩.

(٤) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٦-١١٧.

عمارتها وتقدُّمها قائلاً: (وأعظم هذه المدن الرَّي، وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعمر ولا أكبر ولا أيسر أهلاً منها إلى آخر الإسلام، إلا نيسابور فإنها في العرصة أوسع، فأما اشتباك الأبنية والعمارة واليسار فإن الرَّي تَفْضُلُها، ولها أبواب مشهورة: منها باب طاق، يخرج منه إلى الجبال والعراق، وباب بليسان يخرج منه إلى قزوين، وباب كوهكين يخرج منه إلى طبرستان، وباب هشام يخرج منه إلى قومس وخراسان، وباب سين يخرج منه إلى قم)[1].

من قرى الرَّي[2]:

ذكر العلماء لمدينة الرَّي كثيراً من القرى والمدن، وكانت من أهمِّها طهران (عاصمة إيران حالياً) كما ذكر ابن الجوزي[3]، وقُوْهَذ، والسد، ومرجبى.

والروذه، قال الحموي: (الروذه أيضاً قرية بالرَّي؛ وبالروذه مات عمرو بن معدي كرب منصرفاً عن الرَّي فدلَّ على أن روذه ليست محلَّة إنَّما هي قرية من قراها، قالوا ودفن في موضع يقال له كرمانشاه وكذا قال أبو عبيدة روذه من قرى الرَّي)[4].

ودولاب من قرى الرَّي إليها يُنسب قاسم الرازي (من قدماء مشايخ الرَّي قدم مكة ومات بها)، ودنباوند وويمة، والأزدان، وخشاب من قرى الرَّي معناه بالفارسية الماء الطيب، ينسب إليها حجاج بن حمزة الخشابي العجلي الرازي روى عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم، وروى عن جماعة، ودار أبي الأقوال، ودار الطيالسة، ودشتك وإليها ينسب يعقوب بن يوسف الدشتكي الرازي، والسُّرّ

---

(1) الاصطرخي، المسالك والممالك، ص٧٣.

(2) للمزيد يُنظر: الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٧، وقد عدَّد ياقوت الحموي قرابة أربعين قرية من قرى الرَّي في كتابه متفرقة على حروف المعجم على سبيل المثال: (ج١: ص١٦٢ و١٧٤ و١٧٧ و١٨٠ و٢٥٧ و٣٣٢ و٥٢٨ و٥٣٣) و (ج٢: ص١٨٤، و٣٣٨ و٣٦١ و٣٧٠) وغيرها من القرى الكثيرة.

(3) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر – بيروت، ط الأولى، ١٣٥٨هـ، ج٥، ص١٣، وص٣٢

(4) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٧٨.

وإليها ينسب زياد بن علي السري خال ولد محمد بن مسلم بن وارة ورفيقه بمصر، وقُسِطانة وإليها ينسب المحدث المشهور محمد بن الفضل أبو بكر الرازي أحد مشايخ عبد الرحمن، مهرقان بالقاف وآخره نون؛ من قرى الري عن أبي سعد ينسب إليها خضر أبو عمر المهرقاني الرازي يروي عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأبي داود الطيالسي وكان صدوقاً روى عنه أبو حاتم الرازي، وأرنبويه، وغيرها من القرى والمدن التي ذكرها الحموي في كتابه(١).

(١) انظر: الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٧ وما بعدها حسب ترتيب المعجم في ذكر أسماء القرى المذكورة.

المبحث الثالث
الحالة السياسية والاقتصادية

الحالة السياسية:

لم يذكر قبل الإسلام حال مدينة الرَّي السياسي في كتب التاريخ الإسلامي، سوى أنَّهم كانوا من الفرس، وكانوا يدينون بعبادة النار.

ومن خلال انتعاش اقتصادها، وعمارة بيوتها، وازدهار زراعتها، واشتهار أهلها بالذكاء والعلم والثراء، يدلُّنا ذلك على استقرار مدينة الرَّي سياسياً، فلا تجد مدينة منشغلة بالحروب، أو الانقلابات السياسية والمصالح الشخصية، وتجدها متقدمة ومزدهرة، فالتقدم الاقتصادي والتنمية في كل بلد، له شروطه من الاستقرار والعناية، كذلك رغبة أهلها في التقدُّم، وثراء أهلها وبراعتهم في التجارة والصناعة والزراعة.

لكن شهدت الرَّي كثيراً من الخلافات والتقلبات السياسية التي بدأت منذ الفتح الإسلامي، فقد ساعد الزينبي نعيم بن مقرن على دخول مدينة الرَّي عندما أمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه بفتحها، مخالفاً بذلك ملك الرَّي سياوخش بن مهران، قال ابن الأثير في أحداث سنة ٢٢هـ: (ثمَّ انصرف نعيم من واج روذ حتى قدم الرَّي، وخرج الزينبي أبو الفرخان من الرَّي، فلقي نعيماً طالباً الصلح ومسالماً له ومخالفاً لملك الرَّي، وهو سياوخش ابن مهران بن بهرام جوبين، فاستمد سياوخش أهل دنباوند وطبرستان وقومس وجرجان فأمدوه خوفاً من المسلمين، فالتقوا مع المسلمين في سفح جبل الرَّي إلى جنب مدينتها، فاقتتلوا به، وكان الزينبي قال لنعيم: إنَّ القوم كثير، وأنت في قِلَّةٍ، فابعث معي خيلاً أدخل بهم مدينتهم من مدخل لا يشعرون به، وناهِدْهُم أنت، فإنَّهم إذا خرجنا عليهم لم يثبتوا لك، فبعث معه نعيم خيلاً من الليل عليهم ابن أخيه المنذر بن عمرو، فأدخلهم الزينبي المدينة ولا يشعر القوم وبيتهم نعيم بياتاً فشغلهم عن مدينتهم، فاقتتلوا وصبروا له حتى سمعوا التكبير من ورائهم فانهزموا فقتلوا مقتلة عدوا بالقصب فيها، وأفاء الله على المسلمين بالرَّي نحواً مما في المدائن وصالحه الزينبي على الرَّي، ومرزبة عليهم نعيمٌ، فلم يزل شرف الرَّي في أهل الزينبي، وأخرب نعيم مدينتهم، وهي التي يقال لها العتيقة، وأمر

الزينبي فبنى مدينة الرَّي الحديثة، وكتب نعيم إلى عمر بالفتح وأَنْفَذَ الأخماس، وكان البشير المضارب العجلي، وراسله المصمغان في الصلح على شيء يفتدي به منه على دنباوند، فأجابه إلى ذلك، وقد قيل: إن فتح الرَّي كان على يد قرظة بن كعب، وقيل: كان فتحها سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك، والله أعلم)[1].

وبعد فترةٍ نقض أهل الرَّي العهد والميثاق، قال البلاذري: (ثمَّ لما عزل عمر بن الخطاب عماراً، وولَّى المغيرة بن شعبة الكوفة؛ ولَّى المغيرةُ بن شعبة كثيرَ بن شهاب الحارثي الرَّي ودستبى، وكان لكثير أثر جميل يوم القادسية، فلمَّا صاروا إلى الرَّي وجد أهلها قد نقضوا، فقاتلهم حتى رجعوا إلى الطاعة وأذعنوا بالخراج والجزية)[2].

ثمَّ ما زالت تنتقض وتفتتح كما ذكر البلاذري، وما ذاك إلا لصعوبة أهلها وأنفتهم، وما اعتادوه من الاستقلال والتشبُّث بماضيهم، قال البلاذري: (ولما وُلِّيَ سعد بن أبي وقاص الكوفة في مرَّته الثانية أتى الرَّي، وكانت مُلتاثة[3] فأصلحها، وغزا الديلم، وذلك في أول سنة خمس وعشرين، ثم انصرف، وحدثني بكر بن الهيثم، عن يحيى بن ضريس قاضي الرَّي قال: لم تزل الرَّي بعد أن فتحت أيام حذيفة تنتقض وتفتح، حتى كان آخر من فتحها قرظة بن كعب الأنصاري في ولاية أبي موسى الكوفة لعثمان، فاستقامت)[4].

وبقيت على هذا الحال بين مدٍّ وجزرٍ، كحال المدن المحيطة بها في تلك المنطقة، حتى قدمها المهدي في خلافة المنصور فبناها بناءً جديداً وسمَّاها المحمديَّة سنة ١٥٨هـ.

وبقيت هكذا إلى أن دخلها التشيُّع عام ٢٧٥هـ، قال ياقوت الحموي: (كان أهل الرَّي أهل سنّة وجماعة إلى أن تغلَّب أحمد بن الحسن المارداني عليها،

---

(١) ابن الأثير (٦٣٠هـ)، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م، ج١،ص٤٦٠.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٠.

(٣) مُلْتاثة: أي متغيرة وسيئة، وهي من التلوث والتغير.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩١.

فأظهر التشيع وأكرم أهله، وقرّبهم فتقرّب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك، فصنَّف له عبد الرحمن بن أبي حاتم كتاباً في فضائل أهل البيت وغيره، وكان ذلك في أيّام المعتمد وتغلبه عليها في سنة ٢٧٥)[١].

وبعدها بدأ الخلاف بين السنة وبين الشيعة، فقد كان أهل السنة فيما بعد على المذهب الحنفي والمذهب الشافعي، فتغلَّب أهل السنة على الشيعة فطردوهم، ثم بدأ الخلاف بين الشافعية والأحناف، فتغلب الشافعية على الأحناف مع قلة الشافعية، وقد ذكر ياقوت الحموي حال الرَّي في زمانه إلى ما آلت إليه من كثرة الحروب والخلافات السياسية، وتغيُّر حال المدينة بسبب ذلك، فقال: (واتَّفق أنّني اجتزت في خرابها في سنة ٦١٧ وأنا منهزم من التتر، فرأيت حيطان خرابها قائمة، ومنابرها باقية، وتزاويق الحيطان بحالها، لقرب عهدها بالخراب، إلّا أنّها خاوية على عروشها، فسألت رجلاً من عقلائها عن السبب في ذلك، فقال: أمّا السبب فضعيف، ولكن الله إذا أراد أمرا بلغه، كان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم، لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة، وأما أهل الرستاق فليس فيهم إلّا شيعة وقليل من الحنفيين، ولم يكن فيهم من الشافعيّة أحد، فوقعت العصبيّة بين السنّة والشيعة، فتضافر عليهم الحنفية والشافعيّة، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يعرف، فلمّا أفنوهم، وقعت العصبيّة بين الحنفية والشافعيّة، ووقعت بينهم حروب كان الظفر في جميعها للشافعيّة، هذا مع قلّة عدد الشافعيّة، إلّا أن الله نصرهم عليهم، وكان أهل الرستاق، وهم حنفية، يجيئون إلى البلد بالسلاح الشاك ويساعدون أهل نحلتهم، فلم يغنهم ذلك شيئاً حتى أفْنَوْهم، فهذه المحالّ الخراب التي ترى هي محالّ الشيعة والحنفية، وبقيت هذه المحلة المعروفة بالشافعية، وهي أصغر محالّ الرَّي ولم يبق من الشيعة والحنفية إلّا من يخفي مذهبه)[٢].

---

(١) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١٢١.

(٢) الحموي، معجم البلدان،ج٣، ص١١٧.

الحالة الاقتصادية:

كانت الرَّي من المدن المهمَّة قديماً، ومن المدن الغنية بالزراعة والصناعة والتجارة، وما يدلُّ على ذلك أنَّ خراجها كان قيمته اثني عشر مليون درهم، حتى مرَّ المأمون بن الرشيد عندما عاد من خراسان في طريقه إلى بغداد، فلقيه أهلها وشَكَوْا إليه أمرهم وحالهم، وكِبَر حجم الجزية، فأسقط عنهم مليوني درهم[1].

وكان يُحمل من الرَّي: البُرود، والقطن، والقصاع، والمسال، والأمشاط، وكانت تشتهر ببطِّيخها، ولكثرة ماء البلد وعيونها طابت ثمارها وكَثُرت جنَّاتها[2]، وقال المقدسي في ذلك: (الرَّي بلد جليل، بهي، نبيل، كثير المفاخر والفواكه، فسيح الاسواق، حسن الحانات، طيب الحمامات، كثير الادامات، قليل المؤذيات، غزير المياه، مفيد التجارات، علماء سراة، وعوام دهاة، ونسوان مدبرات، بهي المحلات، خفيف ظريف نظيف)[3].

ولقد ساعد ثراء أهلها، وانتشار الخضرة والماء فيها على ازدهارها، حيث كانت في طريق الحُجَّاج إلى الحجاز كما ذكر ياقوت الحموي، ومنزلهم للراحة، فنشطت الحركة التجارية والاقتصادية فيها، كما كان له الأثر في رحلة الأمراء والعلماء إليها والبقاء فيها.

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٣ /الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٨.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص١٩.

(3) المقدسي، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق – ١٩٨٠م، ص٢٦١.

المبحث الرابع
دخول الإسلام إليها

كان أهل الرَّي قبل الفتح الإسلامي يدينون بدين المجوسية، وكان لهذه الديانة معابد يعبدون فيها النار ويقدِّسونها، ويعتقدون أنَّ الرَّي المكان المقدس الذي خرج منه زرادشت الحكيم – في رأيهم – لأنَّ أمَّه من الرَّي واسمها دغويه[١].

افتتحت مدينة الرَّي في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وقد ذكر ابن الأثير في أخبار سنة (٢٢) هجرية أنَّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أمر نعيم بن مقرن بعد معركة نهاوند بقصد الرَّي وقتال مَنْ بها والمقام فيها بعد فَتْحها وقد اختلف العلماء فيمن فتحها من الصحابة[٢]، وذكر الحموي عن لوط بن يحيى: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عمار بن ياسر وهو عامله على الكوفة بعد شهرين من معركة نهاوند يأمره أن يبعث عروة بن زيد الخيل لطائي إلى الرَّي ودستبى في ثمانية آلاف ففعل وسار عروة لذلك، فجمعت له الديلم وأمدُّوا أهل الرَّي وقاتلوه فأظهره الله عليهم فقتلهم واستباحهم وذلك في سنة ٢٠هـ[٣].

وكانت مدينة الرَّي مركزاً هامَّاً في الفتوحات الإسلامية، فبعد أنْ قَدِمها المهدي برزت كمنارة من منارات العلم في إقليم المشرق الإسلامي، وأمست تنافس بغداد والكوفة والبصرة في إقليم العراق.

---

(١) الشهرستاني (٥٤٨هـ) ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٣٥.

(٢) ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٣، ص٢٢/ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧، ص١٣٤.

(٣) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١١٨.

ومما يدلُّ على أهميتها ما أُثِر عن الإمام أحمد رحمه الله في الرحلة إلى الرَّي قوله: (لو كان عندي خمسون درهماً كنت خرجت إلى الرَّي إلى جرير بن عبد الحميد، فخرج بعض أصحابنا ولم يمكني الخروج لأنه لم يكن عندي)[١].

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص٤٤٧.

المبحث الخامس
الحركة العلمية فيها

كانت مدينة الرَّي مدينة عِلْمٍ يشدُّ العلماء إليها الرحال في طلب شتَّى العلوم؛ في الفقه واللغة والحديث، فقد وُلد وعاش فيها كبار العلماء، كعبد الرحمن الدشتكي، وابن مهران الجمَّال، والكسائي النحوي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والرازِيَيْن (أبو حاتم وأبو زرعة)، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم كثير، ولهذا تمنَّى الإمام أحمد أنْ لو رحل إلى مدينة الرَّي لطلب العلم، ورحل إليها كبار العلماء كابن المديني، والإمام مسلم، وابن ماجه، وغيرهم كثير، فقد كانت المدينة متقدمة في شتَّى المجالات وفي طريق التجارات، ولقد توفي بها الكسائي النحوي ومحمد بن الحسن الشيباني الفقيه في يوم واحد، وقال الرشيد في ذلك:(دَفَنَّا اللغةَ والفقهَ في الرَّي في يوم واحد)[1].

البيوت العلمية في مدينة الرَّي:

اشتهرت مدينة الرَّي باهتمامها بعلم الحديث ونشره، حتى اشتهرت فيها بعض البيوت والأسر العلمية[2] التي سَعَت لأن تكون منارات علمية، وكانت بعض هذه البيوت كالمكتبات العامَّة في زماننا، يأتي إليها طلاب العلم يأخذون حاجتهم ويطالعون فيها، وخاصَّة لِمَن لم يكن معه ثمن الكتب أو استنساخها، وبعضهم كان يأتي بالعلماء يحدِّثون في بيوتهم، ومن هذه البيوت:

---

(1) الزبيدي (٣٧٩هـ)، حمد بن الحسن بن عبيد الله، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط الثانية، د.ت، ص١٢٩.

(2) وهنا لا بدَّ من التنبيه إلى التفرقة بين البيوت العلمية وبين الأسر العلمية، فربَّما تكون هناك أسرة علمية ولكنهَّا لا تقيم مجالس الحديث فيها، أو لا يردُ طلاب العلم إليها، إنما اشتهر أفرادها بالعلم، امَّا البيوت العلمية فهي البيوت التي اشتهر أهلها بالعلم وكانت تعقد مجالس العلم فيها، وتفتح أبوابها لطلاب الحديث للسماع والمكوث، ويتجمَّع العلماء فيها، مع استعارة الكتب منها.

١- بيت يحيى بن الضريس بن يسار البجلي (٢٠٣هـ)، أبو زكريا الرازي، كان من قضاة الرَّي، قال أبو حاتم الرازي: (كان عنده عن حماد بن سلمة عشرة آلاف، وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه)[١]، سمع منه وقصده كبار المحدثين وأثنَوْا عليه، من أمثال: يحيى بن معين، وابن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الحميد الرازي، وإبراهيم بن موسى حيث قال عنه: (اختلف إلى يحيى بن الضريس سنتين لا يفوتنى أضحى ولا فِطر، ومنه تعلَّمنا الحديث)، وقال وكيع بن الجرَّاح: (يحيى بن الضريس من حفاظ الناس لولا أنَّه خلط في حديثين)[٢]، وسُئِل عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن يحيى بن الضريس فقال: كان صحيح الكتب، جيد الأَخْذ، وكان بهز بن أسد يُثني عليه وعَرَفَه.

٢- عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي أبو محمد الرازي (٢١٥هـ)، روى عن ابن سنان وابي جعفر الرازي، وعمرو بن أبي قيس، وزهير بن معاوية، قال ابن أبي حاتم: (رآه أبي وسمع كلامه، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد وروى عن: إبراهيم بن طهمان...سألت أبي عنه فقال: صدوق، وكان رجلاً صالحاً، وقال عبد الرحمن: نا عبد الملك بن أبي عبد الرحمن المقرئ قال سمعت محمد بن سعيد بن سابق يقول: لو حضرت مع عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد محدثاً وسمعنا منه فخالفني عبد الرحمن وأنا أحفظ سماعي من الشيخ لتركت حفظي لحفظه)[٣]، وقال عبد الرحمن: (سمعت أبا زرعة يقول: ذهب بي أبي إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي فلمَّا رأيته نَفَرتُ من هيبته فتقدم أبي إليه فسلَّم عليه وقعد بجنبه فلم أزل أدنو وانظر إليه ولا أجسر من الهيبة أن أَدْنو منه، فلمَّا رآني أتقدَّم قال لأبي: مَنْ هذا ؟ قال هذا

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٥٩- ١٦٠.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٦٠.
(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٥٥.

ابني، قال ادعوه، فدعاني، فجئت حتى دنوت من أبي، فقال لي: عبد الرحمن أُدن مني، وأنا أدنو شيئاً بعد شئ، فلم يزل يقول أدن، حتى دنوت فأظنُّه أقعدني على فخذه أو أقعدني بجنبه فقال لي: أخرج يدك فأخرجت يدي فنظر إلى شقوق باطن أصابعي فتَفرَّس فقال لأبي: إن ابنك هذا سيكون له شأن ويحفظ القرآن والعلم، وذكر أشياء)[1].

نرى من القصة الماضية أنَّ والد أبي زرعة ذهب به إلى بيت الدشتكي ومجلسه للتحديث.

٣- بيت أحمد بن يوسف الترمذي[2]، من قضاة الرَّي، كان أبو حاتم يجتمع مع أهل الحديث في بيته فيسمع منه ومن غيره، روى عن: خالد بن زياد الترمذي، وفضيل بن عياض، ومروان الفزاري، وأبي معاوية، وسعيد ابن خثيم، وعباد بن العوام، سمع منه أبو حاتم وروى عنه، ومحمد بن أيوب ابن يحيى بن الضريس، ولأبي حاتم قصة في هذا البيت مع أبي حفص عمر بن مدرك القاص حيث روى هذا القصة قصَّة في دار أحمد الترمذي بحضرة أبي حاتم[3].

٤- بيت عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي(٢٣١هـ)[4]، روى عن ابن أبي فديك وأبي نباتة يونس بن يحيى، قال ابن أبي حاتم: (روى عنه أبو زرعة ومحمد بن عبد الرحمن العامري المديني، شيخ كتب عنه أبي، سمعت أبا زرعة يقول: لم يكن بين تحديث عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة وبين موته كثير شئ، اختلفت إلى بيته عشرين ليلة انظر في كتبه، وسمعت أبي يقول: كان عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة

---

(١) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٩.

(٢) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ج٢، ص٨١.

(٣) ابن ابي حاتم، المصدر نفسه، ج٦، ص١٣٦.

(٤) ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٥٩/ وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، من كبار الحادية عشرة، خ س (ينظر: تقريب التهذيب، ص٣٧٠).

يختلف إلى عبد العزيز الأويسي وهو شاب يكتب عنه فرءاه أبو زرعة هناك فذاكر أبا زرعة، بأحاديث غرائب لم تكن عنده، فسأله أن يُحدِّثه فصار إليه ونظر في كتبه وسمعت منه)[1].

٥- جرير بن عبد الحميد الضبي الرازي(١٨٨هـ)[2]، وهو ابن عبد الحميد بن جرير بن قرط بن هلال بن أقيش، أصبح ابنه من العلماء وسمع منه أبو حاتم الرازي، وكان يحيى بن معين يقول: وُلد جرير بالرَّي ثم خرج إلى الكوفة ثم رجع إلى الرَّي وكانت أمه رازية، قال أبو زرعة يقول: جرير صدوق من أهل العلم، وقال ابن أبي حاتم نقلاً عن والده: سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول شاورني يحيى بن الضريس في الخروج إلى البصرة قلت: ما تصنع بالبصرة؟ قال أكتب عن أبي عوانة عن مغيرة، فقلت أقم واكتب عن جرير فإنَّه لم أرَ أحداً أروى عن مغيرة من جرير، وهذا يعني أنَّه كان يوفد الناس ويدعوهم إلى السماع منه، وبجرير بن عبد الحميد أصبحت مدينة الرَّي منارة للحديث وروايته، ولهذا تمنَّى الإمام أحمد أنْ لو رحل إليها للسماع من علمائها، وكان بيت جرير يقصده الرواة للسماع منه[3].

٦- بيت أبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ)، كان بيت أبي زرعة الرازي من البيوت والمكتبات العلمية التي يقصدها العلماء ورواة الحديث، وكان العلماء يقصدون أبا زرعة حال اختلافم في شيء، كما كان يأتيه كبار العلماء لعرض كتبهم عليه كالإمام مسلم وابن ماجه، ذكر ابن أبي حاتم أنَّ ابن وارة والصائغ اختلفا في مسألة فقرَّرا جعل أبا زرعة حكماً بينهما، فقال ابن أبي حاتم في روايته لذلك: (حضر عند أبي زرعة

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٥٩.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ج٢، ص٥٠٥- ٥٠٧، وسيأتي بالتفصيل بيانه لاحقاً.

(3) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٣، ص٣٩٥، وفي ترجمة خباب بن نافع ذكر ابن أبي حاتم أن خباباً قصد بيت جرير زائراً للسماع منه.

محمد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالصائغ، فجرى بينهم مذاكرة، فذكر محمد ابن مسلم حديثاً، فأنكر فضل الصائغ، فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال كيف هو؟ فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت؛ والخطأ ما قلت، قال فضل: فأبو زرعة الحاكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة أيش تقول أيُّنا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب فقال محمد بن مسلم: مالك سكت، تكلم، فجعل أبو زرعة يتغافل، فألحَّ عليه محمد بن مسلم وقال: لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنت أنا المخطئ فأخبر، وإن كان هو المخطئ فأخبر، فقال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فدعى به فقال: اذهب وادخل بيت الكتب، دع القمطر الأول، والقمطر الثاني، والقمطر الثالث، وعُدَّ ستة عشر جزءً، وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفَّح الأوراق، وأخرج الحديث، ودفعه إلى محمد بن مسلم فقرأه محمد بن مسلم فقال: نعم غلطنا فكان ماذا؟)[1].

وهنا نرى مدى ثقة العلماء بعلم أبي زرعة، ورجوعهم إليه حال اختلافهم في الحديث، ثمَّ وجود مكتبة كبيرة في بيته، وحفظه لأمكنة الكتب والمعلومات فيها بشكل دقيق ومذهل.

٧- بيت أبي حاتم الرازي (٢٧٧هـ)، وكان يقصده العلماء الكبار كأبي زرعة الرازي وابن خراش، وغيرهم من علماء الرَّي ورواتها، والرواة الذين يرحلون لسماع الحديث في مدينة الرَّي، وكان بيته عبارة عن مكتبة عامَّة لطلاب العلم، قال أبو نعيم بن عدي: (وسمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث فذكروا بن حميد

---

(١) ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، ط الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ، ج١، ص٣٣٧.

واجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدِّث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين)[1].

وذكر ابن أبي حاتم أنَّه سمع من محمد بن هارون الفلَّاس في بيتهم فقال: (سمعت منه ببغداد مع أبي في منزلنا وهو من الحفاظ الثقات)[2].

وبعد هذه الجولة مع البيوت العلمية في مدينة الرَّي عرفنا مدى عناية هذه المدينة بعلم الحديث خاصة، ثمَّ السعي لنشر العلم فيها بشتَّى الطرق والوسائل، فانتشار البيوت العلمية والمكتبات العامة أكبر دليل على صدق هؤلاء في خدمة الإسلام، ونشر سنَّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهي سُنَّة تعلَّمها العلماء من غيرهم في المدن الإسلامية، ومنها ما كان يدل على غنى وثراء بعضهم، فمن المعلوم أنَّ بعض المحدثين كان يُعِدُّ الطعام لتلاميذه ويرعاهم، عدا عن عَقْد مجالس المذاكرة في بيوت هؤلاء العلماء.

([1]) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٦١.

([2]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص١١٨.

الفصل الثاني
مدرسة الحديث في الرَّي
وأثرها
في علم الحديث

المبحث الأول
دخول الصحابة والتابعين إليها ونشر السنة فيها

اتَّسعت الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، خاصَّة في المشرق، وقد أرسل عمر رضي الله عنه الصحابة إلى بلاد العراق وما حولها، وقد دخل عدد من الصحابة مدينة الرَّي أكثر من مرَّة كما مرَّ معنا عند فتحها. وكان **ممن دخلها من الصحابة:**

- المغيرة بن شعبة فقد كتب إلى عثمان بن عفان– رضي الله عنه– بعد أن فتح مدينة همذان أنَّه قد دخل الرَّي وأنزلها المسلمين[١].
- البراء بن عازب: وهو من صغار الصحابة، وقيل إنَّه هو الذي افتتح الرَّي سنة أربع وعشرين في قول أبي عمرو الشيباني وخالفه غيره، وصالحَ أهلَها بعد قتالٍ على أن يكونوا أهل ذمة يؤدُّون الجزية والخراج[٢].
- قرظة بن كعب الأنصاري أحد العشرة الذين وجَّههم عمر – رضي الله عنه– إلى الكوفة من الأنصار، ودخل الرَّي وكان ممن افتتحها، قال يحيى بن ضريس قاضى الرَّي: (لم تزل الرَّي بعد أن فتحت أيام حذيفة تنتقض وتفتح، حتى كان آخر من فتحها قرظة بن كعب الأنصاري في ولاية أبي موسى الكوفة لعثمان، فاستقامت)[٣].
- سعد بن أبي وقاص: دخل الرَّي في ولايته الثانية على الكوفة، وكانت متغيرةً، وحالها سيء فأصلحها، وذلك في أول سنة خمسٍ وعشرين[٤].
- أبو موسى الأشعري: وكان قد غزا الرَّي بنفسه، قال البلاذري: (وقد كان أبو موسى غزا الرَّي بنفسه، وقد نقض أهلها ففتحها على أمرها الاول)[٥].

---

(١) اليعقوبي، التاريخ، ص١٧١.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٠.

(٣) اليعقوبي، التاريخ، ص١٦٨/ البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩١.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩١.

(٥) ينظر: البلاذري، فتوح البلدان،ج٢، ص٣٩١ وما بعدها بتصرف.

وغيرهم من الصحابة ممَّن لم يُذكر في كتب التاريخ، ويجدر التنبيه هنا أن دخول الصحابة إلى مدينة الرَّي ونشر الإسلام فيها من الأمور الفارقة في تاريخ مدينة الرَّي كحال أي مدينة يدخلها الصحابة، حيث يَعْلَم الصحابةُ رضوان الله عليهم جميعاً أهمية نشر الإسلام وتعليم أهل البلد القرآنَ وحديثَ النبي صلى الله عليه وسلم، من هنا بدأ نور الإسلام يضيء في أرجاء مدينة الرَّي، وانتشر حديث النبي صلى الله عليه وسلم منذ ذلك الحين.

مَنْ دَخَلَها من التابعين:

- كثير بن شهاب الحارثي: كان على الرَّي ودستبن وقزوين، روى عن عمر بن الخطاب[١].
- جعدة بن هبيرة المخزومي: ابن أخت علي بن أبي طالب وكان له دار بالرَّي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢].
- عامر بن شراحيل الشعبي: علاّمة التابعين، وكان قد دخل الرَّي مع قتيبة بن مسلم الباهلي[٣].
- وسعيد بن جبير الوالي: أحد كبار أعلام التابعين، وكان قد دخل الرَّي مع قتيبة بن مسلم الباهلي، لقيه الضحَّاك بن مزاحم فكتب عنه تفسير القرآن عن ابن عباس[٤].
- الضَّحاك بن مزاحم: من صغار التابعين، لقي سعيد بن جبير في الرَّي فكتب عنه التفسير واشتهر به[٥].
- الزبير بن عدي الكوفي: أبو عدي قاضي الرَّي، روى عن أنس بن مالك وأبي وائل شقيف بن سلمة ومصعب بن سعد بن أبي وقاص[١].

---

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٧٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٢٦.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٢.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩٢.

(٥) ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الأولى، ١٣٢٦هـ، ج٤، ص٣٩٧.

وغيرهم كثير من التابعين الذين دخلوا ارَّي في الفتوحات والتجارات، أو مرافقة الولاة والأمراء.

ومن أتباع التابعين:

- الحجاج بن أرطاة: ويكنى أبا أرطاة، وهو من كبار أتباع التابعين، خرج إليها مع أمير المؤمنين المهدي لنشر العلم فيها، وهو من كبار العلماء، ومات فيها سنة ١٤٥هـ[٢].
- سفيان بن سعيد الثوري: أمير المؤمنين في الحديث، يقول عن نفسه: (قدمت الرَّي وعليها الزبير بن عدي قاضياً فكتبت عنه خمسين حديثاً)[٣].
- عبد الله بن المبارك: الإمام المحدث الزاهد أمير المؤمنين في الحديث توفي ١٨١هـ بـ هيت[٤].
- سلمة بن الفضل الأبرش من صغار أتباع التابعين ١٩٠هـ [٥].

كذلك جاء بعدهم كبار العلماء كـ سلمة بن بشير: وكان يقول: (حدثت بالرَّي أربعين ألف حديث فهل يتهيأ لأحد أن يعقب عليّ شيئاً)[٦]، وعلي بن المديني: وكان قد رحل إلى الرَّي[٧]، وأصحاب الكتب الستة، ومنهم مَنْ جاء لعرض كتابه على أبي زرعة الرازي كالإمام مسلم وابن ماجه – كما سيمرُّ معنا لاحقاً–.

وغير ذلك كثير ممَّن دخل الرَّي وسمع فيها، أو حدَّث بها، عدا عمَّن كان من أهلها من أهل الحديث كجرير بن عبد الحميد وأبي زرعة، وأبي حاتم، ومحمد بن مسلم بن وارة، وابن أبي حاتم، ومحمد بن مهران الجمَّال، ومحمد بن

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ،ج٣، ص٥٧٩.
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٤.
(٣) ابن أبي حاتم، الجرج والتعديل، ج١، ص٨٠.
(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٠١.
(٥) قاضي الرَّي وراوي المغازي عن ابن إسحاق، مختلف في الاحتجاج به، ولكنه في ابن إسحاق ثقة، وقال ابن حجر: قاضي الرَّي، صدوق كثير الخطأ، روى له أبو داود والترمذي، وابن ماجه في التفسير، يُنظر: ابن حجر(٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، بيت الأفكار الدولية، ط الأولى، الأردن ٢٠٠٠م، ص٢٤٤.
(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٥٧.
(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص٦٥.

الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وهو من رواة الموطأ عن الإمام مالك، وغيرهم العلماء الكبار، حتى عُرفت الرَّي بالحديث وصناعته وبرع فيه أهلها.

المبحث الثاني
ترجمة أهمِّ علماء مدرسة الحديث في الرَّي

إنَّ الوقوف على تراجم العلماء من الأمور المهمَّة في علم الحديث، وذلك لبيان أثر العالم وجهوده، وإعطاء أهل العلم حقَّهم ومقامهم، ويُرَدُّ الفضل لأهل الفضل، فمن أهمِّ الأمور معرفة حياة العالم ونشأته العلمية، ثم شيوخه وتلاميذه، ورحلاته العلمية، وأهمَّ مصنَّفاته، ثمَّ كلام العلماء فيه، وذكر الخليلي في كتابه (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) علماء ومحدثي مدينة الرَّي، وأفرد لها باباً مستقِّلاً، وعدَّد مَنْ فيها من العلماء والرواة، فعدَّ قُرابة ثلاثة وخمسين راوياً[1].

وقد ذكر ابنُ سعد في الطبقات المحدثين في الرَّي فذكر منهم كثيراً من العلماء فقال: (وَكَانَ بِالرَّي مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أبو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ وَاسْمُهُ: عِيسَى بْنُ مَاهَانَ، وَكَانَ أَصْلُهُ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، مِنْ قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا بُرْزُ، وَهِيَ الْقَرْيَةُ الَّتِي نَزَلَهَا الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ أَوَّلاً، وَبِهَا سَمِعَ أبو جَعْفَرٍ مِنَ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، ثُمَّ تَحَوَّلَ أبو جَعْفَرٍ بَعْدَ ذَلِكَ إلى الرَّي، فَمَاتَ بِهَا، فَقِيلَ لَهُ الرَّازِيُّ، وَكَانَ ثِقَةً، وَكَانَ يَقْدَمُ بَغْدَادَ وَالْكُوفَةَ لِلْحَجِّ فَيَسْمَعُونَ مِنْهُ، ويَحْيَى بْنُ ضُرَيْسٍ، كَانَ قَاضِيًا بِالرَّي وَمَاتَ بِهَا، وسَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ الشَّيْبَانِيُّ، مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ أَصْلُهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَلَكِنَّهُ سَكَنَ الرَّي بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَانَ يَحُجُّ كُلَّ سَنَةٍ، وَكَانَ سَيِّئَ الْخُلُقِ)[2].

إلا أنَّ نجمها قد لَمَع في علم في الحديث أيَّام جرير بن عبد الحميد الرازي، الذي عبَّر عن ذلك الذهبي بقوله: (الحجة الحافظ أبو عبد الله الضبي

([1]) يُنظر لملحق أسماء المُحدِّثين في مدينة الرَّي، فقد أفردتُ لهم جدولاً في آخر الدراسة من خلال كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) للخليلي، الخليلي(٤٤٦هـ)، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٩هـ، ج٢، من ص٦٦١ إلى ص ٦٩٣.

([2]) ابن سعد (٢٣٠هـ)، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط الأولى، ١٩٦٨م، ج٧، ص٣٨٠.

الكوفي، محدِّث الرَّي، ولد سنة عشر ومائة... رحل إليه المحدِّثون لثقته وسعة علمه)[1].

وذكر ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح في بداية ترجمة أبي زرعة الرازي نصَّاً يبيِّنُ لنا طبقات النقاد في الرَّي فعدَّ أبا زرعة الرازي من الطبقة الرابعة من نُقَّاد مدينة الرَّي فقال: (ومن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الرابعة من اهل الري أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد) [2].

وقد قسَّم السخاوي طبقات علماء أهل الرَّي إلى طبقات حتى نهاية القرن الرابع الهجري؛ فقال السخاوي: (والرَّي صارت دارَ علم بجرير بن عبد الحميد وأمثاله، ثم بابن حميد وابن مهران وإبراهيم بن موسى وسهل بن زنجلة، ثم بابن وارة وأبي زرعة وأبي حاتم وابنه وإلى أثناء المائة الرابعة)[3].

ومعنى كلام السخاوي: أن الرَّي (صارت دارَ علمٍ) أي إنَّها صارت مدرسة تُشدُّ إليها الرحال، لأنَّ فيها حفَّاظاً متقنين للرواية، عالِمين بطرق الأسانيد ماهرين في سرد الآثار والأخبار النبوية، وقسَّمهم إلى ثلاث طبقات حسب الزمان، وفي كلِّ طبقة عدَّ أهمَّ علمائها، ورواتها الحفَّاظ، الذين جلسوا لعلم الحديث ونشره وصيانته، ويرجع إليهم القول في علم الحديث ونقده.

---

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٧١ – ٢٧٢.

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ج١، ص٣٢٨.

(3) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص١٤١.

ونقف هنا على ترجمة أهمِّ علماء هذه المدرسة، لبيان حالِ مدرسة الحديث في الرَّي، وجهودهم في نشر الحديث وصيانته.

ومن أهمِّ علماء مدينة الرَّي من المحدثين:

جرير بن عبد الحميد:

جرير بن عبد الحميد بن يزيد الإمام الحافظ القاضي أبو عبد الله الضبي الكوفي، ويقال: مولده بأعمال أصبهان، ونشأ بالكوفة، ثمَّ رحل إلى الرَّي وأقام فيها، ونشر بها العلم، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: (ولد جرير بالرَّي ثم خرج إلى الكوفة ثم رجع إلى الرَّي وكانت أمه رازية)[١]، قال محمد بن حميد عن جرير: وُلدت سنة مات الحسن: سنة عشر (أي مائة وعشرة للهجرة)، وتوفي سنة ١٨٨هـ[٢].

وقد ذكره الذهبي من العلماء الذين يُعتمدُ قولهم في الجرح والتعديل، وقد تكلَّم قليلاً في الجرح والتعديل[٣].

حدَّثَ عن كثير من العلماء والرواة منهم: عبد الملك بن عمي، وعطاء بن السائب، وليث بن أبي سليم، وأبي إسحاق الشيباني، وسليمان الأعمش، وأبي

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٠٦.

(٢) للمزيد يُنظر: البخاري(٢٥٦هـ)، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ج٢، ص٢١٤/ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٠٦ – ص٥٠٧/ الذهبي(٧٤٨هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سِيَرُ أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط الثالثة ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م،ج٩، ص٩ وما بعدها/ ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، ج٢، ص٧٥–ص٧٦.

(٣) الذهبي (٧٤٨هـ)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، ط الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، رقم ٣٨، ص١٧٧.

حيان التيمي، والمختار بن فلفل، وخلق كثير[1]، وقال الذهبي فيه: (وينزل إلى ابن إسحاق ومالك، وكان من مشايخ الإسلام)[2].

وسمع منه كثير من العلماء الكبار كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وإبراهيم بن موسى الفراء، وأبو خيثمة، وخلق كثير، وقال ابن حجر: (كان ثقة يرحل إليه، وقال ابن عمار الموصلي: حجة ، كانت كتبه صحاحاً)[3].

وأثنى عليه العلماء، ورحل إليه الرواة للسماع منه، فقال ابن سعد: (كان ثقة كثير العلم، يرحل إليه، وقال ابن عمار: هو حجة، كانت كتبه صحاحاً، وما كان زِيُّه زِيَّ محدِّث، فإذا حدَّث كان يُشبه العلماء)[4].

ونقل الذهبي شيئاً عن منهجه في انتقاء السماع من الشيوخ وعدم قبوله رواية أهل البدعة على اختلاف أنواعها؛ فقال: (وَقَالَ زُنَيْجُ: سَمِعْتُ جَرِيْراً يَقُوْلُ: رَأَيتُ ابْنَ أبي نَجِيْحٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً، وَرَأَيتُ جَابِراً الجُعْفِيَّ، فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً، وَرَأَيتُ ابْنَ جُرَيْجٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ،فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ضَيَّعتَ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لاَ، أَمَّا جَابِرٌ، فَكَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجعَةِ، وَأَمَّا ابْنُ أبي نَجِيْحٍ، فَكَانَ يَرَى القَدَرَ، وَأَمَّا ابْنُ جُرَيْجٍ، فَإِنَّهُ أَوْصَى بَنِيْهِ بِسِتِّيْنَ امْرَأَةً، وَقَالَ: لاَ تَزَوَّجُوا بِهِنَّ، فَإِنَّهُنَّ أُمَّهَاتُكُم – كَانَ يَرَى المُتعَةَ، قُلْتُ (الذهبي): أَمَّا امْتِنَاعُهُ مِنَ الجُعْفِيِّ، فَمَعذُورٌ؛ لأَنَّهُ كَانَ مُبْتَدِعاً، وَلَمْ يَكُنْ بِالثِّقَةِ، وَأَمَّا الآخَرَانِ، فَفَرَّطَ فِيْهِمَا، وَهُمَا مِنْ أَئِمَّةِ العِلْمِ، وَإِنْ غَلِطَا فِي اجْتِهَادِهِمَا...، وقال سليمان بن حرب:

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٥.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٠.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٥.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١١ وما بعدها/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٦.

كان جرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة متشابهان في رأي العين، ما كانا يصلحان إلا أن يكونا راعِيَيْ غنم، وقد كتبت عن جرير بمكة)[1].

وذكر الذهبي مدى حرص جرير على الرواية الصحيحة من كتابه، لأنه يعتمد على كتابه في الرواية، وكان يروي من كتابه على الأمانة كما نقل عن جرير، فذكر الذهبي عن يعقوب بن شيبة قال: سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيْدِ الطَّيَالِسِيَّ، قَالَ: قَدِمْتُ الرَّي بِعَقِبِ مَوْتِ شُعْبَةَ، وَمَعِيَ أبو دَاوُدَ، وَحَمَلْتُ مَعِي أَصلَ كِتَابي عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: فَكَانَ جَرِيْرٌ يُجَالِسُنَا عِنْدَ تَاجِرٍ، فَسَمِعَنَا نَذْكُرُ الحَدِيْثَ، قَالَ: فَيُعْجَبُ بِالحَدِيْثِ إِعجَابَ رَجُلٍ سَمِعَ العِلْمَ وَلَيْسَ لَهُ حَفِظٌ، فَسَمِعَنِي أَذْكُرُ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ سَلِمَةَ، حَدِيْثَ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ، أَوْ حَدِيْثَ: إِنَّكُمَا عِلْجَانِ، فَعَالِجَا عَنْ دِيْنِكُمَا، فَقَالَ: اكْتُبْهُ لِي، فَكَتَبْتُهُ لَهُ، وَحَدَّثْتُهُ بِهِ، قَالَ: وَتَحَدَّثْتُ بِحَدِيْثِ فَضَالَةَ بنِ عُبَيْدٍ: حَدِيْثَ القِلاَدَةِ، قَالَ: فَاسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: اكْتُبْه لِي، فَكَتَبْتُهُ لَهُ، وَحَدَّثْتُهُ بِهِ عَنْ لَيْثِ بنِ سَعْدٍ، فَقَالَ لِي: قَدْ كَتَبتُ عَنْ مَنْصُوْرٍ، وَمُغِيْرَةَ...، وَجَعَلَ يَذْكُرُ الشُّيُوْخَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْنَا، فَقَالَ: لَسْتُ أَحْفَظُ، كُتُبِي غَائِبَةٌ عَنِّي، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ أُوْتَى بِهَا، قَدْ كَتَبتُ فِي ذَلِكَ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ، إِذْ ذَكَرَ يَوْماً شَيْئاً مِنَ الحَدِيْثِ، فَقُلْتُ: أَحْسِبُ أَنَّ كُتُبَكَ قَدْ جَاءتْ، قَالَ: أَجَلْ،فَقُلْتُ لأَبِي دَاوُدَ: جَلِيسُنَا جَاءتْهُ كُتُبُهُ مِنَ الكُوْفَةِ، اذْهَبْ بِنَا نَنْظُرْ فِيْهَا[2].

وقال إبراهيم بن هاشم: (ما قال لنا جرير قط ببغداد: حدثنا، ولا في كلمة واحدة، فقلت: تراه لا يغلط مرة، فكان ربما نعس، فنام، ثم ينتبه، فيقرأ من الموضع الذي انتهى إليه)[3].

اتهامه بالتدليس وعدم ثبوت ذلك:

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١١.
(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٦.
(3) الذهبي، المصدر السابق، ج٩، ص١٦.

نقل الذهبي عن يَعْقُوْبُ السَّدُوْسِيُّ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ المَدِيْنِيِّ يَقُوْلُ: كَانَ جَرِيْرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ صَاحِبَ لَيْلٍ، وَكَانَ لَهُ رَسَنٌ، يَقُوْلُوْنَ: إِذَا أَعْيَى، تَعَلَّقَ بِهِ – يُرِيْدُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ثُمَّ قَالَ يَعْقُوْبُ: ذُكِرَ لأبي خَيْثَمَةَ إِرسَالُ جَرِيْرٍ لِلْحَدِيْثِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقُوْلُ: حَدَّثَنَا، قِيْلَ لَهُ: تُرَاهُ كَانَ يُدَلِّسُ؟ فَقَالَ أبو خَيْثَمَةَ: لَمْ يَكُنْ يُدَلِّسُ؛ لأَنَّا كُنَّا إِذَا أَتَيْنَاهُ وَهُوَ فِي حَدِيْثِ الأَعْمَشِ، أَوْ مَنْصُوْرٍ، أَوْ مُغِيْرَةَ، ابْتَدَأَ، فَأَخَذَ الكِتَابَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا فُلاَنٌ، ثُمَّ يُحَدِّثُ عَنْهُ مِنْهُم فِي حَدِيْثٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُوْلُ بَعْدُ: مَنْصُوْرٌ مَنْصُوْرٌ، أَوِ الأَعْمَشُ الأَعْمَشُ، لاَ يَقُوْلُ فِي كُلِّ حَدِيْثٍ: حَدَّثَنَا حَتَّى يَفْرُغَ المَجْلِسُ(١).

ونقل الذهبي وابن حجر قصة عن الشاذكوني في تدليسه، وقد شكَّك ابن حجر(٢) بها، فلم يُدخِل ابنُ حجر جريرَ في طبقات المدلسين.

وذكر الذهبي عن يَعْقُوْبُ قوله : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّاذَكُوْنِيَّ يَقُوْلُ: قَدِمْتُ عَلَى جَرِيْرٍ، فَأُعجِبَ بِحِفْظِي، وَكَانَ لِي مُكْرِماً، قَالَ: فَقَدِمَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَالبَغْدَادِيُّوْنَ الَّذِيْنَ مَعَهُ، وَأَنَا ثَمَّ، فَرَأَوْا مَوْضِعِي مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُم: إِنَّ هَذَا إِنَّما بَعَثَهُ يَحْيَى القَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، لِيُفْسِدَ حَدِيْثَكَ عَلَيْكَ، وَيَتَتَبَّعَ عَلَيْكَ الأَحَادِيْثَ، وَكَانَ قَدْ حَدَّثَنَا عَنْ مُغِيْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا عِنْد ابْنِ أَخِيْهِ يَوْماً، إِذْ رَأَيتُ عَلَى ظَهرِ كِتَابٍ لابْنِ أَخِيْهِ: عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُغِيْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، قَالَ: فَقُلْتُ لابْنِ أَخِيْهِ، عَمُّكَ هَذَا مَرَّةً يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ مُغِيْرَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيْرَةَ، وَمَرَّةً عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيْرَةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْأَلَهُ مِمَّنْ سَمِعَهُ – وَكَانَ هَذَا الحَدِيْثُ مَوْضُوْعاً، قَالَ: فَوَقَفْتُ جَرِيْراً عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِيْثُ طَلاَقِ الأَخرَسِ مِمَّنْ سَمِعْتَه؟ قَالَ: حَدَّثَنِيْهُ رَجُلٌ مِنْ خُرَاسَانَ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، قُلْتُ: فَقَدْ رَوَيْتَه مَرَّةً: عَنْ مُغِيْرَةَ، وَمَرَّةً: عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيْرَةَ، وَمَرَّةً: عَنْ رَجُلٍ عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيْرَةَ، وَلَسْتُ أُرَاكَ تَقِفُ عَلَى شَيْءٍ، فَمَنِ الرَّجُلُ؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنْ

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٥.

أَصْحَابِ الحَدِيْثِ جَاءنَا، قَالَ: فَوَثَبُوا بِي، وَقَالُوا: أَلَمْ نَقُلْ لَكَ إنَّما جَاءَ لِيُفْسِدَ عَلَيْكَ حَدِيْثَكَ؟ قَالَ: فَوَثَبَ بِي البَغْدَادِيُّوْنَ، وَتَعَصَّبَ لِي قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الرَّي، حَتَّى كَانَ بَيْنَهُم شَرٌّ شَدِيْدٌ(١).

وقَالَ حَنْبَلٌ: سُئِلَ أبو عَبْدِ اللهِ: مَنْ أَحَبُّ إِلَيْكَ: شَرِيْكٌ أَوْ جَرِيْرٌ؟فَقَالَ: جَرِيْرٌ أَقَلُّ سَقْطاً، شَرِيْكٌ كَانَ يُخْطِئُ، عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدٍ: قُلْتُ لِيَحْيَى: جَرِيْرٌ أَحَبُّ إِلَيْك فِي مَنْصُوْرٍ، أَوْ شَرِيْكٌ؟ قَالَ: جَرِيْرٌ أَعْلَمُ بِهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ العِجْلِيُّ: جَرِيْرٌ: كُوْفِيٌّ، ثِقَةٌ، نَزَلَ الرَّي، وَكَانَ رَبَاحٌ إِذَا أَتَاهُ الرَّجُلُ يَقُوْلُ: أُرِيْدُ أَنْ أَكْتُبَ حَدِيْثَ الكُوْفَةِ، قَالَ: عَلَيْكَ بِجَرِيْرٍ، فَإِنْ أَخطَأَكَ، فَعَلَيْكَ بِمُحَمَّدِ بنِ فُضَيْلٍ(٢).

وَقَالَ ابْنُ أبي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أبي عَنِ الأَحْوَصِ وَجَرِيْرٍ فِي حَدِيْثِ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: كَانَ جَرِيْرٌ أَكْيَسَ الرَّجُلَيْنِ، جَرِيْرٌ أَحَبُّ إِلَيَّ، قُلْتُ: يُحتَجُّ بِحَدِيْثِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، جَرِيْرٌ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ فِي هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ مَنْ يُوْنُسَ بنِ بُكَيْرٍ(٣).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ، وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: صَدُوْقٌ، وَقَالَ أبو القَاسِمِ اللاَّلْكَائِيُّ: مُجْمَعٌ عَلَى ثِقَتِهِ(٤).

وروى له أصحاب الكتب الستة، ولم يدخله ابن حجر في المدلِّسين، ذكر الذهبي أنَّ له مصنفات(٥)، ولكنَّها لم تصلنا، وقال ابن حجر عنه في التقريب: (جرير بن عبدالحميد بن قرط؛ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة، الضبي الكوفي، نزيل الرَّي وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٥- ص١٦/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٥.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٠٦.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٥.

(٥) الذهبي(٧٤٨هـ)، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط الاولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م، ج١، ص٢٩١.

آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة ع)[1].

محمد بن حميد بن حيان أبوعبد الله الرازي الحافظ:

أصله من الرَّي، ورحل إلى العراق، وأحاديثه مستقيمة عنهم، رحل إليه الرواة لسماع الحديث منه، كان صلباً في السنُّة والدفاع عنها في الرَّي، ولهذا مدحه الإمام أحمد، لم يذكر العلماء سنة ميلاده، وإنَّما وفاته سنة ٢٤٨هـ[2].

سمع محمد بن حميد من كثير من المشايخ في بلده، وخارجها أثناء رحلاته وسفره وقد نقل الخليلي[3] أنَّه رحل إلى قزوين وحدَّث بها، وذكر الذهبي عن ابن معين قدوم محمد بن حميد إلى بغداد، وذُكر أنَّه رحل إلى الشام (قد ضعَّف الذهبي القول برحلته إلى الشام)[4]، وكان من أهمِّهم: يعقوب بن عبدالله القمي، وإبراهيم بن المختار، وجرير بن عبدالحميد، وابن المبارك، وغيرهم كثير من العلماء والرواة[5].

وسمع منه كبار العلماء والرواة، ورحلوا إليه من شتَّى المدن والأمصار، وكان ممن سمع منه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل، ويحيى

---

(1) ابن حجر(٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، بيت الأفكار الدولية، ط الأولى، الأردن ٢٠٠٠م، ص١١٦.

(2) للمزيد يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٣٢/ المزي (٧٤٢هـ)، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى،١٩٨٠م، ج٢٥، ص٩٧ وما بعدها /الذهبي (٧٤٨هـ)، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ج٢، ص٥٨/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٢ وما بعدها.

(3) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص٦٧٠.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١١، ص٥٠٥.

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٢.

بن معين؛ ودخل بغداد فرضيه ابن حنبل وابن معين وحرضا الناس على السماع منه ويُكثر عنه الصغاني، وماتا قبله، وغيرهم من المحدثين[١].

قال أبو زرعة الرازي: مَن فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: لا يزال بالرَّي علم ما دام محمد بن حميد حيَّاً[٢].

قال عبدالله بن الإمام أحمد: (قدم علينا محمد بن حميد حيث كان أبي بالعسكر، فلما خرج قدم أبي وجعل أصحابه يسألونه عنه، فقال لي: ما لهؤلاء؟ قلت: قدم ها هنا فحدَّثهم بأحاديث لا يعرفونها، قال لي: كتبت عنه؟ قلت: نعم، فأريته إياه، فقال: أمَّا حديثه عن ابن المبارك وجرير فصحيح، وأما حديثه عن أهل الرَّي فهو أعلم)[٣].

وقال أبو قريش محمد بن جمعة: كنت في مجلس الصاغاني فحدَّث عن ابن حميد، فقلت: تحدث عن ابن حميد؟ فقال: وما لي لا أحدِّث عنه وقد حدث عنه أحمد ويحيى؟ ، قال: وقلت لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدِّث عنه ؟ وقال ابن أبي خيثمة: سُئل ابن معين فقال: ثقة لا بأس به رازي كَيِّسٌ، وقال علي بن الحسين بن الجنيد عن ابن معين: ثقة؛ وهذه الأحاديث التي يحدِّث بها ليس هو من قبله إنَّما هو من قبل الشيوخ الذين يحدِّث عنهم[٤].

(١) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٦٩/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح التعديل، ج٢، ص٢٣٣/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٣.

(٣) ابن شاهين (٣٨٥هـ)، عمر بن أحمد أبو حفص، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، ط الأولى، ١٩٨٤م، ص٢٠٨ / ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٢.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٥، ص١٠١.

وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول: ابن حميد ثقة كتب عنه يحيى وروى عنه من يقول فيه هو أكبر منهم[1].

وقال أبو حاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظَهَر، فقال: أي شئ ينقمون منه؟ فقلت: يكون في كتابه شئ فيقول: ليس هذا هكذا، فيأخذ القلم فيُغيِّره، فقال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القُمِّي ففرَّقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد فسمعناه ولم نرَ إلا خيراً[2].

وقال يعقوب بن شيبة: محمد بن حميد كثير المناكير[3]، وقال البخاري: في حديثه نظر، فقيل له في ذلك، فقال: أكثر على نفسه [4]، وقال الجوزجاني: ردئ المذهب غير ثقة[5]، وقال فَضْلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألفاً لا أُحدِّث عنه بحرف[6].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سألني أحمد بن حنبل عن مشايخ الرَّي قلت: إبراهيم بن موسى وهو في عافية، قال كيف تركتم أبا زياد؟ كان رفيقي بالبصرة عند معتمر بن سليمان، قلنا: هو في عافية، وسألني عن ابن حميد[7].

وقال إسحاق بن منصور الكوسج: قرأ علينا محمد بن حميد كتاب المغازي عن سلمة، فقضى إني صِرْت إلى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٥، ص١٠١/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٣ وما بعدها.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح التعديل، ج٢، ص٢٣٣/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٣.

(3) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص١٦٦.

(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص٦٩.

(5) الجوزجاني (٢٥٩هـ)، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص٢٠٧.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٦٢.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٦١.

المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأ علينا محمد بن حميد، قال: فتعجب علي وقال: سمعه محمد بن حميد مني، وقال صالح بن محمد الأسدي: كان كُلَّما بلغه عن سفيان يُحِيله على مهران، وما بلغه عن منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس، ثم قال: كل شئ كان يحدثنا ابن حميد كنا نتَّهمه فيه، وقال: في موضع آخر كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه؛ كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض، وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين سليمان الشاذكوني ومحمد بن حميد كان يحفظ حديثه كله[١].

وقال جعفر بن محمد بن حماد: سمعت محمد بن عيسى الدامغاني يقول: لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يُخرج إلي جميع ما سمع فأخرج إلي جزازات فأحصيت جميع ما فيه ثلاث مائة ونيفاً وستين حديثاً، وقال جعفر: وأخرج ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر ألف حديثاً، وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد، فأومأ بإصبعه إلي فمه، فقلت له كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم، فقلت له: كان قد شاخَ لعلَّه كان يُعمل عليه ويُدلس عليه؟ فقال: لا يا بني كان يتعمَّد[٢].

وقال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة: (لا أراك أدخلت في هذا الجزء محمد بن حميد فقال لي محمد بن حميد: يحتاج إلى جزء على حدة وقلت له: مرة أخرى أو قال له غيري أن أحمد بن حنبل قال: إن أحاديث ابن حميد عن جرير صحاح وأحاديثه عن شيوخه لا يدري فقال أبو زرعة: نحن أعلم من أبي عبد الله رحمه الله يعني في إمساكه عن الرواية عنه)[٣].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٥، ص١٠٢/ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٣٠/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٤- ص١١٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٣٣.

(٣) أبو زرعة، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ج٢، ص٥٨٣.

وقال أبو نعيم بن عدي: سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشائخ أهل الرَّي وحفَّاظهم فذكروا ابن حميد، فأَجْمعوا على أنَّه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدِّث بما لم يسمعه، وأنَّه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة فيحدِّث بها عن الرازيين[1].

وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت داود بن يحيى يقول: حدثنا عنه أبو حاتم قديماً ثم تركه بأخرة، وقال البخاري وغيره: مات سنة ثمان وأربعين ومائتين (٢٤٨هـ)[2].

وقال الترمذي عن رأي البخاري في ابن حميد: (وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ، ثُمَّ ضَعَّفَهُ بَعْدُ)[3].

وقال النسائي فيما سأله عنه حمزة الكناني: محمد بن حميد ليس بشئ، قال فقلت له البتة؟ قال: نعم، قلت: ما أخرجت له شيئاً قال: لا، قال: وذكرته له وما فقال...غرائب عندي عنه، وقال في موضع آخر: محمد بن حميد كذَّاب، وكذا قال ابن وارة، وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة لو حَدَّث الأستاذ عن محمد بن حميد فإنَّ أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنَّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً[4]، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات[5].

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٦٢/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٥.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص٦٨.

(٣) الترمذي، السنن، كتاب الجهاد، باب الصف والتعبئة عند القتال، ج٤، ص١٩٤، حديث١٦٧٧.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١١٦.

(٥) ابن حبان(٣٥٤هـ)، محمد بن حبان بن أحمد، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط الأولى، ج٢، ص٣٠٣.

قال عنه ابن حجر في التقريب: (حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين، د ت ق)[1]. أي روى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

أبو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ عِيْسَى بنُ مَاهَانَ:

قال الذهبي: (عَالِمُ الرَّي)، يُقَالُ: إِنَّهُ وُلِدَ بِالبَصْرَةِ، وَكَانَ يَتَّجِرُ إِلى الرَّي، وَيُقِيْمُ بِها، وُلِدَ: فِي حُدُوْدِ التِّسْعِيْنَ، فِي حَيَاة بَقَايَا الصَّحَابَةِ، رحل إلى كثير من البلاد، وكان آخر مقامه في الرَّي، فحدَّث بها واشتهر فيها، فرحل إليه الناس للسماع منه، توفي سنة (٢٦٠هـ)[2].

روى عن كثير من العلماء والمحدثين، منهم: عَطَاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ، وَعَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ، وَقَتَادَةَ، وَالرَّبِيْعِ بنِ أَنَسٍ، وَغيرهم كثير[3].

وروى عنه كثير من العلماء والرواة ورحلوا إليه للسماع منه، ونقل العلم عنه، منهم: ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ، وَأبو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ دَاوُدَ الخُرَيْبِيُّ، وَعُبَيْدُ اللهِ بنُ مُوْسَى، وَخَلَفُ بنُ الوَلِيْدِ، وَيَحْيَى بنُ أبي بُكَيْرٍ، وَعَلِيُّ بنُ الجَعْدِ، وَغيرهم كثير[4].

اختلفت أقول العلماء فيه، بين المُعدِّل له، وبين المُليِّن لحاله في الرواية، فقَالَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ: ثِقَةٌ، وَقَالَ أبو حَاتِمٍ: صَدُوْقٌ ثقة، وقال أبو زرعة

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٣١.

(2) للمزيد يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ٣٨٠/ المزي، تهذيب الكمال، ج٣٣، ص١٩٢/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٣٩٢.

(3) يُنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٤٥ وما بعدها/ المزي، تهذيب الكمال، ج٣٣، ص١٩٢،وما بعدها.

(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج٦، ص٤٠٣/ المزي، تهذيب الكمال، ج٣٣،ص١٩٢-ص١٩٣/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٣١، ص٣٩٢.

عنه: صدوق[1]، وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن أبي زرعة أنه قال عنه: شيخ يهم كثيراً[2]، وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: لَيْسَ بِالقَوِيِّ[3].

قال عنه ابن معين: أبو جعفر الرازى عيسى بن ماهان قيل له كيف هو قال ثقة، وقال عنه مرة أخرى: ثقة يغلط، [4].

وَقَالَ ابْنُ المَدِيْنِيِّ: هُوَ عِيْسَى بنُ أبي عِيْسَى، ثِقَةٌ، كَانَ يَخلِطُ، وَقَالَ مَرَّةً: يُكتَبُ حَدِيْثُه، إِلاَّ أَنَّهُ يُخطِئُ، وَقَالَ حَنْبَلٌ: عَنْ أَحْمَدَ: صَالِحُ الحَدِيْثِ[5]، وَرَوَى: عَبْدُ اللهِ بنُ عَلِيِّ بنِ المَدِيْنِيِّ، عَنْ أبيهِ: هُوَ نَحْوُ مُوْسَى بنِ عُبَيْدَةَ، وَرَوَى: مُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أبي شَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ المَدِيْنِيِّ، قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا ثِقَةً، وَقَالَ عَمْرُو بنُ عَلِيٍّ: فِيْهِ ضَعْفٌ، وَقَالَ السَّاجِيُّ: صَدُوْقٌ، لَيْسَ بِمُتْقِنٍ، تُوُفِّيَ فِي حُدُوْدِ سَنَةِ سِتِّيْنَ وَمائَةٍ[6].

قال عنه ابن حبان: (كان ممَّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات)[7].

قال عنه ابن حجر في التقريب: (صدوق سيِّء الحفظ، خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة، مات في حدود الستين، بخ ٤)[8]، أي أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص١٢٧.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٤٦.

(3) ابن عدي(٣٦٥هـ)، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرِّجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٧م، ج٦، ص٤٤٨.

(4) ابن معين(٢٣٣هـ)، يحيى، معرفة الرجال- من رواية أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق: محمد كامل قصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج١، ص٩٩.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٤٦.

(6) ينظر: الخطيب، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٤٦/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٣٩٢.

(7) ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج٢، ص١٢٠.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٩٧.

رحلاته العلمية:

ذكر الخطيب البغدادي أنه كان يحجُّ في كل عام، وكان يقف في بغداد والكوفة والبصرة ليُحدِّث بها، وسمع في المدينة ومكة، وترك السماع من الزهري لأنه كان يخضب بالسواد، وكان له تجارة مع سفيان الثوري، وكان إذا قدم الكوفة يريد الحجَّ شيَّعه الثوري إلى النجف[1].

مُحَمَّدُ بنُ مِهْرَانَ الجَمَّالُ:

قال الذهبي: (الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الجَوَّالُ، النَّقَّالُ، أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ)، كبار الآخذين عن تبع الأتباع، توفي(٢٣٩هـ)[2].

حَدَّثَ عَنْ: فُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ، وَمَرْحُوْمِ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ، وَعَبْدِ العَزِيْزِ بنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَسُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَحَاتِمِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ، وَجَرِيْرِ بنِ عَبْدِ الحَمِيْدِ، وَيَحْيَى القَطَّانِ، وَخَلْقٍ كَثِيْرٍ منْ نُظَرَائِهِم وَدُوْنِهِم[3].

روى عنه كثير من العلماء والمحدثين منهم: البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، وَمُحَمَّدُ بنُ صَالِحِ بنِ بَكْرٍ الكَيْلاَنِيُّ – وَرَّاقُ أَبِي زُرْعَةَ – وغيرهم كثير من العلماء والروة[4].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي جعفر الجمَّال وإبراهيم بن موسى؛ فقال: كان أبو جعفر أوسع حديثاً، وكان إبراهيم أتقن، وقال أيضاً: سئل أبي عنه فقال: صدوق[5].

نقل ابن شاهين عن يحيى بن معين قوله: لا بأس به[6].

وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، وقال أبو بكر الأعين: مشائخ خراسان ثلاثة (أولهم) قتيبة (والثاني) محمد بن مهران (والثالث) علي بن حجر[1].

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٤٤.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١١، ص١٤٣.

(3) الذهبي، المصدر السابق، ج١١، ص١٤٣.

(4) ابا أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٩٨/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١١، ص١٤٤.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣٧/ و ج٨، ص٩٣.

(6) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ج١، ص٢١٢.

وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال عنه ابن حجر في التقريب: (محمد بن مِهْران، بكسر أوله وسكون الهاء، الجمَّال بالجيم، أبو جعفر الرازي، ثقة حافظ، من العاشرة مات سنة تسع وثلاثين أو في التي قبلها خ م د)[٣]، أي: أخرج له البخاري ومسلم أبو داود.

إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي الرازي:

المعروف بالصَّغير، وكان أحمد بن حنبل ينكر على من يقول له الصغير، ويقول: هو كبير في العلم والجلالة، وقال عنه الذهبي في ترجمته: (الحَافِظُ الكَبِيْرُ، المُجَوِّدُ، وَرَحَلَ إِلى الأَقْطَارِ، وَصَنَّفَ، وَجَمَعَ)[٤]، توفي قريب من ٢٢٠هـ.[٥]

عُرف رحمه الله بالعلم وطلبه، فرحل وسمع من كبار العلماء ومتقنيهم، فكان ممن سمع منهم وحَدَّثَ عَنْهم: أَبِي الأَحْوَصِ سَلاَّمِ بنِ سُلَيْمٍ، وَعَبْدِ الوَارِثِ بنِ سَعِيْدٍ، وَجَرِيْرِ بنِ عَبْدِ الحَمِيْدِ، وَيَحْيَى بنِ زَكَرِيَّا بنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَالوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ، وَسُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكِيْعٍ، وَطَبَقَتِهِم من أجلَّة العلماء[٦].

ورحل إليه كثير من العلماء والرواة للسماع منه، كذلك رحل هو إلى الأمصار، فسمع وحدَّث فيها، وكان ممَّن حَدَّثَ عَنْهُ في بلده وخارجها: أبو زرعة الرازي، والبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٥٢٠/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٤٢٣.

(٢) ابن حبان(٣٥٤هـ)، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط الأولى،١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، ج٩، ص٩٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٦٩.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص١٦٦.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢١٩/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص١٦٥.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣٧/ المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢١٩/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص١٦٥.

التِّرْمِذِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وابن وارة، وَمُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ الطَّيَالِسِيُّ، وغيرهم كثير من العلماء والرواة[١].

ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله فيه فقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (هُوَ أَتْقَنُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَصَحُّ حَدِيْثاً، وَأَحْفَظُ مِنْ صَفْوَانَ بنِ صَالِحٍ المُؤَذِّنِ، وسمعت أبي يقول: إبراهيم بن موسى من الثقات وهو أتقن من أبي جعفر الجمَّال)[٢].

وَقَالَ ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: تُحزر ما كتبت عن إبراهيم بن موسى مائة الف حديث؟ قال: مائة ألف كثير، قلت فخمسين ألفاً ؟ قال: نعم، وستين الفا، وسبعين ألفاً، أخبرني من عدَّ كتاب الوضوء والصلاة فبلغ ثمانية عشر ألف حديث، وسمعت أبا زرعة يقول: لزمنا إبراهيم بن موسى ثماني سنين من سنة أربع عشرة في آخرها إلى سنة اثنتين وعشرين حتى خرجت إلى مكة في رمضان، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرازي: هُوَ مِنَ الثِّقَاتِ[٣]، هُوَ أَتْقَنُ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ مِهْرَانَ الجَمَّالِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ[٤].

وقال فيه ابن حجر في التقريب: (أبو إسحاق الفراء الرازي، يُلَقَّبُ الصَّغير، ثقة حافظ، من العاشرة، مات بعد العشرين ومائتين ع)[٥]، أي: روى له أصحاب الكتب الستة.

رحلاته العلمية:

ارتحل إلى العراق، واليمن، والشام، فأخذ عنه العلماء، واشتهر بين العلماء، وحديثه مُخرَّج في الصحيحين، روى عنه البخاري، وأبو زرعة، وأبو

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢١٩/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص١٦٥.

(٢) للمزيد يُنظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص٣٢٧/ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣٧/المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص ٢٢٠/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص١٦٥/ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٥.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢٢٠.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٥.

حاتم، ومحمد بن أيوب الرازي، وغيرهم من الأئمة، أثنى عليه أحمد بن حنبل قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: كتبت عن إبراهيم بن موسى الصغير؟ فقال: لا تقل صغيراً، هو كبير، هو كبير، فإذا روى عنه الثقات فحديثه مُحتجٌّ به بلا مُدافعة[1]، وقال عنه في العلل: ما أرى به بأساً[2].

سَهْلُ بنُ زَنْجَلَةَ أَبُو عَمْرٍو الرَّازِيُّ

وَهُوَ: سَهْلُ بنُ أَبِي سَهْلٍ، الحَافِظُ، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، أَبُو عَمْرٍو الرَّازِيُّ، الخَيَّاطُ، المعروف بالأَشْتَرُ، مَوْلِدُهُ: سَنَةَ بِضْعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ، وَارْتَحَلَ فِي الحَدِيْثِ، وَكَتَبَهُ سنَةَ نَيِّفٍ وَثَمَانِيْنَ وَمائَةٍ[3].

حَدَّثَ عَنْه كثير من المحدِّثين والعلماء منهم: جَرِيْرُ بنِ عَبْدِ الحَمِيْدِ، وَأَبِو بَكْرِ بنِ عَيَّاشٍ، وَسُفْيَانُ بنِ عُيَيْنَةَ، وَأَبو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيْرِ، وَالوَلِيْدُ بنِ مُسْلِمٍ، وَحَفْصُ بن غِيَاثٍ، وَوَكِيْعِ بن الجراح، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَطَبَقَتِهِم من العلماء والمحدثين[4].

وحَدَّثَ عَنْهُ كبار العلماء وكان منهم: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ الجُنَيْدِ، وَإِدْرِيْسُ بنُ عَبْدِ الكَرِيْمِ الحَدَّادُ، وَإِبْرَاهِيْمُ الحَرْبِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ الصُّوْفِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ سَعِيْدِ بنِ بَشِيْرٍ الرَّازِيُّ، وَأَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ، وَيُوْسُفُ بنُ عَاصِمٍ الرَّازِيُّ، ابْنُ مَاجَهْ وقد حدَّث عنه كَثِيْراً، وَخَلْقٌ سِوَاهُم[5].

---

(1) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٦٨/ الذهبي، الكاشف، ج١، ص٢٢٦.

(2) ابن حنبل (٢٦٤هـ)، أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج٢، ص٥٠٢.

(3) للمزيد يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٩٨/ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٩١/المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص١٨٦/الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١٠/ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٣٠.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٩٨/ الخطيب، تاريخ بغداد، ج٩، ص١١٦.

(5) المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص١٨٧/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١٠ وما بعدها.

قال الذهبي: (حَدَّثَ بِبَغْدَادَ بَعْدَ الثَّلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ، وَذَاكَرَ الحُفَّاظَ، وَعَمِلَ المُسْنَدَ الكَبِيْرَ)[1].

وتفاوتت مصطلحات العلماء فيه، بين التوثيق، ولفظ الصدوق، فقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: رازي صَدُوْقٌ[2]، وقَالَ أَبُو يَعْلَى الخَلِيْلِيُّ: سَهْلٌ: ثِقَةٌ، حُجَّةٌ، ارْتَحَلَ مَرَّتَينِ، وَلَهُ تَصَانِيْفُ، وَلاَ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي الإِتْقَانِ وَالدِّيَانَةِ مِنْ أَقْرَانِهِ فِي وَقْتِهِ[3].

قِيْلَ: إِنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ، فِي عَشْرِ الثَّمَانِيْنَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى[4].

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات[5]، ووثَّقه الذهبي[6]، تبع ابنُ حجر في حكمه عليه قولَ أبي حاتم الرازي فوصفه بـ (صدوق) وقال عنه: (الأشتر الحافظ، صدوق، من العاشرة، مات في حدود الأربعين ق)[7]، أي أخرج له ابن ماجه.

رحلاته العلمية:

رحل سهل بن زنجلة لطلب العلم ونشره عدَّة رحلات، فرحل إلى العراق ثمَّ إلى الشام، ثمَّ إلى مصر، ورحل إلى قزوين وما جاورها، وروى عنه ابن ماجه كثيراً، وكان محمد بن مسعود الأسدي هو مَنْ نشر علمه وتصانيفه، قال

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١١.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٩٨.

(3) المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص١٨٦/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١٠.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٩، ص١١٦/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١٠.

(5) ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٩١.

(6) الذهبي(٧٤٨هـ)، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط الاولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م، ج١، ص٤٦٩.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٩٥.

عنه الخليلي: (وسمع ابنَ عيينة، ومروان بن معاوية، ومعن بن عيسى، وأنس بن عياض، ووكيعاً، وعبد الله بن إدريس، وأبا معاوية، وأبا أسامة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدى عبد الرحمن، وأقرانهم في الرحلة الأولى، ثم ارتحل ثانياً بابنه، وكتب بكل بلد من الذين شَبوا بعدهم، ثم حمله إلى الشام، فسمع عمرو بن خالد الحراني، وابن نفيل، وأقرانهما، ثم دخل مصر فسمع يحيى بن بكير، وكاتب الليث، وهو متقن ذو تصانيف، سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم ومن بعدهما بالرَّي من الكبار، وسمع منه من شيوخ قزوين: موسى بن هارون بن حيان، ومحمد بن ماجه، وآخر من روى عنه بقزوين محمد بن مسعود الأسدي، روى عنه تصانيفه ولا يُقدَّم عليه في الإتقان والدِّيانة مِن أقرانه في وقته)[1].

ذكر له الذهبي (المسند الكبير)[2]، وذكر الكتاني أنَّ له كتاباً اسمه (السنن)[3].

ابْنُ وَارَةَ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُثْمَانَ بنِ عَبْدِ اللهِ الرَّازِيُّ

هو الحَافِظُ، الإِمَامُ، المُجَوِّدُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ محمد بنُ وَارَةَ الرَّازِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ.

ارْتَحَلَ إلى الآفَاقِ، وُلد عام ١٩٠هـ[4].

روى عن كبار العلماء والمحدثين، ويظهر ذلك من خلال رحلاته العلمية، ومَنْ رحل إلى الرَّي فسمع منهم، روى أبنُ وارة عن[5]: أَبِي عَاصِمٍ

---

(1) الخليلي(٤٤٦هـ)، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٦٧٥.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٢١٠.

(3) الكتَّاني، الرسالة المستطرفة، ص٣٥.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٣، ص٢٥٦/ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١١٧.

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٣٩٩.

النَّبِيْلِ، وَالأَنْصَارِيِّ، وَالفِرْيَابِيِّ، وَمُحَمَّدِ بن عَرْعَرَةَ، وَعَارِمٍ، وَمُسْلِمِ بن إِبْرَاهِيْمَ، وَغيرهم كثير من العلماء والرواة[1].

وحَدَّثَ عَنْهُ كثير من العلماء الكبار ورحلوا إليه، وكان منهم: النَّسَائِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ – وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ – وَأَبُو بَكْرٍ بنُ عَاصِمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ خِرَاشٍ، وَابْنُ نَاجِيَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ صَاعِدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَخِي أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم[2].

وكَانَ يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الحِفْظِ، عَلَى حُمْقٍ فِيْهِ وَتِيْهٍ كما ذكر الذهبي وقال: وَلَقَدْ اجتَمَعَ بِالرَّي ثَلاَثَةٌ، يَعِزُّ وُجُوْدُ مِثْلِهِم: أَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ وَارَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ[3].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ثِقَةٌ صَدُوْقٌ، وَجَدْتُ في كتب أبي زرعة بخطِّه قد كتب عنه أَبَا زُرْعَةَ وكان يُبَجِّلُهُ وَيُكْرِمُهُ[4].

قَالَ النَّسَائِيُّ: هُوَ ثِقَةٌ، صَاحِبُ حَدِيْثٍ[5].

وَقَالَ عَبْدُ المُؤْمِنِ بنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَبُو زُرْعَةَ لاَ يَقُوْمُ لأَحَدٍ، وَلاَ يُجْلِسُ أَحَداً فِي مَكَانِهِ، إِلاَّ ابْنَ وَارَةَ، وَقَالَ فَضْلَكُ الرَّازِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بنَ أَبِي شَيْبَةَ، يَقُوْلُ: أَحْفَظُ مَنْ رَأَيْتُ: أَحْمَدُ بنُ الفُرَاتِ، وَابْنُ وَارَةَ، وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: ثَلاَثَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الزَّمَانِ بِالحَدِيْثِ، اتَّفَقُوا بِالرَّي، لَمْ يَكُنْ فِي الأَرضِ مِثْلُهُم فِي وَقْتِهِم، فَذَكَرَ ابْنَ وَارَةَ، وَأَبَا حَاتِمٍ، وَأَبَا زُرْعَةَ[6].

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خِرَاشٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ وَارَةَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ المُتْقِنِيْنَ الأُمَنَاءِ، كُنْتُ لَيْلَةً عِنْدَهُ، فذَكَرَ أَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيَّ، فَذَكَرَ شُيُوْخَهُ،

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٤٤٩/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢١.

(2) للمزيد يُنظر: الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٧٦ /المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٤٤٩/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢١.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢١.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٨٠.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٣، ص٢٥٩.

(6) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٤٤٩.

فَذَكَرَ فِي طَلْقٍ وَاحِدٍ سَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ مِنْ شُيُوْخِهِ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ غَايَةً، شَيْئاً عَجَباً[١].

وقال زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ: جَاءَ ابْنُ وَارَةَ إِلى أَبِي كُرَيْبٍ، وَكَانَ فِي ابْنِ وَارَةَ بَأْوٌ[٢]، فَقَالَ لأَبِي كُرَيْبٍ: أَلَمْ يَبْلُغْكَ خَبَرِي؟ أَلَمْ يَأْتِكَ نَبَئِي؟ أَنَا ذُو الرِّحْلَتَيْنِ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ وَارَةَ، فَقَالَ: وَارَةُ؟ وَمَا وَارَةُ؟ وَمَا أَدْرَاكَ مَا وَارَةُ؟ قُمْ، فَوَاللهِ لاَ حَدَّثْتُكَ، وَلاَ حَدَّثْتُ قَوْماً أَنْتَ فِيهِم[٣].

وقال الخطيب البغدادي: (كان متقناً عالماً حافظا فهماً، وقدم بغداد وحَدَّثَ بها) [٤].

وذكر أَبُو العَبَّاسِ بنُ عُقْدَةَ عنه فقال: دَقَّ ابْنُ وَارَةَ عَلَى ابْنِ كُرَيْبٍ، فَقَالَ: مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ وَارَةَ، أَبُو الحَدِيْثِ، وَأُمُّهُ[٥].

وَذكر الذهبي أن الحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ قَدْ زَلِقَ وَذَكَرَ أَنَّ ابْنَ وَارَةَ سَمِعَ مِنْ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى القَطَّانِ، كَمَا ذكر الذهبي أن ابْنَ المُنَادِي أَخْطَأَ فِي الوَفَيَاتِ، فَقَالَ: تُوُفِّيَ ابْنُ وَارَةَ سَنَةَ: خَمْسٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ، بَلِ الصَّوَابُ فِي وَفَاتِهِ مَا قَالَهُ ابْنُ مَخْلَدٍ، وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا فِي رَمَضَانَ، سَنَةَ سَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ[٦].

وقال ابن حبان فيه: (حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد كان صاحب حديث، يحفظ على صلف فيه)[٧].

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٣، ص٣٥٨/ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٤٤٩ وما بعدها.

(٢) البأو: العظمة والفخر، يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٦٣، مادة بأي.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٣، ص٣٥٦/ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٤٥١.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد،ج٣، ص٣٥٧ .

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢١ وما بعدها.

(٦) الذهبي، المصدر السابق، ج٢٥، ص٢٢.

(٧) ابن حبان، الثقات،ج٩، ص١٥٠.

وقال ابن حجر في التقريب: (ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين، وقيل قبلها، س)[1]، أي من الطبقة الحادية عشرة، توفي سنة ٢٧٠هـ، وروى له النسائي.

رحلاته العلمية:

ذكر الخليلي عن ابن وارة في ثنايا تعداده لعلماء الرَّي فذكر ابن وارة وقال: (ثقة مشهور، عالم بهذا الشأن، له رحلتان إلى العراق، وارتحل إلى الحجاز، وإلى الشام)[2].

عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي.

هو الإمام الكبير أبو زرعة الرازي[3]، إمام أهل الحديث، قال الخليلي: (الإمام المتفق عليه بلا مدافعة بالحجاز، والعراق، والشام، ومصر، والجبل، وخراسان، لا يختلف فيه أحد، حافظٌ)[4].

ولد سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٦٤هـ، في آخر يوم من ذي الحجة، في قرية ماشهران، وهي قرية من قرى الرَّي[5].

نشأته وطلبه للعلم:

بدأ طلب الحديث في حداثة سِنِّه، فقد كان والده من مُحبِّي أهل العلم والحديث لكنَّه غير مشتهر برواية الحديث.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٦٦.

(2) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٧٦.

(3) ترجم ابن أبي حاتم لأبي زرعة ترجمة واسعة في مقدمة كتابه الجرح والتعديل جاءت في قرابة ٢١ صفحة، ينظر: ج١، ص٣٢٨- ص٣٤٩/ وهناك دراسة تحدَّثت حول أبي زرعة وترجمته بشكل مُوسَّع؛ وهي التي ذكرناها في مقدمة الكتاب حول أبي زرعة الرازي رحمه الله، بعنوان: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) مقدمة تحقيق كتاب الضعفاء وأجوبته على البرذعي، للدكتور سعدي الهاشمي، صادرة عن الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ١٩٨٢م.

(4) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٧٨.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٣٣٥.

سمع أبو زرعة من مشايخ بلده وعلمائها، وذاع صيته بينهم، ولُقِّب بأبي زرعة من قِبَل جماعةٍ من أهل الرَّي، كانوا قد رحلوا إلى دمشق، فرأوا أبا زرعة الدمشقي، ولمَّا عادوا إلى الرَّي كنُّوا أبا زرعة به تيمُّناً به، وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبا زرعة يقول: كتبت بالرَّي قبل أن أخرج إلى العراق عن نحو ثلاثين شيخاً منهم عبد الله بن الجراح، وعبد العزيز بن المغيرة، و عبد الصمد بن حسان، وجعفر بن عيسى، وبشر بن يزيد، وسلمة بن بشير، وعبيد بن إسحاق وذكر شيوخاً كثيرة)(١).

ولا بدَّ من الوقوف مع من ابن أبي حاتم لأهميَّته: يبيِّن لنا أبو زرعة الكمَّ الكبير من علماء الرَّي في زمن شبابه وعدَّد منهم بعضهم على سبيل الاختصار، ثمَّ بيَّن رحمه الله منهجاً مهمَّا ينبغي التنبُّه إليه وهو سماع طالب العلم من مشايخ بلده أولاً، ثمَّ يبدأ بالرحلة العلميَّة للسماع من المشايخ خارج بلده، وهذا من فهم العلماء ودأبهم قديماً.

وذكر ابن أبي حاتم عن أبي زرعة وبداية طلبه للعلم، وحرص والده على اصطحابه معه، قال: (سمعت أبا زرعة يقول: ذهب بي أبي إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي، فلمَّا رأيته نَفَرْتُ من هيبته، فتقدَّم أبي إليه، فسلَّم عليه وقعد بجنبه، فلم أزل أدنو، وأنظر إليه، ولا أجسر من الهيبة أن أدنو منه، فلما رآني أتقدم؛ قال: لأبي من هذا؟ قال هذا ابني، قال أدعوه، فدعاني، فجئت حتى دنوت من أبي، فقال لي عبد الرحمن: أُدْنُ مني، وأنا أدنو شيئاً بعد شيءٍ، فلم يزل يقول أُدْنُ، حتى دنوت فأظنه أقعدني على فخذه أو أقعدني بجنبه، فقال لي: أخرج يدك فأخرجت يدي، فنظر إلى شقوق باطن أصابعي، فتَفَرَّسَ، فقال لأبي: أن ابنك هذا سيكون له شأن، ويحفظ القرآن والعلم، وذكر أشياء)(٢).

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،ج١، ص٣٣٥.
(٢) ابن أبي حاتم، المصدر السابق،ج١، ص٣٣٩.

وسُئِل أبو زرعة في أي سنةٍ كَتَبْتم عن أبي نعيم؟ قال في سنة أربع عشرة ومائتين، ومات في سنة ثماني عشرة ومائتين، ممَّا يعني أنَّ أبا زرعة بدأ طلب العلم بين سنِّ أربعة عشر إلى سنِّ العشرين.

وقد ذكر أبو زرعة أنّه كتب الحديث عن ثلاثين شيخاً من أهل الرَّي قَبْل أولِ رحلة له إلى العراق، ومنهم: عبد الله بن الجراح، وعبد العزيز بن المغيرة، وعبد الصمد بن حسان، وجعفر بن عيسى، وبشر بن يزيد، وسلمة بن بشير، وعبيد بن إسحاق، وذكر شيوخاً كثيرين[١].

وقد سمع كثيراً من العلماء الذين رحلوا إلى الرَّي، أو مروُّا بها؛ كون مدينة الرَّي كانت على طريق الحجِّ والتجارة، ثمَّ رحل إلى كثير من البلاد أكثر من مرة، حتى أمسى يُصحِّحُ لأهل بلده أسانيدَهم، وما قد يخطئون به من الرواية، وعُدَّ من أَعْرف الناس بأحاديث وعلل الإمام مالك رحمهم الله، فقد ذكر عبد عبد الرحمن بن أبي حاتم عن علي بن الحسين بن الجنيد قوله: ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك بن أنس مسندها ومنقطعها من أبي زرعة، وكذلك سائر العلوم وخاصة حديث مالك، قلت (ابن أبي حاتم): ما في الموطأ والزيادات التي ليست في الموطأ؟ قال: نعم[٢].

قوَّة حافظته:

كان رحمه الله قوي الحافظة، يحفظ آلاف الأحاديث، ومشتهر بقوة حافظته وتمكُّنه من حفظه، قال صالح بن محمد عن أبي زرعة: أنا أحفظ عشرة آلاف حديث في القراءات، وقال أيضاً: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة

---

(١) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ج١، ص٣٣٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٠.

ألف حديث، قال: فقلت له: بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث، تقدر أن تُملي علي ألف حديث من حفظك؟ قال: لا، ولكن إذا أُلقي علي عرفت[١].

وذكر ابن أبي حاتم كان أبو زرعة قلَّ يوم إلا يخرج معه إلى المسجد كتابين أو ثلاثة كتب، لكلِّ قوم كتابهم الذي سألوا فيه، فيقرأ على كل قوم ما يتفق له القراءة من كتاب، ثم يقرأ للآخر كتابه الذي قد سأل فيه أوراقاً، ثمَّ يقرأ للثالث كمثل ذلك، فإذا رجعوا أولئك في يومهم يكون قد أخرج معه كتابهم فيجئ إلى الموضع الذي كان يقرأ عليهم إلى ذلك المكان فيبتدئ فيقرأ من غير أن يسألهم: إلى أين بلغتم ؟ وما أول مجلسكم؟ فكان ذاك دأبه كل يوم لا يستفهم من أحد منهم، أو مجلسه وهذا بالغداة، وبالعشي كمثل، قال ابن أبي حاتم: ولا أعلم أحداً من المحدِّثين قدر على هذا[٢].

وقد كان صحيح الكتاب، يحفظ كُتُبه من التغيير، ويحفظ كل صفحة منها، فقد ذكر ابن أبي حاتم قصة في ذلك، فقال: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت من بعض المشايخ أحاديث، فسألني رجل من أصحاب الحديث، فأعطيته كتابي، فردَّ عليَّ الكتاب بعد ستة أشهر، فنظرتُ في الكتاب؛ فإذا هو قد غيَّر في سبعة مواضع، قال أبو زرعة: فأخذت الكتاب، وصرت إلى عنده، فقلت: ألا تتقي الله تفعل مثل هذا؟ قال أبو زرعة: فأوقفته على موضع موضع وأخبرته، حتى عدَّ تلك المواضع وأصلحها[٣].

عَرْضُ الأئمة كُتبهم على أبي زرعة الرازي:

وبلغ من سعة علم أبي زرعة الرازي، وسمعته العلمية، ومكانته في علم الحديث أنَّ الأئمة الكبار عرضوا كتبهم على أبي زرعة الرازي، وكان منهم الإمام مسلم وابن ماجه.

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٩.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٢.
(٣) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٢ وما بعدها.

عرض الإمام مسلم كتابه (الصحيح) على أبي زرعة لكي يُنقِّحَه، ويبيِّن له الصحيح من السقيم والمعلول، فما وافق عليه أبو زرعة من الأحاديث أَبْقاه الإمام مسلم، وما لم يوافق عليه أخرجه من كتابه، وذلك قبل إِخْراجه للناس، فقد نقل ابن الصلاح عن مكي بن عبدان وهو أحد حفاظ نيسابور قال: (سمعت مسلم بن الحجاج عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكلُّ ما أشار أنَّ له علة تركته، وكل ما قال إنَّه صحيح وليس له علة أخرجته)(1).

وضعَّف بعض العلماء هذه القصة بسبب بعض الأحاديث التي أعلَّها أبو زرعة في صحيح مسلم بعد إخراجه الصحيح للناس، فقد ذكر البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة قوله: (شهدت أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألَّفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ على مثاله فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التَّقَدُّم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يَتَشَوَّفُون به، ألَّفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها، وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطمُّ من الأول، قطن بن نسير وَصَلَ أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس، ثمَّ نظر، فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح، قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يَشُكُّون في أنَّ أحمد بن عيسى؛ وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب، ثم قال لي: يحدِّث عن أمثال هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتجَّ عليهم به ليس هذا

---

(1) ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط الثانية، ١٤٠٨هـ، ص٦٧/ ابن حجر(٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، مقدمة فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج١، ص٣٤٥/ السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١٣٦.

في كتاب الصحيح، ورأيته يذمُّ وَضْع هذا الكتاب، ويؤنِّبُه، فلما رجعتُ إلى نيسابور في المرة الثانية، ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب؛ عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى، فقال لي مسلم: إنما قلتُ صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربَّما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات، وقَدِمَ مسلمٌ بعد ذلك إلى الرَّي فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة، فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة: إنَّ هذا يطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إنَّ ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به الإمام مسلم إلى محمد بن مسلم بن وارة، فقَبِلَ عُذْرَه وحدَّثه)[1].

كيفية التوفيق بين قوله بعرض كتابه، ثمَّ اعتراض أبي زرعة عليه:

نقول لعلَّ الإمام مسلم عرض كتابه على أبي زرعة في مسودَّته الأولى قبل تنقيحه، ثمَّ عند تنقيحه أدخل حديث هؤلاء، ولم يكن قد أدخل حديثهم في كتابه عندما عرضه على أبي زرعة المرة الأولى، والنسخة التي بين أيدينا الآن ليست هي التي عرضها على أبي زرعة، ويؤيِّد ذلك قول البرذعي السابق: فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى فقال لي مسلم: إنما قلتُ صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع

(١) أبو زرعة، الضعفاء وأجوبته على البرذعي، ج٢، ص٦٧٧.

إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

سنن ابن ماجه:

ذكر بعض العلماء أنَّ ابن ماجه قد عرض كتابه (السنن) على أبي زرعة الرازي كما فعل الإمام مسلم، ونقل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه (شروط الأئمة الستة) أنه رأى في الرَّي على ظهر جزء قديم حكاية ذكرها الحافظ أبو حاتم المعروف بخاموش قال أبو زرعة: (طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه فم أجد إلا شيئاً يسيراً مما فيه شيء)، وذكر قريب بضعة عشر أو كلاماً هذا معناه[1]، ونقل الذهبي عن ابن ماجه قوله أنَّه عرض كتابه على أبي زرعة الرازي، فقال الذهبي: (فعن ابن ماجه قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف)[2].

وقد عَلَّق ابن حجر في نُكَته على كلام المقدسي حول هذه القصة فقال: (وأمَّا ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه، فقال لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضُعِّف، فهي حكاية لا تصحُّ لانقطاع إسنادها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زرعة

---

(1) المقدسي (٥٠٧هـ)، محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، دار الكتب العملية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م، ص٢٤/ ابن عبد الغني البغدادي (٦٢٩هـ)، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي،التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص١٢٠/ المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص١٧٣.

(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٥٥.

على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، ذلك محكي في كتاب العلل لابن أبي حاتم)[1].

ولعلَّ ما ذكرناه في صحيح مسلم يذكر هنا من كون ابن ماجه قد عَرَض المُسودة الأوليَّة لسننه على أبي زرعة قبل تنقيحها وتبييضها.

وسمع أبو زرعة من كثير من المشايخ لا يُحْصَوْن عَدَّاً[2]، فقد كان صاحب هِمَّة، وبدأ الطلب مبكراً، ورحل وتجوَّل كثيراً، وقد سمع من مشايخ بلده قبل أن يبدأ رحلاته، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبا زرعة يقول: كتبت بالرَّي قبل أن أخرج إلى العراق عن نحو ثلاثين شيخاً منهم عبد الله بن الجراح وعبد العزيز بن المغيرة وعبد الصمد بن حسان وجعفر بن عيسى وبشر بن يزيد وسلمة بن بشير وعبيد بن إسحاق وذكر شيوخا كثيرة)[3]، وكان ممَّن سَمِعَ مِنْهم: مُحَمَّدِ بنِ سَابِقٍ، وَقُرَّةَ بنِ حَبِيْبٍ، وَأَبِي نُعَيْمٍ، وَالقَعْنَبِيِّ، وَأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَطَبَقَتِهِم[4]، وممَّا يدلُّ على كثرة سماعه ورحلاته في طلب الحديث قول ابن أبي حاتم نقلاً عن أبي زرعة: (سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن أبي سملة التبوذكي عشرة آلاف حديث، أمَّا حديث حمَّاد بن سلمة فعشرة آلاف حديث،

---

(1) ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، النكت على ابن االصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٤٨٦.

(2) ذكر الدكتور سعدي الهاشمي في دراسته حول أبي زرعة الرازي أنه سمع من ٥٥٦ شيخاً تلقِّياً ومشافهة، و٢٤ شيخاً يروي عنهم بالكتابة، و١٤ شيخاً تحمَّل عنهم ثم ترك الرواية عنهم، فيكون مجموع مشايخ أبي زرعة ٥٩٤ شيخاً/ يُنظر: سعدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ص٨٥ وما بعدها/ قلت: ومسألة حصر عدد شيوخه بهذا العدد فيها نظر، فقد عدَّ العلماء لأبي حاتم الرازي قرابة ثلاثة آلاف شيخ، ومن المعلوم أن أبا زرعة الرازي دائم المرافقة والصحبة لأبي حاتم الرازي، فلا يعقل هذا الكمُّ الهائل من الفارق في شيوخهما، ولكن يمكننا القول أنَّ ما وصلنا ومما أثبت من شيوخه هذا العدد، والله أعلم.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،ج١، ص٢٣٥.

(4) المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص ٩٠ وما بعدها.

وكنَّا نظنُّ أنَّه يقرأ كما كان يقرأ قديماً فاستكتبنا الكثير ومات فبقي علينا شئ نحو قوصرة فوهبت لقوم بالبصرة، وسمعت أبا زرعة يقول: نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفي غير مصر ما أعلم أنَّي رأيت له حديثاً لا أصل له)[1].

ورحل إلى أبي زرعة كثيرٌ من الرواة والمحدِّثين، لطلب العلم والتحديث عنه، فقد ذاع صيته بالعلم والزهد والصلاح، ومَدَحَه كبارُ العلماء كالإمام أحمد وغيره من كبار أهل العلم كما مرَّ معنا، وكان ممَّن روى عنه: أَبُو حَفْصٍ الفَلاَّسُ، وَابْنُ وَارَةَ الرازي، وَأَبُو حَاتِمٍ الرازي، وَمُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، وَخَلْقٌ مِنْ أَقْرَانِهِ، كالترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وَكذلك حدَّث عنه عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ، وَأَبُو بَكْرٍ بنُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَبُو عَوَانَةَ الإِسْفَرَايِيْنِيُّ، وَخَلْقٌ كَثِيْرٌ لا يُحصَوْن[2]، فقد كانت داره بيتاً للكتب، يفيء إليها الطلاب والعلماء.

رحلاته العلمية:

بعد أن جمع علم أهل بلده، سافر لطلب العلم من العلماء بعد أن بلغ الثالثة عشرة من عمره، فقد كان صاحب همَّة وفهم، وقد ذكر الذهبي أنَّه طَلَبَ هَذَا الشَّأْنَ وَهُوَ حَدَثٌ، وَارْتَحَلَ إلى الحِجَازِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَالعِرَاقِ وَالجَزِيْرَةِ وَخُرَاسَانَ، وَكَتَبَ مَا لاَ يُوْصَفُ كَثْرَةً[3]، **وقد رحل أبو زرعة ثلاث رحلات علمية:**

الأولى: عندما خرج إلى العراق بعد سماعه من من محدثي الرَّي[4].

الثانية: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: خرجت من الرَّي المرة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين ورجعت سنة اثنتين وثلاثين في أولها،

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٥.

(2) للمزيد يُنظر: المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص٩٠ وما بعدها/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٦١.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٦٢.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٥.

بدأت فحججت ثم خرجت إلى مصر، فأقمت بمصر خمسة عشر شهراً، وكنت عزمت في بدو قدومي مصر أني أُقلُّ المقام بها، فلمَّا رأيت كثرة العلم بها، وكثرة الاستفادة عزمت على المقام، ولم أكن عزمت على سماع كتب الشافعي، فلما عزمت على المقام وجهت إلى أعرف رجل بمصر بكتب الشافعي، فقبلتها منه بثمانين درهماً أن يكتبها كلها وأعطيته الكاغذ، وكنت حملت معي ثوبين ديبقيين لأقطعهما لنفسي، فلمَّا عزمت على كتابتها، أمرت ببيعهما فبيعا بستين درهماً واشتريت مائة ورقة كاغذ بعشرة دراهم كتبت فيها كتبت الشافعي.

ثم خرجت إلى الشام فأقمت بها ما أقمت، ثم خرجت إلى الجزيرة وأقمت ما أقمت، ثم رجعت إلى بغداد سنة ثلاثين في آخرها، ورجعت إلى الكوفة وأقمت بها ما أقمت، وقدمت البصرة فكتبت بها عن شيبان وعبد الأعلى، وذكر ابن أبي حاتم قال سمعت محمد بن عوف يقول: كان أبو زرعة عندنا بحمص سنة ثلاثين ومائتين[١].

الثالثة: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبا زرعة يقول: **(**أقمت في خرجتي الثالثة بالشام والعراق ومصر أربع سنين وستة أشهر فما أعلم أني طبخت فيها قدراً بيد نفسي**)**[٢].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن حبان: وكان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيه الناس[٣].

وذكر ابن عقدة عن مطين عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: ما رأيت أحفظ من أبي زرعة، وقال الصغاني قال: أبو زرعة عندنا يشبه بأحمد بن حنبل، وقال علي بن الجنيد: ما رأيت أعلم من أبي زرعة، وقال أبو يعلى الموصلي كان أبو زرعة مشاهدته أكبر من اسمه، يحفظ الأبواب والشيوخ

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ج١، ص٣٤٠.

(٢) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص٣٤٠/ المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص٩٢.

(٣) ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٤٠٧.

والتفسير، وقال صالح جزرة: سمعت أبا زرعة يقول: أحفظ في القراءات عشرة آلاف حديث[1].

ذكر الخطيب البغدادي عن النسائي قوله في أبي زرعة: ثقة، وقال الخطيب: كان إماماً ربانياً حافظاً مكثراً صادقاً[2]، وقال عبدالله بن أحمد: لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي، وكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبي يقول يوماً: ما صليت غير الفرض استأثرت بمذاكرة أبي زرعة وقال صالح بن محمد: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن ابن أبي شيبة مائة ألف حديث وعن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف[3]، وهذا يدلُّنا على حرص الإمام أحمد باستغلال وجود أبي زرعة للإستفادة منه ومن علمه، فيكتفي بصلاة الفرض فقط، دون النوافل.

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق، ولا أحفظ من أبي زرعة[4]، وقال الحسن بن أحمد بن الليث: سمعت أحمد يدعو الله لأبي زرعة، وقال فضلك الرازي عن أبي مصعب: ما رأيت مثله بعينه، وقال فضلك أيضاً: عن الربيع أن أبا زرعة آية، وقال عبد الواحد بن غياث: ما رأى أبو زرعة مثل نفسه، قال ابن وارة سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل[5].

وقال أبو حاتم رأيت في كتاب إسحاق بخطِّه إلى أبي زرعة إني أزداد بك كل يوم سروراً، وقال البرذعي سمعت محمد بن يحيى: لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله لهم مثل أبي زرعة، وقال صالح بن محمد عن أبي زرعة: أنا

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص٩٢/ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٠٦/ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٩.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٣٢٦.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٣٨/ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٠٥/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٩.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٣٢٩.

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٢٩ وما بعدها /الخطيب، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٣٢٦ / المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص٩٠ وما بعدها/ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٩ وما بعدها.

أحفظ عشرة آلاف حديث في القراءات، وقال أيضاً: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن ابراهيم بن موسى الرازي مائة الف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث، قال: فقلت له: بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث، تقدر أن تملي علي ألف حديث من حفظك؟ قال لا: ولكن إذا أُلقي عليَّ عرفت، وقال أبو يعلى الموصلي: ما سمعنا يذكر أحد في الحفظ إلا كان إسمه أكبر من رؤيته، إلا أبو زرعة فإنَّ مشاهدته كانت أعظم من اسمه[1].

أهمُّ مصنفاته:

ذكر العلماء أن لأبي زرعة كثير من المؤلفات، غير أنَّها لم تصلنا جميعها، وقد ذكر العلماء له بعض الكتب وهي[2]:

الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب
١	فوائد الرازيين.	١٢	الأفراد.
٢	الفضائل.	١٣	العلل.
٣	الصحابة.	١٤	المسند.
٤	أعلام النبوة.	١٥	أجوبة أبي زرعة للبرذعي في الثقات.
٥	السير.	١٦	الصحابة.
٦	المختصر.	١٧	أعلام النبوة .
٧	الجرح والتعديل.	١٨	الوضوء.
٨	أسماء الضعفاء.	١٩	الصوم.
٩	التفسير.	٢٠	الآداب.
١٠	الزهد.	٢١	الشفعة.
١١	أجوبة أبي زرعة للبرذعي في الضعفاء (وهو مطبوع)		

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٢٩.

(٢) الزركلي، الأعلام، الهاشمي، ج٤، ص١٩٤/ الهاشمي،، سعدي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج١- ص١٨٤ وما بعدها، وقد عدَّ الباحث ٢٣ مؤلفاً لأبي زرعة.

وهذه كلُّها لأبي زرعة الرازي، وبالنظر إلى هذه المصنفات نجد أنَّ أبا زرعة كان واسع الاطِّلاع قوي الحافظة، حتى قال عن نفسه: (أحفظ مئة ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد، وفي المذاكرة ثلاث مئة ألف حديث)(١).

عقيدة الرازيين ومنهم أبو زرعة:

تميَّزت مدرسة الحديث في الرَّي بمتابعة أهل الحديث بالتمسُّك بالنصوص، والوقوف ضدَّ أهل الرأي الذين يقولون الرأي بلا دليل، وقد سار علماء الحديث بالرَّي على سير الإمام أحمد وغيره من علماء الحديث في تقديم القرآن والسنَّة على غيرها، وقد نقل اللالكائي عن الرازيين عدَّة أقوال تبيِّنُ منهجهم ورأيهم في العقيدة، فقال اللالكائي في بيان اعتقاد أبي زرعة الرازي وأبي حاتم رحمهم الله: (اعتقاد أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيين وجماعة من السلف ممن نقل عنهم رحمهم الله، أخبرنا محمد بن المظفر المقري قال حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقري قال حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار، حجازاً، وعراقاً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته، والقدر خيره وشره من الله عز وجل، وخير هذه الأمَّة بعد نبيها عليه الصلاة و السلام أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه و سلم وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله الحق، والترحُّم على جميع أصحاب محمد، والكفُّ عما شجر بينهم،......ثمَّ قالوا: والمرجئة والمبتدعة ضلال، والقدرية المبتدعة

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج١٩، ص٩٨.

ضلال، فمن أنكر منهم أن الله عز وجل لا يعلم ما لم يكن قبل أن يكون فهو كافر، وأن الجهمية كفار، وأن الرافضة رفضوا الإسلام، والخوارج مراق، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة، ومن شكَّ في كفره ممّن يفهم فهو كافر، ومن شكَّ في كلام الله عز وجل فوقف شاكّاً فيه يقول: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي، ومن وقف في القرآن جاهلاً علم وبدع ولم يكفر)[1].

ونقل اللالكائي عن ابن أبي حاتم قوله: (قال أبو محمد: وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلظان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان لا يفلح صاحب كلام أبداً، قال أبومحمد: وبه أقول أنا)[2].

ومن هنا نرى موقفهم من أهل البدع والفرق كغلاة الشيعة والناصبية، وموقفهم من المرجئة بقولهم (الإيمان يزيد وينقص)، وموقفهم من القدرية بقولهم: (والقدر خيره وشرُّه من الله)، وقول أبي حاتم: (وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة)، وموقفهم من الخوارج بقولهم: (وأهل الكبائر في مشيئة الله)، وقول أبي حاتم: (ولا نكفِّر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل أسرارهم إلى الله عزوجل، ونقيم فرض الجهاد مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال ولا الفتنة)، وموقفهم من المعتزلة بقولهم: (والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع صفاته)، والجهمية بقول أبي حاتم: (وانَّ الجهمية كفار) وقوله (وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة).

---

(1) اللالكائي (٤١٨هـ)، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة – الرياض، ١٤٠٢هـ، ج١، ص١٧٧ – ص١٧٨.

(2) اللالكائي، شرح أصول الاعتقاد، ج١، ص١٨٠.

وموقفهم من الصحابة الترضِّي عليهم جميعاً دون الخوض في شجارهم، ويقفون موقفاً ضدَّ أهل الرأي الذين يصنِّفون الكتب دون آثار، من هنا نرى مدى تمسُّكهم بالكتاب والسنة، والسير على منهج علماء الحديث، ووقوفهم ضدَّ أهل البدع ومجابهتهم، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

وفاة أبي زرعة الرازي:

كان لأبي زرعة رحمه الله خاتمة عظيمة، تدلُّ على تعلُّقه بعلم الحديث، وعلى حسن خاتمته، فقد روى الذهبي بسنده إلى ابن وارة قال: (حَضَرْتُ أَنَا وَأَبُو حَاتِمٍ عِنْدَ وَفَاةِ أَبِي زُرْعَةَ، فَقُلْنَا: كَيْفَ تُلَقِّنُ مِثْلَ أَبِي زُرْعَةَ؟ فَقُلْتُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيْدِ بنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بُنْدَارُ فِي آخَرِيْنَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيْدِ، فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا بُنْدَارُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الحَمِيْدِ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بنُ أَبِي عَرِيْبٍ، عَنْ كَثِيْرِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ مُعَاذٍ، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (مَنْ كَانَ آخِرُ كَلاَمِهِ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله)، وَخَرَجَ رُوْحُهُ مَعَهُ)[1]، وتوفي سنة ٢٦٤هـ، في آخر يوم من ذي الحجة، في قرية ماشهران، وهي قرية من قرى الرَّي.

أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي:

الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر، الحنظلي (نسبة إلى درب حنظلة في الرَّي)، أبو حاتم الرازي، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ)، وتوفي أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين (٢٧٧هـ)؛ وله اثنتان وثمانون سنة[2].

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٨١.

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعيل، ج١، ص٣٤٩– ص٣٦٨، وقد ذكر قرابة عشرين صفحة في ترجمة والده/ الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٨٢ /الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١١٣/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٤٥.

قال الذهبي: كانَ مِنْ بُحُوْرِ العِلْمِ، طَوَّفَ البِلاَدَ، وَبَرَعَ فِي المَتْنِ وَالإِسْنَادِ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ، وَأَوَّلُ كِتَابِهِ لِلْحَدِيْثِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَمائَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ نُظَرَاءِ البُخَارِيِّ، وَمِنْ طَبَقَتِهِ، وَلَكِنَّهُ عُمِّرَ بَعْدَهُ أَزْيَدَ مِن عِشْرِيْنَ عَاماً[١].

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ أبو حاتم رحمه الله في بيئة علمية، لم يذكر شيء عن والده، إنَّما كان أخوه من رواة الحديث وهو إبراهيم بن إدريس، ترجم له ابن أبي حاتم فقال: إبراهيم بن إدريس عمي روى عن سعيد بن سليمان ومحمد بن كثير العبدي وموسى بن إسماعيل كتبت عنه وكان صدوقاً[٢].

رحل وهو أمرد، فسمع عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والأصمعي، وأبا نعيم وهوذة بن خليفة، وعفان، وأبا مسهر، وكثير ممن سواهم، قال عن نفسه: كتبت الحديث سنة تسع ومائتين[٣].

ورَوَى أبو حاتم عَن كثير من العلماء لا يُحصَوْن، فقد سمع من مشايخ الرَّي، ثم سافر وطاف البلاد في طلب الحديث وتدوينه، وكان ممَّن سمع منهم: أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المِصْرِي، وقتيبة بن سَعِيد، وقحطبة بن غدانة الجشمي، وكامل بن طلحة الجحدري، وكثير ابن عُبَيد المذحجي[٤]، وغيرهم كثير ممَّن يطول ذكرهم[٥]، وقَالَ الخَلِيْلِيُّ: قَالَ لِي أَبُو حَاتِمٍ اللَّبَّانُ الحَافِظُ: قَدْ جَمَعْتُ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، فَبَلَغُوا قَرِيْباً مِنْ ثَلاَثَةِ آلاَفٍ[٦].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٨٨.

(٣) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ج١، ص٣٦٦.

(٤) للمزيد يُنظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص ٣٨١– ص٣٨٣، وقد ذكر المزي له شيوخاً في ثلاث صفحات.

(٥) للمزيد يُنظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص ٣٨١– ص٣٨٣.

(٦) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٨٢.

ورَوَى عَنه كثير من العلماء والمحدثين، لِسَعة علمه واطِّلاعه، وتبحُّره في شتَّى العلوم، ولكثرة رحلاته، فقد سمع منه أهل بلده، وكذلك في ترحاله، كان منهم: أبو داود، والنَّسَائي، وابن ماجة في "التفسير"، وموسى بن إسحاق بن موسى الأَنْصارِيّ، وموسى بن العباس الجويني، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني، ويونس بن عبدالاعلى وهو من شيوخه وغيرهم كثير[1].

رحلاته العلمية:

دأب العلماء على الترحال وطلب العلم، وكثرة الأسفار للجلوس بين يدي العلماء، ثمَّ الإقامة لسنوات طويلة، حتى يُحصِّل مطلوبه من العلم، وهذا ما ظهر جلياً في حياة الرازيين عموماً كما سنرى.

رحلته الأولى: كانت رحلته الأولى حوالي سبع سنوات[2] لقوله: (خرجت من الرَّي سنة ثلاث عشرة ومائتين، قدمنا الكوفة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة، والمقرئ حيٌّ بمكة، وجاءنا نعيه بالكوفة، ورجعت سنة أحدى وعشرين ومائتين)[3].

وذكر ابن أبي حاتم عن والده قوله: أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصى حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد، فما لا أحصى كم مرة، ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة[4].

وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشياً، ومن مصر إلى الرملة ماشياً، ومن الرملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان، ومن الرملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى

([1]) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص٣٨٣- ص٣٨٤.

([2]) ذكر الباحث كمال الدين المرسي أنَّ أول رحلة لأبي حاتم كانت ثمان سنوات، وقد نصَّ أبو حاتم أنَّ رحلته كانت سبعة سنوات، يُنظر: اتجاه مدرسة الرَّي في نقد الحديث، ص٧٢.

([3]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص ص٣٦٠.

([4]) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص ص٣٦٠.

حمص، ومن حمص إلى انطاكية، ومن انطاكية إلى طرسوس، ثم رجعت من طرسوس إلى حمص، وكان بقي على شئ من حديث أبي اليمان، فسمعت ثمَّ خرجت من حمص إلى بيسان، ومن بيسان إلى الرقة، ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد، وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل، ومن النيل إلى الكوفة، كل ذلك ماشياً، كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين[1].

رحلته الثانية[2]:

وذكر ابن أبي حاتم عن والده في أخباره حول الرحلة الثانية له فقال أبو حاتم: وخرجت المرة الثانية سنة اثنتين وأربعين، ورجعت سنة خمس وأربعين، أقمت ثلاث سنين، وقدمت طرسوس سنة سبع عشرة، أو ثماني عشرة، وكان واليها الحسن بن مصعب وكنتَ تنظر إلى الحسن كأنَّه محدث أحمر الرأس واللحية، عليه قلنسوة حبرة، وكنت أُشبِّهه بسنيد بن داود، وربما رأيت الوالي فأظن أنه سنيد، وربما اجتمعا فلا أُميِّز بينهما، وفي هذه السنة فتحت لؤلؤة وأنا بطرسوس[3].

وفي عدد حجاته، ذكر أبو حاتم الرازي أنه حجَّ أربع مرات، الأولى سنة خمس عشرة ومائتين، والحجة الثانية سنة خمس وثلاثين، والثالثة سنة اثنتين وأربعين، والرابعة سنة خمس وخمسين وفيها حجَّ معه ابنه عبد الرحمن[4].

وقد أثنى عليه العلماء فقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قال سمعت أبي يقول: أتيت محمد بن المصفى الحمصي يوما فقال لي: قد كتبت جزءاً من حديثك فحدثني به، فقلت: إنَّما جئنا لنسمع منك، فلم يدعني حتى قرأت عليه،

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص ص٣٦٠.

(2) ذكر الباحث د. كمال الدين المرسي في كتابه أنَّ أبا حاتم رحل أربع مرات كرحلات علمية، وكان مجموع رحلاته ثمانية عشرة سنة، ولكن دون توثيق المصدر، وربَّما عدَّ حِجَّاته كرحلات علمية، يُنظر: اتجاه مدرسة الرَّي في نقد الحديث، ص٧٢.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٦٠.

(4) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص٣٦١.

وسمعت أبي رحمه الله يقول: كُنَّا إذا اجتمعنا عند مُحدِّث أنا وأبو زرعة، كنت أتولَّى الانتخاب، وكنت إذا كتبت حديثاً عن ثقة لم أُعِدْه، وكنت أكتب ما ليس عندي، وكان أبو زرعة إذا انتخب يُكثِرُ الكتابة، كان إذا رأى حديثاً جيِّداً قد كَتَبَه عن غيره أَعادَه[1].

وذكر الذهبي عن موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي: ما رأيت أحفظ من أبي حاتم، وقال أحمد بن سلمة الحافظ: ما رأيت بعد محمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم[2].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب علي حديثاً صحيحاً فله درهم، وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه، وإنَّما كان مرادي أن يُلقى علي ما لم أسمع به، لأذهب إلى راويه فأسمعه، فلم يتهيأ لأحدٍ أن يُغرِب عليَّ، وسمعت أبي يقول: قدم محمد بن يحيى الرَّي فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث[3].

وقال أبو بكر الخلال: أبو حاتم إمام في الحديث؛ روى عن أحمد مسائل كثيرة، وقعت إلينا متفرقة، كلها غريب، وقال ابن خراش: كان من أهل الأمانة والمعرفة، وقال النسائي: ثقة، وقال اللالكائي: كان إماماً، عالماً بالحديث، حافظاً له، متقناً ثبتاً[4].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيت أحفظ من والدك، وقد لقى أبا بكر بن أبي شيبة وابن نمير ويحيى بن معين ويحيى الحماني، قلت له: فرأيت أبا زرعة؟ قال: لا[5].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٦١.
(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١١٢.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٥٥.
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٢٩.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٠٤.

قال: وسمعت يونس بن عبدالأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما، وقال بقاؤهما صلاح للمسلمين[١].

وقال الخطيب كان أحد الأئمة الحفَّاظ الأثبات، مشهوراً بالعلم، مذكوراً بالفضل، وكان أوَّل كَتْبه الحديث سنة (٢٠٩هـ)[٢].

عقيدته:

سبق أنْ ذكرنا عقيدة الرازيين الثلاثة (أبو زرعة وأبو حاتم وابن أبي حاتم)، ولكن نتكلم هنا عن مسألة اتِّهام أبي حاتم وابنه بالتشيُّع، نقل الذهبي عن أبي الفضل السليماني أنَّ أبا حاتم وابن أبي حاتم كانوا من الشيعة، وعقَّب عليه بقوله: (ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون علياً على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبدالرحمن بن أبى حاتم)[٣].

وقال ابن حجر في ترجمة أبي حاتم: (وقال مسلمة في الصلة: كان ثقة، وكان شيعياً مفرطاً، وحديثه مستقيم انتهى، ولم أرَ من نسبه إلى التشيُّع غير هذا الرجل، نعم ذكر السليماني ابنه عبدالرحمن من الشيعة الذين كانوا يقدمون علياً على عثمان؛ كالأعمش وعبد الرزاق فلعلَّه تلقَّف ذلك من أبيه، وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضاً مع جلالته، وقد ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة (الجرح والتعديل) لوالده ترجمة مليحة، فيها أشياء تدل على عظم قدره وجلالته وسعة حفظه رحمه الله)[٤].

قلت: وهذه الدَّعوة غير ثابتة بالدليل، وقد ذكر الذهبي ذلك بقوله (فبئس ما صنع) مشيراً بذلك لقول السليماني، كذلك لمَّح ابن حجر بنقض هذه

---

(١) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٤.

(٢) الخطيب البغداي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٧٣.

(٣) يُنظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٥٨٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٣٠.

الدعوة كما رأينا من قوله: (ولم أرَ من نسبه إلى التشيُّع غير هذا الرجل)، فقد كان الرازيون يقفون ضدَّ الرافضة والشيعة، وسبق أن بينَّا تفضيلهم للصحابة بالترتيب حسب قولهم، وإنْ كانوا يقصدون أن الرازيين ربَّما يفضِّلون علي بن أبي طالب على عثمان رضي الله عنهم؛ فهذه مسألة اجتهادية لا يُحكم عليها بالتشيُّع والإفراط، والدليل يقدَّم على الرأي في بيان حال الرواة والحكم على عقيدتهم، خاصَّة أنَّ أبا حاتم وابنه لم يؤثر عنهم أيُّ تشيع سوى دعوى دون دليل، بالتَّرَضِّي على الصحابة جميعاً، وكرههم للروافض، والله أعلم.

مصنفاته:

كان أبو حاتم رحمه الله تعالى عالماً كبيراً، مُتبحِّراً في العلوم، لم يتفرَّغ للتصنيف كثيراً، غير إنَّ ابنه عبد الرحمن كان الابن البارَّ بوالده، فنقل كلَّ علوم والده وآرائه، في النقد والعلل، والجرح والتعديل، والتفسير، ومن المؤلفات التي ذُكرت لأبي حاتم الرازي[1]:

الرقم	اسم الكتاب
١	كتاب الزهد
٢	الضعفاء والكذأبون والمتروكون من أصحاب الحديث (غير أن ابنه نقل علمه في كتابه الجرح والتعديل)
٣	الاعتقاد

عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي:

الحافظ الناقد، شيخ الإسلام، أبو محمد عبد الرحمن، ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، التميمي، الحنظلي.

مولده: وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وتوفي سنة ثلاث مائة وسبع وعشرين للهجرة، وله سبع وثمانون سنة رحمه الله تعالى، قَالَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ

---

[1] الأعلام، الزركلي، ج٦، ص٢٧، وقد وَهِم الزركلي عندما نَسَبَ له بعض الكتب كـ(الجامع، الزينة، الإصلاح)، وهي لأحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي الليثي، أبو حاتم الرازي: من زعماء الإسماعيلية وكُتَّابهم، وقد ذكر الزركلي الكتب نفسها للإسماعيلي في كتابه ج١، ص١١٩.

إِبْرَاهِيْمَ الرَّازِيُّ الخَطِيْبُ فِي تَرْجَمَةٍ عَمِلَهَا لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: (كَانَ –رَحِمَهُ اللهُ– قَدْ كَسَاهُ اللهُ نُوْراً وَبَهَاءً، يُسَرُّ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ)[١].

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ابن أبي حاتم في كنف والده، العالم الكبير الحافظ، الذي يرحل إليه الناس، وكذلك خاله أبو زرعة الرازي، فقد كانت أمُّه أخت أبي زرعة الرازي، فكان من حظِّه وجود أمثال هؤلاء في حياته، فجالسهم ولزمهم في حِلِّهم وترحالهم، ونقل عنهم علومهم، وكان عابداً زاهداً، يعرفه الناس بحُسن خُلُقه، ونقل الذهبي في ترجمته عن أَبُي الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ الرَّازِيُّ الخَطِيْبُ الذي ألَّف مؤلَّفاً في فضائل وسيرة ابن أبي حاتم قوله: (سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ أَحْمَدَ الفَرَضِي يَقُوْلُ: مَا رَأَيْتُ أَحَداً مِمَّن عَرَفَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ذَكَرَ عَنْهُ جَهَالَةً قَطُّ، وَسَمِعْتُ عَبَّاسَ بنَ أَحْمَدَ يَقُوْلُ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ قَالَ: وَمَنْ يَقْوَى عَلَى عِبَادَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لاَ أَعْرِفُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ذَنْباً، وَسَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُوْلُ: لَمْ يَدَعْنِي أَبِي أَشْتَغِلُ فِي الحَدِيْثِ حَتَّى قَرَأْتُ القُرْآنَ عَلَى الفَضْلِ بنِ شَاذَانَ الرَّازِيِّ، ثُمَّ كَتَبْتُ الحَدِيْثَ)[٢].

قَالَ الخَلِيْلِيُّ: يُقَالُ: إِنَّ السُّنَّةَ بِالرَّي خُتِمَتْ بِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَمَرَ بِدَفْنِ الأُصُوْلِ مِنْ كُتُبِ أَبِيْهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَوَقَفَ تَصَانِيْفَهُ، وَأَوْصَى إلى الدَّرِسْتينِي القَاضِي[٣].

وسمع ابنُ أبي حاتم من كثير من العلماء والمحدثين، في بلده وخارجها، وذلك خلال رحلاته، ومن أهمِّ مَن سمع منهم، أبوه أبو حاتم الرازي، وخاله أبو زرعة الرازي، وقد نقل علمهم وصنَّف في شتَّى العلوم، وكان ممَّن سمع منهم خلق كثير، فقد أحصى بعض المُصنِّفين[٤] العلماء الذين روى عنهم ابن أبي حاتم في حِلِّه وترحاله أكثر من ثلاث مائة وخمسين عالماً ومحدثاً، وأظنُّ أنَّ العدد أكثر من ذلك، وذكر العلماء أنَّه روى عن: أَبِي سَعِيْدٍ الأَشَجِّ، وَالحَسَنِ بنِ عَرَفَةَ، وَالزَّعْفَرَانِيِّ، وَيُوْنُسَ بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، وَعَلِيِّ بنِ المُنْذِرِ

([١]) ينظر: الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٨٣/الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٣.

([٢]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٥.

([٣]) الخليلي، الإرشاد، ج٢، ص٦٨٣.

([٤]) للمزيد يُنظر: المرسي، اتجاه مدرسة الرَّي في نقد الحديث، من ص٩٤ إلى ص١٤٤.

الطَّرِيْقِيّ، وَأَحْمَدَ بن سِنَانٍ، وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ الأَحْمَسِيِّ، وَحَجَّاجِ بنِ الشَّاعِرِ، وَمُحَمَّدِ بنِ حَسَّانَ الأَزْرَقِ، وَمُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ زَنْجُوْيَة، وَإِبْرَاهِيْمَ المُزَنِيِّ، وَالرَّبِيْعِ بنِ سُلَيْمَانَ المُؤَذِّنِ، وَبَحْرِ بنِ نَصْرٍ، وَسَعْدَانَ بنِ نَصْرٍ، وَالرَّمَادِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَابْنِ وَارَةَ، وَخَلاَئِقَ مِنْ طَبَقَتِهِم، وَمِمَّنْ بَعْدَهُم بِالحِجَازِ وَالعِرَاقِ وَالعَجَمِ، وَمِصْرَ وَالشَّامِ وَالجَزِيْرَةِ وَالجِبَالِ، وَكَانَ بَحْراً لاَ تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ[1].

وكان رحمه الله تعالى كوالده، روى وحدَّث في كل مكان، ورحل إليه الطلاب للسماع منه، ورواية مصنفاته المختلفة عنه، وكان ممن روى عنه: ابْنُ عَدِيٍّ، وَحُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ التَّمِيْمِيُّ، وَالقَاضِي يُوْسُفُ المَيَانَجِيُّ، وَأَبُو الشَّيْخِ بنُ حَيَّانَ، وَأَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ، وَعَلِيُّ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ مَرْدَك، وَأَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ البَصِيْرُ الرَّازِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَسَدٍ الفَقِيْهُ، وَأَبُو عَلِيٍّ حَمْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَزْدَادَ، وَأَخُوْهُ؛ أَحْمَدُ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّصْر آبَاذِي، وَأَبُو سَعِيْدٍ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ الرَّازِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ القَصَّارُ[2]، وَخَلْقٌ سِوَاهُم كثير لم أقف على مَن أحصاهم، ولكن همته وكثرة تصانيفه ووصولها إليها دلالة على اعتناء العلماء بها.

رحلاته العلمية[3]:

قَالَ الخَطِيْبُ الرَّازِيُّ: كَانَ لعَبْدِ الرَّحْمَنِ ثَلاَثُ رِحْلاَتٍ: الأُوْلَى مَعَ أَبِيْهِ سَنَةَ خَمْسٍ، وَسَنَةَ سِتٍّ، ثُمَّ حَجَّ وَسَمِعَ: مُحَمَّدَ بنَ حَمَّادٍ فِي سَنَةِ ثِنْتَيْنِ، ثُمَّ رَحَلَ بِنَفْسِهِ إِلَى السَّوَاحِلِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى أَصْبَهَانَ، فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّيْنَ، فَلَقِيَ يُوْنُسَ بنَ حَبِيْبٍ[4].

([1]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤.

([2]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤.

([3]) ذكر الباحث كمال الدين المرسي في كتابه (اتجاه مدرسة الرَّي في نقد الحديث) ص٨٨، أن لابن أبي حاتم ثلاث رحلات علمية، وتبع في ذلك ما نقله الذهبي عن ترجمة الرازي لابن أبي حاتم، وبالتحقيق والتتبع ومن نصِّ العلماء بتين أن لابن أبي حاتم أربع رحلات علمية، كما سنرى، إلَّا إذا جُعلت الرحلة الأولى ليست علمية، علماً أنه أثبت سماعه من عدة شيوخ في هذه الرحلة.

([4]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤.

ونقل الذهبي كذلك، وعند التدقيق والبحث نجده رحل أربع رحلات علمية[١]:

الأولى: في حَجِّه مع والده سنة (٢٥٥هـ) وكان لم يبلغ بعد، فبلغ في الطريق وسُرَّ بذلك والده لأنه بلغ حجة الإسلام، وقد سمع من بعض المشايخ في هذه الرحلة كمحمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ، وعلي بن أحمد الخوارزمي[٢].

الثانية: رحل مع أبيه وحج مع محمد بن حماد الطهراني سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ).

الثالثة: ثم رحل بنفسه إلى الشام ومصر سنة اثنتين وستين (٢٦٢هـ).

الرابعة: ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين (٢٦٤هـ).

مصنفاته:

كما مرَّ معنا فإن ابن أبي حاتم أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنَّف في الحديث، والفقه، واختلاف الصحابة والتابعين، وقال الذهبي: (كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته)[٣]، وممَّا يدلُّ على همَّته بالتصنيف وطلب العلم ما يُروى عن علي بن أحمد الخوارزمي يحكيه عن ابن أبي حاتم قال: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً فقالوا: هو عليل؛ فرأيت سمكاً أعجبنا، فاشتريناه، فلمَّا صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ، فمضينا، فلم يزل السمك ثلاثة أيام، وكاد أن ينضى، فأكلناه نيئاً لم نتفرغ نشويه؛ ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد[٤].

---

(١) للتفصيل يُنظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص٣٥/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤ والذهبي نقل هنا حكاية الرازي صاحب ترجمة ابن أبي حاتم.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص٣٥.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤.

(٤) الذهبي، المصدر السابق، ج٢٥، ص٢٦٦.

من مصنفات عبد الرحمن بن أبي حاتم[1]:

الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب
١	الجرح والتعديل، (وله تقدمة مشهورة، وهو مطبوع).	٢	الرد على الجهمية (قال الذهبي: في مجلد ضخم).
٣	الزهد	٤	التفسير (المعروف بتفسير ابن أبي حاتم)، وهو مطبوع، وقال عنه الذهبي: من أحسن التفاسير.
٥	المسند (قال ابن منده: بألف جزء).	٦	الكنى
٧	المراسيل (وهو مشهور، ومطبوع).	٨	علل الحديث (وهو مطبوع).
٩	الفوائد الكبيرة	١٠	آداب الشافعي ومناقبه (وهو مطبوع).
١١	بيان خطأ البخاري في تاريخه (وهو مطبوع).	١٢	مقدمة الجرح والتعديل
١٣	أص السنة واعتقاد الدين (وهو مطبوع).	١٤	فوائد اهل الرَّي (ذكره الذهبي وغيره).
١٥	حديث ابن أبي حاتم	١٦	ثواب الأعمال
١٧	زهد الثمانية من التابعين (وهو مطبوع).	١٨	فضائل الإمام أحمد
١٩	فضائل قزوين	٢٠	فضائل أهل البيت
٢١	فضائل مكة		

محنته ووفاته:

قال أبو بكر محمد بن قارن بن العباس: امتُحن في الإسلام ثلاثة: سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

وكانت محنة ابن أبي حاتم مع أصحاب الزعفراني، وقد طالت مدة محنته فبلغت عشرين سنة، وقد أوذي في ذلك وتعرض للقتل والاغتيال مراراً،

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٤/ الزركلي، الأعلام، ج٣، ص٣٢٤.



ولكن ينجيه الله، وقد ساق الأصبهاني شيئاً من قصة محنته، وفيها بيان الحال التي وصل إليها خصومه من إيذائه ومحاربته إلى أن مات الزعفراني فخمدت المحنة، وتوفي عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ بِالرَّي، وَلَهُ بِضْعٌ وَثَمَانُوْنَ سَنَةً[1].

أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدَّوْلاَبِيّ الرازي.

الإِمَامُ، الحَافِظُ البَارِعُ، أَبُو بِشْرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَمَّادِ بنِ سَعِيْدِ بن مُسْلِمٍ الأَنْصَارِيُّ، الدُّوْلاَبِيُّ، الرَّازِيُّ، الوَرَّاقُ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: فتحُ دَال الدَّوْلاَبِيّ أَصحّ، وَدولاَب:مِنْ قرَى الرَّيّ، وسَمِعَهُ الحَسَنُ بنُ رَشِيق يَقُوْلُ: وُلِدْتُ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَتَيْنِ[2].

سمع من كثير من العلماء والمحدثين منهم: مُحَمَّدَ بنَ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّد بن المُثَنَّى، وَمُحَمَّدَ بنَ عَوْفٍ الحِمْصِيّ، وَطَبَقَتَهُم من العلماء والرواة[3].

وحَدَّث عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو أَحْمَدَ بنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو القَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ، وَأَبُو الحَسَنِ بنُ حَيُّويَه، وَأَبُو بَكْرٍ بنُ المُقْرِئِ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ المُهَنْدِس، وَأَبُو حَاتِمٍ بنُ حِبَّانَ، وَهِشَام بن مُحَمَدِ بنِ قرَّة الرُّعَيْنِيُّ، وَآخَرُوْنَ كُثُر[4].

وقد كان الإمام الدولابي مكان الثقة والسلامة عند جهابذة العلماء، فأطلقوا فيه عبارات التوثيق والمدح، فقد وثَّقه العلماء فقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: يَتَكَلَّمُوْنَ فِيْهِ، وَمَا يُتَبَيَّنُ مِنْ أَمره إِلاَّ خَيْر[5].

---

(1) الأصفهاني (٥٣٥هـ)، إسماعيل بن محمد الملقب بقوام السنة، سير السلف الصالحين، تحقيق: د كرم بن حلمي بن فرحات، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، ص١٢٩٢/ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٢٦٨.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٧، ص٣٤٨.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٧، ص٣٤٨.

(4) الذهبي، المصدر السابق، ج٢٧، ص٣٤٨.

(5) السهمي(٤٢٧هـ)، حمزة بن يوسف، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط الأولى، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤، ص١١٥.

وَقَالَ ابْنُ يُوْنُسَ: أَبُو بِشْرٍ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَة، وَكَانَ يُضعَّف، قَالَ: وَمَاتَ بِالعرج – بَيْنَ مَكَّة وَالمَدِيْنَة – فِي ذِي القَعْدَةِ، سَنَةَ عَشْرٍ وَثَلاَثِ مائَةٍ[1].

وأثنى عليه ابن ماكولا في مَعرِض ثنائه على الإمام أحمد وابنه فقال: (عبد الله بن أحمد إمام يفهم ما يقوله ويتقنه وأبوه الإمام غير مدافع في هذا العلم والدولابي واحد من المتقنين الحفاظ) [2].

وقال عن ابن الأثير: (وكان عالماً بالحديث حسن التصنيف) [3].

وأثنى عليه ابن الجوزي فقال: (وكانت له معرفة بالحديث وكان حسن التصنيف وحدث عن اشياخ فيهم كثرة) [4].

وذكره الذهبي في(المعين في طبقات المحدِّثين) ضمن الطبقة التي تلت طبقة الإمام مسلم، وأصحاب الكتب الستة، فقال: (الطبقة الذين بقوا إلى بعد الثلاثمائة وإلى حدود العشرين وثلاثمائة...ومنهم الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي) [5].

قال عنه ابن خِلكان: (له تصانيف مفيدة في التاريخ ومواليد العلماء ووفياتهم، واعتمد عليه أرباب هذا الفن في النقل، وأخبروا عنه في كتبهم

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٧، ص٣٤٨/ الصفدي (٧٦٤هـ)، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ج١، ص١٦٨.

(2) ابن ماكولا (٤٧٥هـ)،علي بن هبة الله بن أبي نصر، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، ١٤١١هـ، ج٧، ص١٦٤.

(3) ابن الأثير (٦٣٠هـ)، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج١، ص٥١٦.

(4) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج٦، ص١٦٩.

(5) الذهبي(٧٤٨هـ)، محمد بن أحمد بن عثمان، المعين في طبقات المحدثين، تحقيق: همام سعيد، دار الفرقان، عمان- الأردن، ١٤٠٤هـ، ص٢٧.

ومصنفاتهم المشهورة، وبالجملة فقد كان من الأعلام في هذا الشأن، وممن يرجع إليه، وكان حسن التصنيف)[١].

والظاهر توثيق العلماء للدولابي كما ذكرنا سابقاً من أقوال العلماء، فلا يوجد جرح مفسَّر في حقِّه.

أقواله العلمية:

الناظر في كتب الجرح والتعديل وأقوال العلماء يجد للدولابي أثراً وجهداً واضحاً فيها، فقد عدَّه الذهبي ممن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل[٢]، ونقل العلماء كثيراً من أقواله في الجرح والتعديل وكتبهم زاخرة بأقواله، وقد نقل المزي[٣]، وابن حجر[٤] كثيراً من أقواله في الرواة جرحاً وتعديلاً، كذلك كان يذكر الحكم على الرواة في كتبه؛ خاصة كتاب (الكنى) الذي بين أيدينا، وكتاب الضعفاء (وهو بحكم المفقود)، والناظر لكتب الجرح والتعديل يجدُ أقواله

---

(١) ابن خلكان (٦٨١هـ)، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى، ١٩٧١م، ج٤، ص٣٥٢.

(٢) الذهبي، ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص٢٠٣، وقد ذكره من الطبقة السابعة، برقم ٤٢٧.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص١٤٨/ ج٢، ص٢٤٣/ ج٣، ص١٧٧/ج٥، ص٥٦٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٥٧/ ج١، ص١٦٣/ ج١، ص٢٢٣/ ج١، ص٣٧٤، وغيرها كثير في كتب الجرح والتعديل وكتب التواريخ.

لها القبول بين العلماء، وإذا نظرنا إلى كتابه (الكنى) في مسألة الجرح والتعديل يمكننا تقسيم أقواله إلى ثلاثة أقسام:

- أن يذكر الدولابي الجرح والتعديل في الراوي نقلاً عن أئمة الجرح والتعديل، كابن معين والإمام أحمد والنسائي وغيرهم، وبلغ عدد الرواة الذين نقل أقوال العلماء فيهم بهذه الصورة قرابة مائتي راوٍ.
- أن يرد الكلام عليهم جرحاً وتعديلاً أثناء سياقه للإسناد، وعدد هؤلاء الرواة أربعون راوياً.
- أن يُطلق الدولابيُّ الحكم هو على الراوي، وعددهم ثلاثة وثلاثون راوياً[١].

ومن خلال تتبُّع أحكامه على الرواة واستدلاله بآراء العلماء نجده متوسط ومعتدل في نقد الرواة، فلم يكن متشدِّداً في أحكامه، وفي أغلب أحيانه كان لا يخالف كبار العلماء في حكمه على الرواة.

مصنّفاته:

ذكره العلماء من أصحاب المصنفات، وكما قال عنه ابن خلكان فقد كان حسن التصنيف، وقد وصلتنا بعض مؤلفاته، واعتمدها العلماء، ومن مصنفاته المذكورة:

- الكنى والأسماء (وهو مطبوع في ستة أجزاء).
- الذرية الطاهرة (وهو مطبوع في مجلد واحد، روى فيه ٢٣٠ حديثاً)[٢].

وهناك بعض الكتب ذكرها العلماء له، ولكنَّها في حُكم المفقود، وهي:

---

(١)القضاة، ظلال، كتاب الكنى والأسماء- دراسة منهجية نقدية، رسالة ماجستير في الجامعة الأردينة، ٢٠٠٦م ، ص٧٠/ محمود، أحمد شاكر، الإمام الدولابي وأقواله في الجرح والتعديل دراسة مقارنة، مجلة كلية العلوم الإسلامية، الجمعة العراقية، العدد السابع، ص٣٠.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٧، ص٣٤٨/ الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٣٠٨.

- مسند حديث شعبة بن الحجاج، ومسند حديث سفيان بن عيينة، ومسند سفيان الثوري[١].
- كتاب المولد والوفاة[٢].
- عقلاء المجانين[٣].
- الضعفاء[٤].

---

(١) ابن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ)،أبو بكر محمد بن خير بن عمر، فهرسة ابن خير الاشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٢٣.

(٢) ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير، ص١٧٦.

(٣) ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير، ص٣٦٧.

(٤) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص٩٧.

المبحث الثالث
الرحلة العلمية من وإلى الرَّي

نشطت حركة الفتح الإسلامي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، واتَّسَعَت رقعة الدولة الإسلامية اتَّساعاً عظيماً، فانتشر الصحابة رضي الله عنهم في الآفاق ينشرون دين الله، ويبلغون أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن هناك من سبيل لمعرفة حديث الصحابة، إلا بالرحلة إليهم والأخذ عنهم، فنشطت الرحلة، وتنقَّل العلماء من قُطرٍ إلى قُطر، ومن بلدٍ إلى بلد، طلباً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، محتملين في سبيل ذلك ما يَلْقَوْنه من تعبٍ ومشقَّةٍ جسديةٍ، ونفسيةٍ، وماليةٍ.

وكان لهذه الرحلات أعظم الأثر في حفظ السنة، وتمحيصها، وجمعها، وانتشارها، فالرَّاوي يرى من يروي عنه، ويطَّلعُ على سيرته وأحواله عن كثب، ويسأل عنه أهل بلده، فيعرف قوَّته مِنْ ضعفه، فضلاً عن الفوائد الأخرى للرحلة؛ كمعرفة الطرق المتعددة للحديث الواحد، وسماع الراوي من علماء البلد الذي رحل إليه زيادات لم يسمعها من علماء بلده، ومعرفة أسباب ورود الحديث حين يلقى من سمعه مِن النبي صلى الله عليه وسلم أو أفتاه أو قضى له به، وتحصيل علو الإسناد بالوصول إلى أخصر طريق لهذا الحديث، ووقوع المناظرات والمذاكرات بين العلماء والمحدثين حول طرق الأحاديث ورواياتها، لمعرفة القوي من الضعيف، إلى غير ذلك من الفوائد الجليلة للرحلة.

ومن خلال النَّظر في تراجم الرواة؛ نرى مدى المشاق والصعوبات التي لقيها هؤلاء الأئمة وما تحمَّلوه في سبيل حفظ السنة، وسماع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منابعها الصحيحة، ومصادرها الأصلية، مما ترتب عليه شيوع رواية الحديث بين العلماء في الأقطار المختلفة، وبعد أنْ كان الحديث يقع للرواي من طريق واحد أصبح يرويه من طرق عديدة، وبعد أن كانت بعض البلدان أكثر حظاً بالحديث وحملته كالمدينة المنورة، أصبحت البلدان الأخرى تتمتع برواية وخدمة السنة النبوية، كل ذلك جاء نتيجة لارتحال العلماء من بلد إلى بلد في طلب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، حتى بلغنا أنَّ الصحابي يرحل من المدينة – التي هي بلد رسول الله وملاذ

الحديث – إلى الشام في طلب حديث سمعه آخرُ من النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبار العلماء ورحلاتهم في ذلك كثيرة.

فقد ذكر الخطيب البغدادي كثيراً من الروايات والأخبار حول أهميَّة الرحلة في طلب الحديث، من زمن الصحابة إلى زمانه رحمه الله تعالى، ففي زمن الصحابة ذكر منها بإسناده عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (بَلَغَنِي عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثٌ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ قَالَ: فَابْتَعْتُ بَعِيرًا فَشَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا حَتَّى أَتَيْتُ الشَّامَ، فَإِذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أن جَابِرًا عَلَى الْبَابِ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيَّ الرَّسُولُ فَقَالَ :جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَجَعَ الرَّسُولُ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ إِلَيَّ فَاعْتَنَقَنِي وَاعْتَنَقْتُهُ، قَالَ: قُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَظَالِمِ لَمْ أَسْمَعْهُ فَخَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ أَوْ تَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ، أَوْ قَالَ: يَحْشُرُ اللَّهُ النَّاسَ، قَالَ: وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إلى الشَّامِ، عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا، قُلْتُ: مَا بُهْمًا؟ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، قَالَ: فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارُ يَطْلُبُهُ بِمَظْلِمَةٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَدْخُلُ النَّارَ، وَأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلِمَةٍ حَتَّى اللَّطْمَةِ، قَالَ: قُلْنَا كَيْفَ هُوَ؟ وَإِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ تعالى عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا قَالَ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ)[1].

([1]) ابن حنبل(٢٤١هـ)، أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، مسند عبد الله بن أُنيس، مؤسسة قرطبة – القاهرة، د.ط، د.ت، ج٣، ص٤٩٥، حديث١٦٠٨٥/ الحاكم (٤٠٥هـ)، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى، ١٩٩٠م،ج٢، ص٤٧٥، حديث ٣٦٣٨/ والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: (إسناده حسن)/ الخطيب (٤٦٣هـ)، أبو بكر أحمد بن البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: د.نور الدين عتر، دار الكتب العلمية ط أولى، ١٣٩٥هـ- بيروت ج١، ص١٠٩.

ومن بعد الصحابة سار التابعون على هذا المنوال، وفي هذا يقول أبو العالية: كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلا نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم[1]، وقال سعيد بن المسيب رحمه الله : إن كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد[2].

وحدَّث الشعبي رجلاً بحديث فلما انتهى من رواية الحديث قال له : أعطيناكها بغير شيء، قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة[3].

واستمر شأن العلماء على ذلك فيما بعد، حتى أصبحت الرحلة من ضرورات التحصيل، ومن أهمِّ ما يتميز به المبرِّز في هذا العلم عن غيره، ولذلك لمَّا سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أباه؛ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّنْ طَلَبَ الْعِلْمَ تَرَى لَهُ أَنْ يَلْزَمَ رَجُلًا عِنْدَهُ عِلْمٌ، فَيَكْتُبُ عَنْهُ أَوْ تَرَى أَنْ يَرْحَلَ إلى الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا الْعِلْمُ فَيَسْمَعُ مِنْهُمْ؟، قَالَ: يَرْحَلُ يَكْتُبُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِينَ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ يُشَامُّ النَّاسَ يَسْمَعُ مِنْهُمْ[4].

فوائد الرحلة العلمية:

وللرحلة العلميَّة عدة فوائد نذكر منها:

١- تحقيق السُّنَّة، فطلب الحديث والتثبُّت فيه سُنَّةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- تحصيل الأسانيد العالية من كبار العلماء، كما جاء عن الأمام أحمد: طلب العلو سُنَّة عمَّن سلف[5].

([1]) الخطيب، الرحلة في طلب العلم، ج١، ص٩٣.

([2]) الخطيب، المصدر السابق، ج١، ص١٢٧.

([3]) الخطيب، المصدر نفسه، ج١، ص١٤٠.

([4]) الخطيب، الرحلة في طلب الحديث، ج١، ص٨٨، ويُشَامُّ: بمعنى يختبر مشافهة.

([5]) السيوطي، تدريب الراوي، ج٢، ص١٦٠.

٣- مراجعة العلم من أفواه العلماء، والعرض على الشيوخ، صيانة للحديث من الغش والتدليس والتحريف، كما مرَّ معنا قول أبي العالية في الرحلة إلى المدينة للتأكد من الحديث.

٤- سماع العلماء بمختلف بلدانهم، ومراجعة مروياهم ومقابلتها، للتأكد من سلامتها.

٥- التأكد من حال الرواة في بلادهم، والنظر في الجرح والتعديل للرواة.

٦- تحصيل العلوم التي ليست في بلد الراوي[١].

من هنا نرى أهميَّة الرحلة لطالب الحديث والراوي، وكانت مدينة الرَّي من المدن التي رحل إليها المحدثون، وكبار العلماء للسماع من علمائها، أو للتحديث ونشر العلم فيها، وممَّا يدلُّنا على أهميَّة مدينة الرَّي ما جاء عن الأمام أحمد قوله: لو كان عندي خمسون درهماً كنت خرجت إلى الرَّي إلى جرير بن عبد الحميد، فخرج بعض أصحابنا ولم يمكنِّي الخروج لأنَّه لم يكن عندي[٢].

ولقد رحل إلى الرَّي كثير من العلماء في شتَّى العلوم لمكانتها العلمية[٣]، ولموقعها المتميِّز في طريق الحجِّ، كمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، والكسائي النَّحوي؛ وتُوفِّيا ودفنا فيها، وقال الرشيد في ذلك: (دَفَنَّا اللغةَ والفقهَ في الرَّي في يوم واحد)[٤]، ولقد زخر كتاب ابن أبي حاتم بذكر العلماء والرواة الذين رحلوا إلى الرَّي وأثبت ابن أبي حاتم سماع أهل الرَّي منهم:

- عتاب بن زياد المروزي، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه سنة عشر ومائتين، قدم علينا من خراسان يريد الحج[٥].
- أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النيسابوري، كتبت عنه بالرَّي قدم علينا في حياة أبي فكتب عنه أبي ومحمد بن مسلم وكتبنا عنه[١].

---

(١) للمزيد يُنظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج٢، ص١٦٠ وما بعدها بتصرف، غير إنَّه لم يذكر الفوائد.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص٤٤٧.

(٣) كما مرَّ معنا في باب مَن دخلها من الصحابة والتابعين والعلماء من بعدهم.

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص١٢٩.

(٥) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٨.

- أحمد بن محمد بن أيوب النيسابوري العطار، نقل ابن أبي حاتم أنَّه قدم إلى الرَّي فسمع منه والده[٢].
- شعيب بن يوسف النسائي، نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قال: ثقة، قدم علينا وكتبنا عنه وكان صاحب حديث[٣].

وغيرهم من العلماء الذين دخلوا مدينة الرَّي ورووا الحديث فيها، ونشروا علمهم، او سمعوا من علماء مدينة الرَّي، وقد سبق أنْ ذكرنا مَنْ دخلها من التابعين ككثير بن شهاب الحارثي، وجعدة بن هبيرة المخزومي، والإمام الشعبي، وسعيد بن جبير، ومن أتباع التابعين كالحجاج بن أرطاة، والضحَّاك، وسفيان الثوري، وعلي بن المدين، وعبد الله بن المبارك، والإمام مسلم، وابن ماجه، وغيرهم من كبار العلماء الذين أثبت ابن أبي حاتم دخولهم إلى الرَّي، أو أقاموا فيها لأجل القضاء أو التجارة.

---

(١) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢، ص٥٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٧١.

(٣) ابن أبي حاتم،المصدرنفسه، ج٤، ٣٥٣.



المبحث الرابع
اهتمام أهل مدينة الرَّي بعلم الحديث

مرَّ سابقاً أنَّ مدينة الرَّي أصبحت مدرسةً للحديث ومنارةً للعلم، رحل إليها المحدثون وسمعوا فيها، ورَوَوْا الأحاديث، وكان ذلك من آثار الصحابة والتابعين الذين دخلوها من قبل، فاتَّسعت دائرة الحديث فيها حتى قال سلمة بن بشير: (حدَّثتُ بالرَّي أربعين ألف حديث، فهل يتهيَّأ لأحد أنْ يعقِّب عليَّ شيئاً)[1].

نرى مما سبق مدى اتِّساع الرواية في الرَّي، واتِّساع الأسانيد، واشتغال أهلها بعلم الحديث وبراعتهم فيه، حتى اشتهر فيها كثير من الحفَّاظ ولمع نجمهم، وممَّا يدل على سعة علمهم؛ أنَّ أبا حاتم اختبر أحد تلامذة الزهري في أحاديثه، فقد ذكر ابن حجر عن أبي حاتم قصة تدل على تمكُّنهم من علم الحديث، وسعة الرواية فيه، قال أبو حاتم: قدم محمد بن يحيى النيسابوري الرَّي فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري، فلم يعرف منها إلا ثلاثة، فعقّب ابن حجر: (وهذا يدل على حفظ عظيم، فإنَّ الذهلي شهد له مشائخه وأهل عصره بالتَّبحُّر في معرفة حديث الزهري ومع ذلك أغرب عليه أبو حاتم)[2]، ومن العلماء البارزين في علم الحديث من أهل الرَّي جرير بن عبد الحميد الرازي (أخرج له الستة) وابن مهران الجمَّال، وصالح جزرة وكان قد رحل إليها، وأحمد بن الصباح النهشلي أبو جعفر بن أبي سريج، وإسحاق بن سليمان الرازي (روى له الستة)، وحكام بن سلم الكناني أبو عبد الرحمن الرازي (روى له البخاري في التعاليق وروى له مسلم والأربعة)، وزافر بن سليمان الإيادي أبو سليمان القهستاني (روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه)، والزبير بن عدي الهمداني اليامي أبو عدي قاضي الرَّي (روى له الستة)، وشيخ

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٥٧.
(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب،ج٩، ص٣٠.



الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن أحمد الأنصاري الهروي، وقد ذكر أنَّه يحفظ عشرة آلاف حديث بالإسناد، وكان يسرد الحديث في مجالسه بالإسناد، وعبد الكريم بن محمد السمعاني وغيرهم كثير؛ وبعد الاستقراء لكتاب ابن حجر (تهذيب التهذيب) وجدت أنَّ مَن كان من أهل الرَّي من الحديث؛ فبلغ العدد بعد الاستقصاء خمسين راوياً، روى لهم أصحاب الكتب الستة (كلهم أو بعضهم).

وكان لهؤلاء العلماء أثر كبير في علم الحديث (رواية ودراية) في الرَّي ابتداءً، ثم خارجها في أنحاء الدولة الإسلامية، فذاع صيتهم وانتشر علمهم، وأصبحت مؤلفاتهم من أمَّهات الكتب في علم الحديث، فبَرعُوا في الحديث رواية ودراية، وصنَّفوا فيه أمَّهات الكتب، بل وفي أعقد موضوعاته وأدقِّها؛ ألا وهو علم العلل، فمَن يُطالع كتبهم يجد فيها نفَس العلماء، وتمحيص المسائل، وقد أصبح رأي علماء أهل الرَّي من الآراء المعتمدة في علم الحديث، ومصنفاتهم من أعمدة علم الحديث خاصة في العلل والجرح والتعديل.

ولعلَّ بعض علماء مدينة الرَّي بشكل خاص كأبي زرعة، وأبي حاتم، وابن وارة، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، والدولابي، كان لهم نتاج ملموس في علم الحديث، من حيث المصنفات والأقوال والسؤالات والأثر العلمي الحديثي، فهم مَنْ وَصَلَتْ إلينا كتبهم مِنْ بين الرازيين العلماء ممَّن ذكرنا سابقاً، ومنهم مَن أثبت العلماء لهم مصنفاتٍ كسهل بن زنجلة وغيره من علمائها، ولكنَّ مصنفاتهم لم تصلنا.

عنايتهم بعلوم الحديث (رواية ودراية).

اعتنى علماء الحديث بشكل عام بعلم الحديث دراية، لأنَّه أوَّل ما يطالع الناظر إلى الحديث، فسلسلة الإسناد من حيث الرواة، وأدوات الرواية

يختصُّ بها علم الحديث دراية، ومن هذا العلم تتفرَّع منه علوم أخرى، كان لأهل الرَّي نتاج فيها؛ ثم كان لهم الأثر من خلال ذلك في سائر علوم الحديث، ونذكر هنا بعضاً مباحث علوم الحديث التي ترك أهل الرَّي بصمة فيها من خلال وضع القواعد العامة في هذه العلوم، ومدى أثرهم فيها، أو من خلال التصنيف في هذا العلم:

علم الجرح والتعديل:

وهو علم يبحث فيما ورد في شأن رواة الحديث من حيث التوثيق أو التضعيف، وقد بَرَعت فيه مدرسة الرَّي، وأضافوا فيه إضافات علميَّة في مجال الجرح والتعديل، من حيث المصنَّفات، ومن حيث القواعد العلمية، وبيان حال كثير من الرواة وأحكامهم، وأحكام مروياتهم، ونذكر هنا كتابين في الجرح والتعديل عند مدرسة الرَّي وهما (الجرح والتعديل) و(سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي).

- **كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم**، ويُعَدُّ من أهمِّ الموسوعات الحديثية التاريخية التي جمعت أقوال العلماء في الرواة، وهو محقق في تسع مجلدات، جمع فيه عبد الرحمن بن أبي حاتم ما يقارب ترجمة عشرين ألف راوٍ.

وهذا الكتاب صَنَّفه بعد النظر في كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري، وتصنيف كتابه (بيان خطأ الإمام البخاري في تاريخه)، فزاد على البخاري ونقص، وانتقد، وسؤالاته لأبيه وأبي زرعة وغيرهم من العلماء؛ فوضع كتابه (الجرح والتعديل).

ومما يدلُّ على عنايتهم بالجرح والتعديل؛ ما ظهر من أسئلتهم، وأسئلة التلاميذ لهم، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي في الجرح والتعديل؛ تدل على سعة علم أبي زرعة ودقّة ملاحظته وسبره للحديث النبوي، فصنِّف في هذه السؤالات مجلداً كبير[1].

([1]) وهو كتاب (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي) تحقيق: د سعدي الهاشمي.

وقد بَرَع أهل الرَّي في علم الجرح والتعديل، وكان أبو زرعة وأبو حاتم – في نظرهم– أَولَى من البخاري في هذا الشأن، فكانا يخالفان البخاري في أكثر من موضع، وكان ابن أبي حاتم يذكر المخالفة في كتابه (الجرح والتعديل)، فهم يستدركون على البخاري، وابن أبي حاتم ربما يستدرك عليهم أحياناً.

وقد ألَّف كتابه (الجرح والتعديل) في حياتهما وأمليا عليه الكتاب، ثمَّ زاد عليهما في الأحكام من خلال أقوال العلماء الآخرين، ويروى في قصَّة تأليف كتاب الجرح عن أبي أحمد الحاكم[١] الكبير قوله: كنت بالرَّي وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حُمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يُستغنى عنه، ولا يُحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأَقْعدا عبد الرحمن، يسألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه، ونَقَصَا[٢]، أي صنعوا على منواله، ولكنَّهم لم يلتزموا به، وبمنهجه، بل ابتكروا منهجاً جديداً.

والناظر لكلام أبي أحمد الحاكم يلحظُ عليه أشياء يفرِّق بها بين الكتابين من حيث المنهج والمادة:

١– اكتفى أبو أحمد الحاكم بالنظرة السطحيَّة، وبمجرد سماعه بعض التراجم من كتاب الجرح والتعديل؛ فأطلق حكمه عليه دون تمييز للاختلاف بينهما.

---

(١) أبو أحمد الحاكم محدث خراسان محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي صاحب التصانيف، وصاحب كتاب الكنى وغيرها من المصنفات، – (285 هـ -378هـ)، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١٢٢.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١٢٣.

٢- كان ردُّ ابن عبدويه الورَّاق على قدر علمه، وليس على قدر الواقع العلمي والتمييز بين الكتابين، من خلال المنهج، وعدد التراجم، والزيادات العلميَّة على كتاب البخاري.

٣- يختلف كتاب ابن أبي حاتم بعدَّة أمور عن كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري، ومن هذه الأمور:

- عدد تراجم كتاب (التاريخ الكبير) في النسخة المطبوعة التي بين أيدينا بلغت تراجمها (١٣٣٠٨) وهي من تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في حيدر آباد- الهند، وذكر الحاكم أن كتاب البخاري على أربعين ألف ترجمة تقريباً لرواة الحديث كما قال: (وأخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي -رحمنا الله وإياه- إنه قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب التأريخ لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة، والذين يصحُّ حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج، ولا يبلغ عددهم، أكثر من ألفي رجل وامرأة)[١]، أمَّا عدد تراجم كتاب ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل) فقد ذَكَر الشيخ المعلمي اليماني أنَّ الكتاب فيه قريب من عشرين ألف ترجمة، وقد بلغت تراجمه في النسخة المطبوعة بتحقيق المعلمي اليماني (١٨٠٤٠) ترجمة، أي أنه اشتملت على زيادات بالنسبة لكتاب البخاري.
- كانت تراجم البخاري تخلو في أغلبها من أحكام الجرح والتعديل، أمَّا ابن أبي حاتم فقد ذكر الجرح والتعديل لأغلب الرواة.
- لم ينقل البخاري أحكام غيره في كتابه على الرواة وإنَّما رأيه الخاص فقط؛ وفي حال بيانه حكم الراوي جرحاً وتعديلاً، أمَّا ابن أبي حاتم فقد

---

(١) الحاكم (٤٠٥هـ)، محمد بن عبد الله بن حمدويه، المدخل إلى الصحيح، تحقيق : د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ١١١.

نقل كلام العلماء في معظم الرواة؛ وتتبَّع ابنُ أبي حاتم نصوصَ الأئمة، فأخذ عن أبيه وعن أبي زرعة، ثمَّ عن أبيه ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن على الفلاس، وممَّا قاله باجتهاده، ومما يرويه عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ويحيى بن سعيد القطان، مما يرويانه عن سفيان الثوري وشعبة، وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أيضاً وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي بن المديني مما يقوله باجتهاده، ومما يرويه عن سفيان بن عيينة، وعن عبد الرحمن بن مهدي، وعن يحيى بن سعيد القطان، عدا عن إبدائه رأيه في بعض الرواة، وقد حاول استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة إلى عصره، وينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة أو المكاتبة، ولهذا نجد كتابه أشبه بموسوعة للجرح والتعديل، تختلف كليَّاً عن كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري.

- سار ابن أبي حاتم على سير البخاري في ترتيب الكتاب، على الحروف الأبجدية، حسب الحرف الأول، ولكنَّه اختلف من حيث المنهج، في بيان حال الراوي، وترجمته.
- صحّح ابن أبي حاتم بعض الأوهام التي وقعت للبخاري في بعض الرواة، كالأسماء والكنى والنسب، ونقل ذلك عن والده وعن أبي زرعة الرازي.
- ذكر ابن أبي حاتم لكتابه مقدمة حافلة في علم الجرح والتعديل، جاءت في المجلد الاول كاملاً، ثم جاءت مقدمة أخرى في ثمانٍ وثلاثين صفحة من المجلد الثاني، وهذه المقدمة التي وضَّحت كثيراً من قواعد علم الجرح والتعديل، وما نجده فيها لا نجده في غيرها من الكتب، وقد خلا كتاب التاريخ للبخاري من مثل هذه المقدمة الحافلة.
- يُعدُّ كتاب ابن أبي حاتم من أعمدة ومصادر كتب الجرح والتعديل بشكل عام، ولهذا نجد المزِّي يصرِّح بقوله: (واعلم: أنَّ ما كان في هذا الكتاب

من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك، فعامَّتُه منقول من كتاب"الجرج والتعديل" لأبي محمد عبد الرحمن بن أَبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ، ومن كتاب"الكامل" لأبي أحمد عَبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ، ومن كتاب"تاريخ بغداد" لأبي بكر محمد بن علي البغدادي)[1].

ابتكارهم لمراتب الجرح والتعديل:

تُعدُّ مراتب الجرح والتعديل ميزاناً يُوزن به الرواة، ومن خلاله يُعرف ضبط الراوي وحال روايته؛ من حيث القبول والردِّ، وجاءت هذه المراتب بشكل وصياغة جديدة مبتكرة من مدرسة الرَّي.

ونجد أنَّ أهل الرَّي قد اشتغلوا وبرعوا في علم الجرح والتعديل، وصنَّفوا فيه المصنفات، فكان لهم قصب السَّبق فيها، ومَن جاء بعدهم إمَّا سار على منهجهم، أو خالفهم في عدد المراتب، أو زاد في ألفاظها دون مخالفة، فمراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم في كتابه (الجرح والتعديل) تختلف عن غيره، من حيث عدد المراتب، ومن حيث ألفاظها.

وبشكل عام يمكننا القول إنَّ مراتب الجرح والتعديل استقرَّت في نهاية الأمر على مذهبين أو تقسيمين؛ مراتب ابن أبي حاتم، ومراتب ابن حجر العسقلاني والسخاوي، حيث ذكر ابن أبي حاتم تلك المراتب في كتابه وكانت من ابتكارات وإبداعات الرازيين، فابن أبي حاتم يُعَدُّ أوَّل مَنْ وَضَع للرواة مراتب خاصَّة، تُبيِّن حالهم في الجرح والتعديل، وذكرها في مقدمة كتابه، وكانت هذه المراتب بناءً على سبره لمصلحات والده وأبي زرعة، ثمَّ العلماء الذين نقل عنهم أقوالهم في (الجرح والتعديل) كالإمام أحمد وابن المديني وابن معين، وأقوالهم في الرواة، حيث يظهر أنَّه نظر إلى مصطلحاتهم ومعانيها، ثمَّ اجتهد في ذلك في حياة والده وأبي زرعة، وجعل ابن أبي حاتم مراتب للرواة في الجرح والتعديل[2]، وذكر ابن أبي حاتم هذه المراتب فقال: (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتبٍ شتَّى وإذا قيل للواحد:

- إنَّه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص١٥٢.

(2) لإجراء المقابلة بين ألفاظ العلماء ومراتبهم ينظر للملحق الثاني نهاية الكتاب.

- وإذا قيل له: إنَّه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو مَّمن يكتب حديثه ويُنظر فيه وهى المنزلة الثانية.
- وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنَّه دون الثانية.
- وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.
- وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.
- وإذا قالوا: ليس بقوى فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه ألا أنَّه دونه.
- وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.
- وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة)[1]، وهي مراتب جديدة لم يسبقها إليه أحد؛ كقاعدة واضحة في مراتب الجرح والتعديل في مصنَّف خاصٍّ.

- ثمَّ جاء أبو بكر الخطيب فنقل كلام ابن أبي حاتم، وقال قبل ذلك: (فأمَّا أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو: ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو: ساقط)[2].
- ثم جاء الحافظ ابن الصلاح وذكر المراتب في النوع الثالث والعشرين: معرفة صفة من تقبل روايته ومن تردُّ روايته: (المسألة الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: فِي بَيَانِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَدْ رَتَّبَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فَأَجَادَ وَأَحْسَنَ، وَنَحْنُ نُرَتِّبُهَا كَذَلِكَ، وَنُورِدُ مَا ذَكَرَهُ، وَنُضِيفُ إِلَيْهِ مَا بَلَغَنَا فِي ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى)[3]، فذكر أنَّ ابن أبي حاتم

([1]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٧.
([2]) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص٢٢.
([3]) ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُوْرِيُّ، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص١٢٢.

اعتبرالأحكام الأربعة في المراتب، وجعل الاحتجاج لمن دلّ وصفه على توفر الصدق والضبط فيه، وهي مرتبة واحدة، وجعل آخر مراتب التجريح: الترك لمن سقطت عدالته، أو وُصف بما يدلُّ على وهائه الشَّديد، وأما المراتب بين هاتين المرتبتين، فقد جمع بينها في حكم الكتابة، ثم جعل لبعضها حكم النظر، ولبعضها حكم الاعتبار، مع تفاوت ما بينها في ذلك.، فذكر كلام ابن أبي حاتم، وزاد ألفاظاً يستعملها النقاد، لكنَّه لم يُدخل هذه الألفاظ في المراتب، وإنَّما ذكرها مرسلة اكتفاء بوجود نظائرها في المراتب التي عدَّها ابن أبي حاتم[1].

- ثم جاء الحافظ الذهبي، فتابع التقسيم الرباعي في مراتب التعديل، مع إضافة صيغة التكرير للتوثيق، ورتب ألفاظ التجريح في خمس مراتب[2].
ثم جاء الحافظ زين الدين العراقي، فتابع الحافظ الذهبي في تقسيماته، ولكنَّه تردَّد في تقسيم مراتب التعديل على أربع أو خمس مراتب[3].
- وأما الحافظ ابن حجر، فلم يسرد المراتب في (شرح النخبة)، بل اقتصر على أرفع مراتب التعديل وأدناها، وأسوأ مراتب التجريح وأسهلها، ولكنَّه فصَّلها في مقدِّمة كتابه (تقريب التهذيب).
- ثم جاء الحافظ السخاوي، فضمَّ هذه الزيادات، وانتهت عنده المراتب إلى ستٍّ في حالتي التعديل والتجريح[4].

---

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٢٢ وما بعدها.

(2) الذهبي (٧٤٨هـ)، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، ج١، ص٤ وما بعدها.

(3) العراقي (٨٠٦هـ)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ج١، ص١٢٠.

(4) السخاوي (٩٠٢هـ)، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية – لبنان، ط الأولى، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٣٦١ وما بعدها.

وأما الأحكام، فقد بقيت على الحال التي ذكرها ابن أبي حاتم، فبعض هؤلاء لم يذكر الأحكام أصلًا، وبعضهم تابع ابن أبي حاتم في تعليق الأحكام بمراتبها، بحيث كانت الزيادات في المراتب تُعطَى أحكامُها بمراعاة ما جاء في كلام ابن أبي حاتم.

وفي نهاية المطاف قسَّم ابن حجر والسخاوي تلك المراتب إلى إثنتي عشرة مرتبة، ستَّة في التعديل وستَّة في الجرح[1]، إلا أنَّ تلك الزيادات التي زادها المتأخرون في المراتب لا تُعَدُّ من المقاصد والأهداف في الظاهر، والغالب فيها مراعاة التوكيد في الصيغة، وتدور في فلك مراتب ابن أبي حاتم، نحو مرتبة (أوثق الناس)، ومرتبة (لا يُسأل عن مثله)، ومرتبة (ثقة ثقة)، وهي ثلاث مراتب عند ابن حجر والسخاوي فوق مرتبة (ثقة)، فلمَّا كان ابن أبي حاتم قد ابتدأ بمرتبة (ثقة)، صارت المرتبة الأولى عنده تحلُّ رابعة عند ابن حجر والسخاوي، وبهذا يتبيَّنُ لنا مدى براعة ابن أبي حاتم والرازيين في ابتكار هذه المراتب، وتوصيف عامٍّ للرواة، يستطيع الباحث معرفة حال رواية كل راو للحديث والحكم عليه.

منهج الرازيين في الجرح والتعديل:

قبل البَدْءِ في بيان منهج علماء مدينة الرَّي في الجرح والتعديل؛ لا بُدَّ من الوقوف عند كلام العلماء حول مسألة اختلاف الجرح والتعديل فيما بين علماء الجرح والتعديل، ثمَّ في مسألة إطلاق منهجٍ عامٍّ على إمام منهم.

ورد عن المتقدمين في هذه المسألة عدَّة أقوال حريٌّ بنا الوقوف عندها، حتى لا يُحكم على العلماء شيء هُم براء منه، ولا يمثِّل حالهم بشكل دقيق، فقد يختلف حكم العالم من وقت لآخر؛ حسب ما يصل إليه من العلم بحال الراوي، أو تغيُّر حال الراوي في الرواية.

وفي مسألة الحكم على علماء الجرح والتعديل في اختلافهم قال الترمذي حول ذلك: (وقد اختلف الأئمة في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في

---

(1) ابن حجر، مقدمة تقريب التهذيب، ص١٧.

سوى ذلك من العلم..، ثمَّ ذكر أمثلة)[1]، وقال المنذري: (واختلاف المحدِّثين في الجرح والتعديل، كاختلاف الفقهاء، كلُّ ذلك يقتضي الاجتهاد)[2]، وقال الصنعاني: (قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيُضعِّف حديثاً، وهذا يُصحِّحه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخر يعدِّله، وذلك ممَّا يُشعر أنَّ التصحيح ونحوه، من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء)[3].

ومن خلال ما سبق نرى أنَّ مسألة الاختلاف بين العلماء في الجرح والتعديل هو أمر نسبي اجتهادي، قد يختلف فيه العلماء كاختلاف غيرهم في العلوم الاجتهادية الأخرى، ومسألة اطلاق حكم عامٍّ على منهج عالم مُعيَّن قد لا يكون أمراً مُطَّرِداً في سائر أحكامه، والناظر إلى بعض أحكامهم، ووَرَعِهِم في إطلاق الأحكام يجد ذلك واضحاً، وهو جليٌّ واضحٌ في أقوال العلماء المتقديمن خاصة، ومنهم الرازيين كأبي زرعة وأبي حاتم الرازي وابنه، وعلى سبيل المثال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود عند ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه فقال حديث صحيح[4]، وإبراهيم بن محمد المدني؛ قال: سألت أبي عنه فقال لا أعرفه والحديث الذي

---

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، فصل في أقسام الرواة من حيث الاختلاف فيهم وتراجم كل قسم، ج١، ص٢٠١.

(2) المنذري (٦٥٦هـ)، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، جوابه على أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الأولى، ١٤١١هـ، ص٨٣.

(3) الصنعاني (١١٨٢هـ)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق: صلاح الدين مقبول، الدار السلفية – الكويت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ص١٣.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٧٨.

رواه عن الزهري خطأ[1]، ومثل هذه الأحكام التي تدلُّ على ورع أبي حاتم ودقَّته في حكمه، وأمثلة ذلك كثيرة في أقواله[2].

وقد تميَّزت مدرسة الرَّي في علم الجرح والتعديل ونقد الرجال، على تفاوتٍ بينهم في نسبة كلام كل واحد منهم في الرجال من حيث الكثرة والقلَّة، فأبو زرعة وأبو حاتم كانوا من أكثر العلماء الذين نقدوا أغلب الرواة، ويظهر ذلك جليَّاً في الكتب التي نقلت أقوالهم، ككتاب ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، عدا عن نقل العلماء كلامهم في كل كتب الجرح والتعديل بعدهم، والاعتماد عليها.

وبعد أبي زرعة وأبي حاتم يأتي الدولابي وهو من الأئمة الذين اعتمده العلماء في حكمهم على الرواة، ونقلوا أقواله، وقد عدَّه الذهبي والسخاوي من المتكلمين في الرجال[3]، ويأتي بعدهم في الكلام على الرجال ابن أبي حاتم، ففي كتابه (الجرح والتعديل) نقل أقوال أبيه وأبي زرعة، وكان يظهر رأيه أحياناً، وكثيراً ما يكتفي برأي والده وأبي زرعة، أو أقوال غيرهم من العلماء في هذا الميدان كالإمام أحمد وابن معين وابن مهدي.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣١.

(2) عند تتبع مصطلح (لا أعرفه) عند أبي حاتم وأبي زرعة ثمَّ بيان حال بعض مرويات الرواة دون بيان حالهم؛ نجد في كتاب ابن أبي حاتم نقلاً عنهما قرابة مئتين وثمانين راوياً أطلق عليهم هذا المصطلح.

(3) السخاوي (٩٠٢هـ)، محمد بن عبد الرحمن، المتكلمون في الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الثالثة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ص١٠١.

وفي المرتبة الأخيرة من الرازيين يأتي محمد بن وارة من حيث قلة الكلام في الرواة، فقد تكلَّم في القليل من الرواة[1]، وكذلك أقوال جرير بن عبد الحميد جاءت قليلة جداً.

وقد ذكرهم الذهبي في كتابه (ذِكر من يُعْتمد قوله في الجرح والتعديل)، فعَدَّ من علماء الرَّي هؤلاء، ووقفنا على بعض الأقوال صرَّح بها جرير بن عبد الحميد، أمَّا باقي علماء الحديث في مدينة الرَّي فلم يصلنا شيء من مصنفاتهم، ولم يُنقل إلينا شيء من أقوالهم وآرائهم النقدية، كذلك لم يذكرهم الذهبي والسخاوي في المتكلمين في الرجال خلال ذكرهما لعلماء الجرح والتعديل، والمتكلمين في الرجال، وإنْ كان ذكرهم لعلماء الجرح والتعديل أغلبي، وليس على سبيل الاستقصاء، فنجد كثيراً من علماء الجرح والتعديل ممَّن تُنقل عنهم أقوالهم في الجرح والتعديل لم يذكرهم الذهبي والسخاوي، وإنما كان يقول الذهبي عقب ذكره بعض العلماء في كل طبقة: فلان وفلان وطبقتهم.

ونُنَبِّه هنا: إن كان وَصَفُنا لمنهج مَنْ ذكرنا من العلماء الذين نُقلت إلينا أقوالهم ومصنفاتهم، هذا لا يعني التعميم على باقي علماء المدرسة، إنما نحاول وصف منهج من وَقَفْنا على أقوالهم، ووصف العلماء لبعضهم.

---

(1) تتبعت أقوال ابن وارة وحكمه على الرجال في تهذيب التهذيب فبلغت قرابة ستة عشر موضعاً، فقد نقل ابن حجر أقوال ابن وارة في حكمه على الرواة، يُنظر على سبيل المثال: (تهذيب التهذيب، ج٣، ص٩/ ج٤،ص٧٢/ ج٤،ص٢٥٤/ ج٥، ص٦١/ ج٥، ص٢٥٣/ ج٦، ص٥/ ج٦، ص١٦/ ج٦، ص٣٢٠/ ج٧، ٢٩/ ج٧، ص٣١٤/، ج٨، ص٨٨/ ج٨، ص٩٩/ ج٩، ص١١٥/ ج٩، ص٣٥٨/ ج١١، ص٢٣/ ج١١، ص٤٣). ومنها ما صرَّح برأيه فيها، ومنها ما نقله عن غيره من أحكامهم على الرواة، وكذلك نقل الذهبي أقواله في بعض هؤلاء الرواة في كتابه (ميزان الاعتدال)، كحُكْمه على عمرو بن هاشم البيروتي؛ قال فيه: ليس بذاك، ومحمد بن الفضل السدوسي (عارم، شيخ البخاري) حيث قال فيه: حدثنا عارم الصدوق الأمين، وهشام بن عبد الملك الحمص؛ قال فيه: وقال ابن وارة: حدثنا أبو الوليد، وما أرانى أدركت مثله، وهب بن راشد المصري، قال أبو حاتم: محلُّه الصدق، وفضَّل ابنُ وارة عليه عنبسة بن خالد.

ومن خلال تتبُّع كلام العلماء القدماء في وَصْفِ منهج كلٍّ واحد منهم نجدُ تبايناً في وصف منهج علماء مدرسة الرَّي، تبايناً بين الوصف وبين الواقع نحاول الوقوف عليه هنا.

مرَّ معنا تصريح جرير بن عبد الحميد بترك الرواية عن القدرية وعمَّن قال بالرجعة والتشيع (كما صرَّح بتركه الرواية عن ابن جريج) [1]، وكان لا يرى بأخذ الحديث عن الراوي المغفَّل، والراوي الذي لا يُعرف بالحديث كما صرَّح بذلك في ركين بن عبد الأعلى[2]، فهو يميل إلى التشدد بوصفه يرى ترك رواية المبتدعة عموماً، رواية المغفل.

أمَّا أبو زرعة وأبو حاتم فد تفاوتت عبارات العلماء فيهم، نقف هنا مع بعض عبارات العلماء في وصف منهجهما ثمَّ نحاول التوفيق بين الأقوال والواقع النقدي.

قال الذهبي في ذلك: (يُعْجِبُنِي كَثِيْراً كَلاَمَ أَبِي زُرْعَةَ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ، يَبِيْنُ عَلَيْهِ الوَرَعُ وَالمَخْبَرَةُ، بِخِلاَفِ رَفِيْقِهِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ جَرَّاحٌ)[3].

قال ابن تيمية: (وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَأَبُو حَاتِمٍ يَقُولُ مِثْلَ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ وَذَلِكَ أَنَّ شَرْطَهُ فِي التَّعْدِيلِ صَعْبٌ وَالْحُجَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِ لَيْسَ هُوَ الْحُجَّةَ فِي جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ)[4].

وذكر الذهبي أنه قد عُلِمَ تعنُّت أبي حاتم في الرجال[5]، وقال في موضع آخر: (إِذَا وَثَّقَ أَبُو حَاتِمٍ رَجُلاً فَتَمَسَّكْ بِقَولِهِ، فَإِنَّهُ لاَ يُوَثِّقُ إِلاَّ رَجُلاً

---

(1) ينظر: ص٤٧ في ترجمته وتصريحه بترك الرواية عن ابن أبي نجيح (لقوله بالقدر)، وجابر الجعفي (لقوله بالرجعة)، وابن أبي جريج (لكثرة زوجاته، وربما مجيئهن من زواج المتعة).

(2) ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٤٦٣.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٧٦.

(4) ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء، ط الثالثة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٨.

صَحِيْحَ الحَدِيْثِ، وَإِذَا لَيَّنَ رَجُلاً، أَوْ قَالَ فِيْهِ: لاَ يُحْتَجُّ بِهِ، فَتَوَقَّفْ حَتَّى تَرَى مَا قَالَ غَيْرُهُ فِيْهِ، فَإِنْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ، فَلاَ تَبْنِ عَلَى تَجْرِيْحِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ مُتَعَنِّتٌ فِي الرِّجَالِ، قَدْ قَالَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ رِجَالِ (الصِّحَاحِ): لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَيْسَ بِقَوِيٍّ، أَوْ نَحْو ذَلِكَ)[1].

وذكر ابن حجر أن أبا حاتم عنده عَنَتٌ[2].

والمتامِّل في كلام علماء الجرح والتعديل واختلافهم في الأحكام يجد ذلك منتشراً، ولا يمكن تعميم الحكم على العالم في منهجه وأحكامه، فَمن يوصف بالعَنَت: ربَّما يُعَدِّل بعض الرواة، ويجرحهم المتساهل أو المتوسط، كالرواية عن علي بن المديني، فقد رضيه أبو حاتم وروى عنه، ولم يقبل أبو زرعة الرواية عنه، وقد ذكرنا سابقاً أن علماء الجرح والتعديل يختلفون في اجتهادهم كما يختلف أهل الفقه أو أهل التفسير، وقد ضعَّف العلماء بعض رجال الصحيحين، ومع ذلك قَبِلَهُم البخاريُّ ومسلمٌ وأخرجوا لهم في الصحيح، فالمسألة اجتهادية، ولكن الناظر إلى أقوال أبي حاتم ومنهجه لا يرى فيه التشدد المذكور عنه، فمن ورعه أحياناً يقول في الرازي: لا أعرفه، ولكن أحاديثه صحيحة، أو يقول: لا أعرفه ولكن أحايثه غير صحيحة، أو غير مستقيمة.

ومسألة أخرى نراها عنده ولا تدلُّ على تشدده وهي: قبوله روايات كثير من أهل البدعة، فإنْ كان متشدداً كيف يقوم بتوثيق مثل هؤلاء؟ فالسير في طريق مَن وصفه بالتشدد على إطلاقه ليس صحيحاً.

وللمقارنة بين منهجه المعتدل ينظر في كثير من الرواة في كتب الجرح والتعديل، على سبيل المثال عبدالحميد بن سُلَيْمان الخزاعي، فقال فيه: ليس بقوي، وقال جرير بن عبد الحميد: فليح (أخوه) أقوى منه، أما باقي العلماء فقد قالوا فيه: ضعيف، ليس بثقة، ليس بشيء[3].

([1]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٦٠.
([2]) ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٤٤١.
([3]) المزي، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٤٣٦- ص٤٣٧.

فالمتأمل في منهجه لا يرى فيه تشدُّد، إنَّما حكمه ينطبق على حال الراوي عموماً على حسب حاله في العدالة والضبط.

أمَّا أبو زرعة فقد تقدَّم وَصْف العلماء له بالتوسُّط، وعدم التشدُّد، ويظهر ذلك من خلال ألفاظه ومنهجه في نقد الرجال فهو في الغالب لا يخالف جمهور العلماء في حكمه على راوٍ، كذلك كانت عباراته متوسطة ولا تشدُّد فيها، وممن يوصف بالاعتدال ابن وارة؛ فلم أقف على مَنْ وَصَفه بالتشدُّد، ومن خلال تتبعي لأقواله وَجَدت فيها اعتدالاً في وصف الرواة وأحوالهم، ولا يخالف العلماء في حكمٍ، ولم يتكلم في كثير من الرواة، ولكن العلماء اعتمدوا أقواله في الرواة ونقلوها.

وكان الدولابي من المعتدلين فقد ذكر في كتابه الكنى أحكامه على قرابة أربعين راوياً، ومن خلال النظر في أحكامه وأقواله لا نجده يخالف العلماء في أحكامه إلا نادراً، إنما كان يميل إلى التوسط والاعتدال[1].

أمَّا ابن أبي حاتم، فهو من المعتدلين، فلم يُنقل عن أحد من العلماء وصف أحدهم بالتشدُّدِ، فقد كان كثيراً ما ينقل الأقوال عن العلماء، ويتخيَّر ما يراه مناسباً لحال الراوي، ويسكت على النقول ولا يعقِّب على أغلبها، وكان الرجل ذا خبرة واسعة في هذا الشأن، إلا أنَّه كان يلتمس آراء مشاهير العلماء ليتخلص من التَّبعةِ والله أعلم، وقال في بيان منهجه: (وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخراً بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحكِ عن قوم قد تكلَموا في ذلك لقلَّة معرفتهم به، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاقَ به، وأشبهه من جوابهم، على إنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب على

---

(1) القضاة، ظلال، كتاب الكنى والأسماء- دراسة منهجية نقدية، ص٧٠.

كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى)[1].

فنلاحظ موافقته لآراء كبار العلماء دون أن يخالفهم في أحكامهم، وخاصَّة نقله عن أربعة علماء: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم.

والمُطالع لكتبه في الجرح والتعديل يرى ذلك واضحاً، ونقف مع بعض الأمثلة التي تبيِّن شيئاً من منهجه ومنهج والده وأبي زرعة، ونحاول بيان أقوالهم الثلاثة في بعض الرواة.

- إسماعيل بن يحيى بن كيسان الرازي رفيق أبي مسعود أحمد بن الفرات، روى عن عبد الرزاق والمقري، سمعت(القائل ابن أبي حاتم) منه وهو صدوق، قال: وسئل أبو زرعة عنه فأثنى عليه ونسبه إلى الصدق[2].

نرى هنا في هذا المثال: تصدير ابن حاتم رأيه أولاً بناء على معرفته الشخصية بالرواي، ومعرفته به، ثم روايته عنه، ثمَّ أردف برأي أبي زرعة فيه.

- إسحاق بن إبراهيم العجلي، ختن سلمة بن الفضل، روى عن: سلمة بن الفضل، وعن عبد الله بن عبد العزيز العمري، روى عنه: حسن بن علي بن مهران المتوثي الملاكسي، ومحمد بن منصور القهستاني المعروف بأبي طالوت، سمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن معين وذكر إسحاق ختن سلمة فأثنى عليه خيراً، سمعت أبي يقول: هو المقدَّم من أصحاب سلمة بن الفضل[3].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٨.
(2) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٠٨.

ونرى هنا: ذكر أسماء مَن روى عنهم، ثم مَن روى عنه، وذكر بعدها النقل عن أبن معين بواسطة والده أب حاتم، ثمَّ ختم برأي والده فيه، والمقارنة بين أقران هذه الراوي.

- حازم بن جرير بن حازم، روى عن أبيه، روى عنه يزيد بن هارون سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: لا أعرفه بالرواية[1].

ونرى هنا عدم ذكر قولٍ لأحد من العلماء فيه، سوى قول والده بعدم معرفة هذا الراوي، غير إنه لم يقل عنه مجهول.

- الحسن بن على الهاشمي النوفلي، روى عن: عبد الرحمن الأعرج، روى عنه: سلم بن قتيبة وابنه أبو حفص الشاعر سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: ليس بقويٍّ، منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى ثلاثة أحاديث، أو أربعة أحاديث، أو نحو ذلك مناكير[2].

وهنا نرى مسألة تركيب الألفاظ عند أبي حاتم الرازي، ثمَّ ختمها بقوله مناكير، وعدم تعقيب ابن أبي حاتم عليه، ومما يفهم هنا أنَّ هذا الراوي يروي المناكير، ولا يعتمده الرازيون في الرواية.

- أم حكيم ابنة الزبير بن عبد المطلب، ضباعة نا عبد الرحمن نا على بن الحسن قال: سمعت أحمد يذكر عن الشافعي قال: أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب هي ضباعة[3].

نرى هنا ذكره للنساء نهاية الكتاب، ويذكر اسمها إنْ اشتهرت بكنيتها، غير إنه لا يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً.

- **كتاب (الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي).**

وهو عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازيين –رحمهما الله– مما سألهما عنه وجمعه وألَّفه أبو عثمان سعيد بن

---

(1) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٣، ص٣٧٩.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٠.

(3) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٩، ص٤٦٢.

عمرو بن عمار البرذعي الحافظ، وهو كتاب حافل من مجلَّدين، ينقل فيه البرذعي أقوال الرازيين في الجرح والتعديل وأغلبها عن أبي زرعة، وبيان حال الرواة، وجاء الكتاب كأسئلة وجَّهها البرذعي للرازيين، في الرواة وأسمائهم، وأحوالهم، ومثالها:

ما جاء في أوَّله من رواية الميانجي عن البرذعي قوله: (حدثني أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي قراءة علي من كتابه يوم الاثنين سنة إحدى وتسعين ومائتين بأردبيل، قال: سألت أبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم عن عبد الله بن مسلم بن هرمز قال: ليس بالقوي، قلت: سيف بن عمر قال: ضعيف الحديث، قلت: يُروى عن يحيى القطان أنه قال الإفريقي ثقة رجاله لا نعرفهم، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا يدري، ولكنَّه حدث عن عبد الله بن سعيد عن سعد بن المسيب فيمن أتى بهيمة وهو منكر، قلتُ: فكيف محله عندك قال: يقارب يحيى بن عبد الله ونحوه)[1].

وسمعت أبا زرعة وأبا حاتم يقولان : سمعنا سليمان بن حرب يقول: كتبت عن شيوخ؛ فغسلت ما كتبت عنهم بالماء ورميت به منهم[2].

وقال البرذعي مُعقِّباً: بشر بن يحيى بن حسان؟ قال: خراساني من أصحاب الرأي، كان لا يقبل العلم، وكان أعلى أصحاب الرأي بخراسان، فقدم علينا فكتبنا عنه، وكان يناظر فاحتجوا عليه بطاووس، فقال بالفارسية: يحتجون علينا بالطيور، قال أبو زرعة: كان جاهلاً، بلغني أنه ناظر إسحاق بن راهويه في القرعة، فاحتج عليه إسحاق بتلك الأخبار الصحاح، فأفحمه فانصرف ففتش كتبه فوجد في كتبه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن القزع فقال

([1]) أبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ)، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعه الإسلامية- المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م، ج٢، ص٣٢٠.

([2]) أبو زرعة الرازي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٢٢.

لأصحابه: قد وجدت حديثاً أكسر به ظهره، فأتى إسحاق فأخبره، فقال: إسحاق إنَّما هذا القزع، أنَّه يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض[1].

وهكذا يسير البرذعي في طرح أسئلته في الجرح والتعديل على أبي زرعة الرازي، ويدوِّنُها في سائر الرواة، وأحوالهم، وأحوال مروياتهم، ويُعدُّ هذا الكتاب من الكتب المهمة التي تبين مدى سعة علم الرازيين بشكل عامٍّ، وعلم أبي زرعة بشكل خاصٍّ، ومع هذا السِّفر الكبير، وكتاب الدولابي في الكنى، (إضافة لكتاب ابن أبي حاتم) يكتمل جهد الرازيين في علم الجرح والتعديل الذي وصل إلينا، وتلقَّته الأمَّة بالقبول في ميدان علم الجرح والتعديل.

موقفهم من أهل البدعة والفرق في الجرح والتعديل:

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الحكم على رواية أهل البدعة، وحكم الرواية عنهم، وجاء ذلك في ثلاثة آراء: الرأي الأول: منع الرواية عنهم مطلقاً، وإن لم يكفَّروا ببدعتهم، ونقل ذلك عن الحسن البصري، وابن سيرين، ومالك بن أنس، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، وابن عيينة، والحُميدي، والقاضي أبي بكر الباقلاني وأتباعه[2].

تتلخص أدلَّتهم بثلاثة أسباب: الأول: لِكُفر أهل الأهواء وفسقهم (وفي الأمر خلاف مشهور).

الثاني: الإهانة لهم وهجرانهم، وعقوبة لهم بترك أخذ روايتهم، وإن لم يُحكم بكفرهم أو فسقهم.

الثالث: الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، لا سيَّما إذا كانت الرواية ممَّا تعضد بدعته وتقوِّيها[3].

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قال: نا عمرو بن خالد الحراني نا زهير بن معاوية نا محرز أبو رجاء وكان يرى رأى القدر فتاب منه فقال: لا

---

(1) أبو زرعة الرازي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٤.

(2) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٦.

(3) ابن رجب الحنبلي، المصدر السابق، ج١، ص٣٥٧.

تروووا عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنَّا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها، ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس، قال زهير فقلت له: كيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال: هو ذا أخرجهم الأول فالأول، وعن الحسن البصري قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء [١].

وقد نُقل عن علي بن حرب قوله: من قَدِرَ أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سُنَّة، فإنَّهم يكذبون، كلُّ صاحب هوى يكذب ولا يبالي[٢].

الرأي الثاني: رَخَّص بعض العلماء في جواز الرواية عنهم بشرطين:

١- أن لا يكون ممَّن كُفِّر ببدعته.

٢- أن لا يكون ممَّن اتُّهم بالكذب.

وكان ممَّن تبنَّى هذا الرأي الإمام أبو حنيفة، والشافعي، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعلي بن المديني، وهو ما سار عليه الإمام أحمد في مسنده، كذلك سار أصحاب الكتب الستة عليه، حيث نقل ابن رجب عن ابن المديني قوله: (لو تركت حديث البصرة للقدر، وحديث الكوفة للتشيُّع لخربت الكتب)[٣].

الرأي الثالث: وهو التفريق بين الراوي الداعي لبدعته، وغير الداعي لبدعته، فمنع أصحاب هذا الرأي الرواية عن المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، وأجازوا الرواية عن غيره، وتبنَّى هذا الرأي كثير من علماء الحديث مثل: عبد

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٣.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٧، وأظنُّ أنَّ عبارة ابن حرب غير مستقيمة بهذا الشكل، ربما الأصح: (من قدر أن لا يكتب إلا عن صاحب سنة فليفعل، فإنَّهم لا يكذبون، وكل صاحب هوى يكذب ولا يبالي)، والله أعلم، فقد بدأ كلامه باسم الشرط ولم تكتمل الجملة بمكوناتها من فعل الشرط وجواب الشرط، والكلام غير مستقيم ربما لسقط في التحقيق.

(٣) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٦.

الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ورُوي عن الإمام مالك في رواية أخرى عنه[1].

ونقل ابن رجب عن بعض العلماء التفريق بين الغلو في البدعة وعدم الغلو فيها، كما ترك ابن خزيمة حديث عبَّاد بن يعقوب لغلوِّه ، وترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة لأنَّه كان يُفرِطُ في التشيُّع[2] كما ذكر عنه ابن الأخرم.

وقريب من هذا مَنْ فرَّق بين البدعة المُغلَّظة كبدعة الجهمية والرفض والخارجية والقدر، وبين البدعة الخفيفة ذات الشبهة كالإرجاء، فقد نقل ابن رجب عن الإمام أحمد من رواية أبي داود عنه قوله: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية، وروى المروذي عن الإمام أحمد أنه كان يحدِّث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً، وذكر ابن رجب أنَّه لم يقف على نصٍّ للإمام أحمد في الجهمي أنَّه يُروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عامٌّ، بأنَّه لا يروى عنه[3].

ونعود إلى رأي الرازيين في روايتهم عن أهل البدعة، ومن خلال تَتَبُّع آرائهم وأقوالهم نجدُ أنَّ علماء مدينة الرَّي أغلبهم كانوا من أصحاب الرأي الثالث، وهو التفصيل بين الداعي إلى بدعته، وبين غير الداعية، إلا جرير بن عبد الحميد فقد ردَّ رواية أهل البدعة، وفي عموم البدع كانوا لا ينظرون إلى البدعة، إنما إلى حال الراوي في روايته وعدالته وضبطه، والناظر لمنهج الرازيين يجدهم كغيرهم من العلماء؛ من حيث الاجتهاد في الجرح والتعديل ضمن الإطار العام في قبول رواية الراوي الثقة العدل، وأيضاً ليست كل البدعة واحدة عندهم، فكما ذكر ابن رجب في مسألة البدعة الغلو في البدعة وغير الغلو فيها، وهناك بعض المبتدعة كانوا يتشدَّدون بها كما سيأتي، كذلك مجرد

---

(1) ابن رجب الحنبلي، المصدر السابق، ج١، ص٣٥٦.

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٣١.

(3) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٨.

الانتساب إلى مذهب معين لا يؤثر في حال الراوي إذا كان عدلاً في نفسه، ضابطاً في علمه، صحيح النقل وسليم الرواية، وكذلك ليس كلُّ مَنْ قال بقول أحد الأفكار يُنسب إليها، فربَّما يعتقد بها، ولكنَّه لا ينشرها، أو لا تؤثر في روايته، إلا مَنْ كان داعيةً إليها، أو يضع الأحاديث لأجلها ولنشرها، كذلك بعض البدع كانت تطلق على الراوي لمجرَّدِ الشك والظن، دون التأكد كمن يُرمى بالقدر ولم يثبت له ذلك، مثل محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي فقد رُمِيَ بالقدر، ووثَّقه الرازيون[١].

وبشكلٍ عامٍّ تشابهت آراء علماء مدرسة الرَّي في الرواية عن أهل البدعة، غير أن جرير بن عبد الحميد لا يقبل حديث المبتدعة عموماً – كما مرَّ معنا سابقاً في ترجمته– أمَّا أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة والدولابي وابن أبي حاتم لم يختلفوا بشكل عامٍّ في إصدارهم للأحكام على الرواة، فابن أبي حاتم ينقل آراء والده وأبي زرعة، أو غيرهم من العلماء، فيُقِرُّهم ويسكت على ما ينقله، فنجد التصريح من أبي حاتم أوبي زرعة، والإقرار من ابن أبي حاتم، وفيما يأتي أمثلة على أحكامهم على بعض الرواة من أهل البدعة والأهواء:

الرواية عمَّن قال بخلق القرآن أو وَقَف فيه:

لم يأخذ أهل مدرسة الرَّي عمَّن قال بخلق القرآن، أو بلغهم عنه ذلك من ثقة، وأكبر دليل على ذلك تركهم الرواية عن الإمام البخاري، وكذلك ترك الرواية عن علي بن المديني، قال ابن أبي حاتم: (كتب عنه أبي وابو زرعة، وترك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة، وكان أبي يروي عنه لنزوعه عمَّا كان منه)[٢]، ومن هذا النصِّ نرى أنهم اتفقوا في ترك الرواية عمَّن قال في خلق القرآن، واختلفوا فيمن رجع عنها، فهم لم يرووا إطلاقاً عن البخاري، ولكن في علي بن المديني اختلفوا عندما رجع عن قوله.

---

(١) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٣١٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص١٩٤.

ومنهم: جعفر بن عيسى بن عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري قاضي الرَّي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة فقلت ما حاله؟ قال: صدوق، سمعت أبي يقول: كتبت عنه، ثم تركت حديثه؛ لما كان يدعو الناس إليه من خلق القرآن أيَّام المحنة ببغداد[١].

روايتهم عن أهل التشيُّع:

فرَّق علماء مدينة الرَّي بين التشيُّع بغلو مع سبٍّ للصحابة، وبين من تشيَّع بغير غلو ودون سبٍّ للصحابة، فجرحوا من غالى في التشيُّع وسبَّ الصحابة، ولم يقبلوا روايته، وجرحوه بذلك، وقبلوا غير الغالي بالتشيُّع (إنْ توافرت به شروط قبول روايته)، عدا جرير بن عبد الحميد فلم يقبل رواية الشيعة عموماً.

وقال الذهبي مبيِّناً منهج العلماء في ذلك خلال ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، قال: (فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة: العدالة والاتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أنَّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة، ثم بدعة كبرى، كالرَّفض الكامل والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجُّ بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتُّقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفِهم هو من تكلَّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنه، وتعرَّض لسبِّهم، والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة،

([١]) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢، ص٤٨٦.

ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌ مُعثَّر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما)[١].

ونقف هنا مع أمثلة على ذلك ومنها أبان بن تغلب الربعي كوفي، نقل ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد وابن معين توثيقهما له، وقال: (سمعت أبي يقول: أبان ثقة صالح)[٢]، وقال الذهبي: (أبان بن تغلب [م، عو] الكوفي شيعي جلد، لكنَّه صدوق، فلنا صِدْقه وعليه بدعته، وقد وثَّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غالياً في التشيُّع، وقال السعدي: زائغ مجاهر)[٣].

نرى هنا كيف أنَّ أبا حاتم وَثَّقه ووافق على ذلك ابن أبي حاتم بنقله للأقوال في توثيقه، كذا هو رأي العلماء كما رأينا من نقل الذهبي، علماً أنه كان غالياً في التشيع.

ومنهم إبراهيم بن الحكم بن ظهير أبو إسحاق، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو كذاب، كتب عنه أبي بالري ولم يحدِّث عنه ترك حديثه[٤]، وقال الذهبي في الميزان: (إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي، شيعي جلد، له عن شريك، قال أبو حاتم: كذاب، روى في مثالب معاوية فمزقَّنا ما كتبنا عنه)[٥]، وقد ترك ابن أبو حاتم روايته لما علم عنه الكذب في الحديث، وليس في مسألة الغلو في التشيُّع.

ومنهم أحمد بن المفضل الحفري القرشي مولى عثمان بن عفان، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: كتبنا عنه، وروينا عنه، قال وسئل أبي عنه فقال: كان صدوقاً وكان من رؤساء الشيعة[٦]، وقال الذهبي: (أحمد بن المفضل [م،

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥– ص٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٩٦.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٩٤.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٧.

(٦) ابن أبي حاتم،اجرح والتعديل، ج٢، ص٧٧.

د، س] الكوفي الحفري، عن الثوري، وله عن أسباط بن نصر، وإسرائيل، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم، قال الأزدي: منكر الحديث)[١].

وهنا قَبِلَ أبو زرعة وأبو حاتم رواية هذا الراوي مع علمهما ونصِّهما على تشيعه، وأنه من كبار الشيعة ورؤسائهم، كما وافقهم على ذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم في نقله لأقوالهما واختياره لها.

ومنهم عبد السلام بن صالح الهروي أبو الصلت، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه، وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت، وقال: لا أحدِّث عنه ولا أرضاه[٢].

وسبب الردِّ هنا هو الضعف في الحديث والكذب فيه، ويظهر ذلك من خلال النظر في آراء العلماء فيه، قال الذهبي: (عبد السلام بن صالح [ق]، أبو الصلت الهروي الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد، روى عن حماد بن زيد، وأبي معاوية، وعلي الرضا، قال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وضرب أبو زرعة على حديثه، وقال العقيلي: رافضي خبيث، وقال ابن عدي: متهم، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: رافضي خبيث متهم بوضع حديث: الإيمان إقرار بالقلب، ونقل عنه أنَّه قال: كلب للعلوية خير من بنى أمية، وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يوثِّق أبا الصلت، وقال ابن محرز، عن يحيى: ليس ممَّن يكذب)[٣].

وتركهم للرواية عنه ثبوت كذبه في الحديث والوضع فيه.

موقفهم من أهل الرأي وروايتهم عنهم:

وقفت مدرسة مدينة الرَّي موقفاً صلباً ضد مدرسة الرأي (وهم مَن يقولون بالرأي ويَرَوْن رأي أبي حنيفة)، وربَّما ينبع ذلك من تأثُّرهم بمنهج الإمام أحمد بن حنبل وصحبتهم له، وقد أفرد ابنُ أبي حاتم باباً في مقدمة الجرح والتعديل يبين فيه مدى العداء الذي كان بين أهل الرأي من جهة وبين أبي

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٥٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٤٨.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦١٦.

زرعة وابن وارة من جهة أخرى في مدينة الرَّي، حيث كانوا في سِجال دائم، فقال: (**باب ما ذكر من بد ومكاشفة أبي زرعة لأهل الرأي وإظهاره السنن ومقاساته أذى القوم**، حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول قال لي أبو جعفر الجمال: مالهم – يعني أصحاب الرأي– سواك، حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول: ما رغبت قطُّ في سُكْنى الرَّي، وما كاشفت القوم وأنا أريد مزاحمتهم في دنيا، ولا مال، ولا في ضَيْعة، وقلت في نفسي أنا لست براغب في شئ من هذا فأُقاسي إظهار السنن، فإن كان كون خرجت وهربت إلى طرسوس، وحدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: قال لي السري بن معاذ: لو أني قبلت لأُعطيت مائة ألف درهم قبل الليل فيك وفي ابن مسلم، من غير أن أحبسكم ولا أضربكم أكثر من أن أمنعكم من التحديث)[١].

ومثال أقوالهم في أهل الرأي منهم إبراهيم بن رستم المروزي، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال: كان يرى الإرجاء، قلت: ما حاله في الحديث؟ قال ليس بذاك، محلُّه الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بِستْر وعبادة، عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن رستم فقال: ثقة)[٢].

ونرى هنا أنَّ أبا حاتم جعل مشكلة هذا الراوي هي القول بالرأي، وليست هي الإرجاء.

ومنهم أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي الكوفي صاحب رأي، قال عبد الرحمن: (أنا عبد الله بن أحمد فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن أسد بن عمرو فقال: كان صدوقاً، ولكن كان من أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يُروى عنه شئ، حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي يقول: أسد بن عمرو ضعيف الحديث، لا يعجبني حديثه)[٣].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٤٧.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٠٠.
(٣) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٨.

ومنهم هارون بن عمرو بن يزيد، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال: شيخ دمشقي أدركته، كان يرى رأي أبي حنيفة، وعلى العمد لم نكتب عنه، محلُّه الصدق)[1].

ذكر أبو حاتم أنَّهم تركوا الكتابة عن هذا الراوي عمداً بسبب اعتماده على الرأي، وانتسابه إلى هذا المذهب.

روايتهم عن المرجئة[2]:

لم يتشدَّد علماء مدينة الرَّي في الأخذ عن المرجئة، علماً أنهم يقفون ضدَّ الإرجاء ومن يدعو إليه، ولكن عند حكمهم على الراوي، يبيِّنون حاله في الرواية والضبط، ويذكرون أنَّه من المرجئة، من غير تشدُّدٍ في ردَّها، إنما على حَسْب حال الراوي، مثال ذلك إبراهيم بن رستم مروزي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال كان يرى الارجاء، قلت ما حاله في الحديث ؟ قال ليس بذاك، محله الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بستر وعبادة، وذكر ابن أبي حاتم بسنده إلى الدارمي قال: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم ابن رستم فقال: ثقة[3].

ومنهم خالد بن يحيى الكندي، قال بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: خالد بن يحيى محلُّه الصِّدق يكتب حديثه، كان يرى الإرجاء[4].

ونرى هنا التصريح بحكمه على الراوي في روايته، دون تأثير بدعته، ثمَّ ذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له وكأنه رضي به.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٩٣.

(2) ذكر الدكتور محمد خروبات عند بيان منهج أبي حاتم بالرواية عن أهل البدعة؛ أنَّ منهج أبي حاتم وأصحابه هو ردُّ رواية أهل الإرجاء، وعند تتبع أقوال أبي حاتم وغيره من علماء مدينة الرَّي نجدهم يقبلون رواية أهل الإرجاء، ولا يردُّون حديثهم جملةً، بل الأمر فيه تفصيل كما نرى من أقوالهم.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٠٠.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٦٢.

ومنهم طَلْق بن حبيب العنزي، قال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة عن طلق بن حبيب فقال: كوفي سمع من ابن عباس وهو ثقة، ولكن كان يرى رأى الإرجاء، وسألت أبي عن طلق بن حبيب فقال: صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء[١].

وهذا نصٌّ صريح من أبي زرعة وأبي حاتم وإقرار ابن أبي حاتم على قبول رواية المرجئة في رواية الحديث، والسماع منهم والتحديث عنهم.

روايتهم عن الخوارج:

لم يَرُدَّ علماءُ مدينة الرَّي رواية الخوارج بسبب رأيهم، فقد قبلوا رواية عددٍ منهم، إلا جرير بن عبد الحميد فلم يقبل روايتهم كرايه في إسماعيلبن سميع[٢].

والمتتبِّع لبعض آرائهم في بعض الرواة[٣]، يجدهم يذكرون حال الخارجي دون جرحه بسبب تلك البدعة؛ كما في عكرمة مولى ابن عباس، فقد ترك الإمام مالك وغيره عكرمة بسبب رأيه وفكره، ولكن أبا حاتم قَبِلَ روايته، وقد بيَّن أبو حاتم حال عكرمة مولى ابن عباس ومتى تقبل روايته، علماً أن بعض العلماء أعرض عنه لبدعته، قال الذهبي فيه: (تُكُلِّم فيه لرأيه؛ لا لحفظه، فاتُّهم برأي الخوارج، وقد وثَّقه جماعة، واعتمده البخاري وأمَّا مسلم فتجنَّبه، وروى له قليلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين)[٤]،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٤٩١.

(٢) الدولابي، الكنى والأسماء، ج٥، ص٢٧٠.

(٣) ذكر الدكتور محمد خروبات أنَّ أبا حاتم يَرِدُّ رواية الخوارج، واستشهد لذلك بدليلٍ واحدٍ لا يصلح للاستدلال، فقد ذكر في ترجمة سعد بن عبيدة وأن أبا حاتم قال عنه: (يكتب حديثه، كان يرى رأي الخوارج ثمَّ تركه) أي ترك رأي الخوارج، وهذا لا يعدُّ تجريحاً له، فهي رتبة في التعديل ويصلح حديثه للاعتبار، وليست في الجرح، ولم يتتبع رأيه في رواة آخرين، ثمَّ إنَّه ذكر أنَّ سعد بن عبيدة ترك رأي الخوارج، فهوليس من الخوارج/ يُنظر: محمد خروبات، أبو حاتم الرازي وجهوه في السنة، ج١، ص٣٤٨.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٩٣.

وقال ابن أبي حاتم حول رأي أبيه في عكرمة: (سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس فقال: هو ثقة، قلت يُحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه)[1].

ومنهم إسماعيل بن سميع أبو محمد الحنفي، قال ابن أبي حاتم: (نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي – يعني ابن المديني – قال قال يحيى: إسماعيل بن سميع لم يكن به بأس في الحديث، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن سميع فقال: ثقة مأمون كوفي، وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن سميع صدوق صالح)[2].

ومنهم سعد بن عبيدة أبو حمزة ختن أبي عبد الرحمن السلمي، ذكر ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنَّه قال: سعد بن عبيدة ثقة، وقال سمعت أبي يقول: سعد بن عبيدة يُكتب حديثه، وكان يرى رأي الخوارج ثم تركه[3].

روايتهم عن المعتزلة:

قبل الحديث عن منهج مدرسة الرَّي في الرواية عن المعتزلة لا بدَّ من التفريق بين مسألة القول بخلق القرآن بشكل عام ومن يدعو إليها، وبين المعتزلة كمذهب فكري، فقد يكون الشخص معتزلياً ويعتقد مذهب المعتزلة، ولكنه لا يدعو إليه، ولا يصرِّح برأيه في مسألة خلق القرآن، فكما مرَّ معنا أنَّ علماء مدرسة الرَّي لا يقبلون رواية مَنْ يقول بخلق القرآن، قَبِلَ علماءُ الرَّي رواية بعض أهل الاعتزال، وقد وَثَّقُوا بعض كبار علمائهم، وكان ممَّن وثَّقُوه عبد الله بن أبي نجيح واسم أبي نجيح يسار مكي، قال أحمد: كان يرى القدر أفسدوه بآخره كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده وكان قدرياً[4]، ونقل البخاري بإسناده عن إبراهيم بن عمر بن كيسان أن ابن أبي نجيح مكث ثلاثين سنة لا

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٧.

(2) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٢، ص١٧١– ص١٧٢.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٨٩.

(4) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٥٣٨.

يتكلم بكلمة يؤذي بها جليسه[١]، وقال العقيلي: حدثنا آدم بن موسى، سمعت البخاري قال: عبدالله بن أبي نجيح كان يُتَّهم بالاعتزال والقدر[٢]، وقال علي: سمعت القطان يقول: كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة، وقال ابن المديني: كان يرى الإعتزال وقال أيضاً: أمَّا الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً[٣].

قال وكيع بن الجراح: أبو نجيح ثقة[٤]، وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى يحيى بن معين أنه قال: ابن أبي نجيح ثقة، وقال عبد الرحمن: سألت أبي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أحب إليك أو خصيف عن مجاهد؟ فقال: ابن أبي نجيح أحب إلي، إنما يُقال في ابن أبي نجيح القدر، وهو صالح الحديث، وقال ابن أبي حاتم سمعت أبا زرعة يقول: عبد الله بن أبي نجيح مكي ثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال عنه الذهبي في ترجمته: (ثقة توفي ١٣١ ع)[٧]، أي أخرج له أصحاب الكتب الستة، وقال عنه ابن حجر: (عبدالله بن أبي نجيح

---

(١) البخاري (٢٥٦هـ)، محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط، تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، ط الأولى ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ج٣، ص٣٥٤.

(٢) ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه هذا القول، ولم يذكر فيه جرحاً/ ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج٥، ص٢٣٣.

(٣) الدارقطني (٣٨٥هـ)، أبو الحسن علي بن عُمَر،المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٤٠٦ هـ– ١٩٨٦م، ج٢، ص٥٥٨.

(٤) العقيلي (٣٢٢هـ)، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية–بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م، ج٢، ص٣١٧/ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٥١٥.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٠٣.

(٦) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٥.

(٧) الذهبي، الكاشف، ج١، ص٦٠٣.

يسار، المكي أبو يسار، الثقفي مولاهم، ثقة، رُمي بالقدر، وربَّما دلَّس، من السادسة مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها ع) [1].

ونقف هنا عند كلام واختلاف الأئمة فيه: وما يهمُّنا هنا هو كيف وثَّقه الرازيون مع أقوال هؤلاء العلماء؟ وجوابه: إنَّ مسألة قوله بالقدر أو الاعتزال ربما لم تثبت عنه، فكما نرى من قول أبي حاتم (إنما يُقال في ابن أبي نجيح القدر)، فذكرها على سبيل التمريض، وكأنه لم يقبل هذا القول دون حجة، عدا عن مقولة أنَّه من الدعاة إليها، وكذلك قال ابن حجر: رُمي بالقدر، وكأن الرازيين أعرضوا عن هذه المقولة وقبلوا روايته، عدا عن قبول روايته عند كبار الأئمة، وإخراج حديثه في الكتب الستة.

علم التراجم ورجال الحديث[2]:

وهو علم يتناول التعريف بالراوي من حيث اسمه، ومولده ووفاته، وأهمِّ شيوخه وتلاميذه، وتمييزه عن غيره، وبعض الأحكام التي يحتاجها الباحث لمعرفة الراوي، وبشكل عام يقسِّم بعض العلماء كتب التراجم إلى خمسة أنواع:

١- التراجم على الطبقات.

٢- التراجم على الحروف.

٣- التراجم على الوفيات.

٤- التراجم على القرون.

٥- التراجم على البلدان.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٤٥، ترجمة ٣٦٦٢.

(2) الفرق بين علم الجرح والتعديل وبين علم الرجال: أنَّ الجرح والتعديل بيان حال الراوي من حيث القبول والردِّ فقط، أمَّا علم الرجال فما ذكرناه من بيان اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، وشيوخه وتلاميذه، وفي بعض الأحيان الحكم عليه جرحاً وتعديلاً، وعلى هذا يكون علم الجرح والتعديل فرعاً من علم التراجم/ يُنظر: الزهراني، محمد بن مطر، علم الرجال- نشاته وتطوره (من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري)، دار ابن القيم، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص ٣٢ وما بعدها بتصرف.

ويظهر أثر مدرسة الرَّي في علم التراجم جليّاً في أربعة كتب (ممَّا وصلنا من كتبهم) بشكل عامٍّ:

- الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم).
- وكتب السؤالات التي ذَكَرَت أقوال الرازيين وعلمهم في هذا الأمر (ككتاب أسئلة البرذعي)، فهذا ابن أبي حاتم يسأل أبا زرعة عن راوٍ اسمه (أبو الخنساء)، سمع من أبي هريرة حديثاً فقال أبو زرعة: (لا أعرف أبا الخنساء إلا في هذا الحديث ولا أعرف اسمه)[1]، وعند البحث في كتب التاريخ والتراجم والجرح والتعديل لا تجد زيادة على هذا الجواب.
- و كتاب (بيان خطأ البخاري) لابن أبي حاتم الرازي.
- كتاب الكنى للدولابي.
- كتاب الضعفاء للدولابي.

فهذه الكتب تُبيِّنُ الجهد العلمي الكبير في فنِّ التراجم، وبيان سيرة الراوي، وكُنيته ولقبه، وما يحتاجه الباحث في ذلك الرواي.

وكتاب (بيان خطأ البخاري)[2] هو ما استدركه الرازيون على البخاري عندما وصلهم كتاب (التاريخ الكبير)، فجاء في مجلَّدٍ كبير، يذكر فيه ابن أبي حاتم استدراكات الرازيين على البخاري، في بيان وهمه أو خطأه (على حسب ظنِّهم) في سرده لأسماء الرواة، أو سماع هذا الراوي وروايته، ثمَّ يبينون الصواب في ذلك الراوي، وجاء الكتاب على سبع مئة وسبعين ترجمة.

وممَّا سبق يمكننا القول في بيان واقع (علم الحديث دراية) في مدرسة الرَّي يظهر في أقوالهم في علم والتراجم والرِّجال وبيان حالهم من حيث الجرح والتعديل، وتصنيفهم في ذلك المصنفات المعتمدة؛ مثل (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(سؤالات البرذعي لأبي زرعة)، وكتاب (بيان خطأ البخاري) لابن

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٣٦٧.

(2) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بيان خطأ البخاري، وهو كتاب متوسط الحجم مطبوع ب ١٦٥ صفحة، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، من منشورات دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند.

أبي حاتم، فمن يطالع هذه المصنفات يجدهم قد اهتمُّوا ببيان حال الراوي، وصفة من تقبل روايته ومن تردُّ روايته، ومراتب الجرح والتعديل، ومعرفة الأفراد، ومعرفة الضعفاء والكذَّابين، ومعرفة تراجم الرواة، ومعرفة الصحابة والتابعين، وألقاب المحدثين، ومعرفة الأسماء والكنى، وغيرها مما يدخل في علم الحديث دراية ضمن تراجم الرواة وبيان أحوالهم.

عنايتهم في علم العلل وبراعتهم فيه.

يُعَدُّ هذا العلم من أدقِّ علوم الحديث، وقد ترك محدِّثوا مدينة الرَّي بصمةً واضحةً في عِلم العلل، متمثِّلة في كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم، الذي يُعدُّ مخزوناً علمياً كبيراً؛ في علم العلل ومرويات الرواة المعلَّة.

والعلَّة سبب خفي يقدح في صحة الحديث – مع أن ظاهره الصحة – ويؤدي إلى ضعفه، والحديث المعلول هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحَّته مع أنَّ الظاهر السلامة منها[١]، على اختلاف بين العلماء في شرط العلة: هل تُقيَّد بالعلة القادحة، أم مجرَّد إطلاق لفظ العلة.

قال ابن رجب: (أَمَّا أهلُ العلمِ والمعرفة، والسُّنَّةِ والجماعة، فإنَّما يَذْكُرون عِلَلَ الحديثِ نصيحةً لِلدِّين، وحفظًا لسنَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وصيانةً لها، وتمييزًا مما يَدْخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسَّهْوِ والوَهَمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طَعْنًا في غير الأحاديث المُعَلَّة، بل تَقْوَى بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاءِ هم العارفونَ بِسُنَّةِ رسول الله حَقّاً، وهم النقَّاد الجَهابذةُ الذين ينتقدون انتقادَ الصيرفيِّ الحاذقِ للنَّقْدِ البَهْرَجِ من الخالص، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به)[٢].

---

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٤٢/ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج١، ص٨٦/ البقاعي (٨٥٨هـ)، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الرشد ناشرون، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٧، وهو ما سار عليه أهل المصطلح بعدهم، غير أنَّ ابن الصلاح لم يقيِّد العلة بالقادحة، وقيَّدها العراقي بالعلة القادحة، وبرأيه ليست كل علة تكون قادحة في الحديث.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٨٩٤.



وقد تقع العلة في الإسناد، وقد تقع في المتن، فهو علم يجمع بين السند والمتن، فقد يعلل الحديث أحياناً بالإرسال أو الوقف أو بالإدراج أو التصحيف، وغيرها من العلل التي تدخل في الإسناد والمتن جميعاً.

ويمثل كتاب (العلل) لابن أبي حاتم علم الحديث (رواية ودراية)، فابن أبي حاتم يورد الحديث في كتابه ويرتبها على الأبواب، فيسأل أبا زرعة أو أباه عن الحديث فيُثبت ما قالاه من حيث القبول أو الردِّ، وبيان علل كل حديث، وسبب العلة، وجنسها.

ويُعدُّ كتاب (علل الحديث) خير دليل على سعة علم أهل الرَّي من حيث نقد الحديث وبيان ما فيه، وتمييز الصحيح من الضعيف، ونجد فيه جمع الحديث النبوي سنداً ومتناً، وترك أثراً واضحاً في نقد الحديث من خلال علله وبيان الصحيح المقبول من المعلول المردود.

وكتاب ابن أبي حاتم يزخر بأقوال الرازيين في علم العلل، ومما يدلُّنا على سعة علمهم أيضاً قول أبي زرعة: إنَّ الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث، فسُئل: كيف عرفت؟ قال: ذاكرته على الأبواب[1].

ومما يبيِّن سعة علمهم إلى أنّه لا يتنبَّه إلى مسالك العلة إلا مَنْ كان له باعٌ طويل في علم الحديث، وسبر مروياته وأسانيده، وجمع بين الرواية والدراية، ومن ينظر في علماء العلل يجد عددهم محصوراً في عدد قليل من العلماء، ويجد مِن أبرزهم مِن أهل مدرسة مدينة الرَّي أبا زرعة الرازي وأبا حاتم وابنه عبد الرحمن، قال عبد الرحمن بن أبي حاتِم الرازي: سمعتُ أبي يقول: جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي - مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم - ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٦.

بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَذٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ، فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدليلُ على صحَّة ما نقوله: أنَّ دينارًا نَبَهْرَجاً يُحمَلُ إلى الناقدِ، فيقول: هذا دينار نَبَهْرَجٌ، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإنْ قيل له: مِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ، هل كنتَ حاضرًا حين بُهْرِجَ هذا الدينارُ؟ قال: لا، فإنْ قيل له: فأَخْبَرَكَ الرجلُ الذي بَهْرَجَهُ: إنِّي بَهْرَجْتُ هذا الدينارَ؟ قال: لا، قيل: فَمِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ؟ قال: عِلْمًا رُزِقْتُ. وكذلك نحن رُزِقْنَا معرفةَ ذلك.

قلتُ له: فتَحْمِلُ فَصَّ ياقوتٍ إلى واحد من البُصَراء من الجَوهَرِيِّين، فيقولُ: هذا زُجَاجٌ، ويقولُ لمثله: هذا ياقوتٌ. فإنْ قيل له: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا زجاجٌ، وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حَضَرْتَ الموضعَ الذي صُنِعَ فيه هذا الزجاجُ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمَكَ الذي صاغَهُ بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمِنْ أين علمتَ؟ قال: هذا عِلْمٌ رُزِقْتُ، وكذلك نحن رُزِقْنَا علمًا لا يتهيَّأُ لنا أن نُخْبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديثَ كذب، وهذا حديثٌ منكر، إلا بما نَعْرِفُهُ، ثم قال ابن أبي حاتمٍ معلِّقاً على ذلك ومبيِّناً له: تُعْرَفُ جَودةُ الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإنْ تخلَّف عنه في الحُمْرَةِ والصَّفَاءِ، عُلِمَ أنه مَغْشوش،

ويُعْلَمُ جنسُ الجَوْهَرِ بالقياس إلى غيره؛ فإنْ خالفه بالماء والصَّلابة، عُلِمَ أنه زجاج. ويُقاس صِحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ النُّبُوَّةِ، ويُعْلَمُ سقمُهُ وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايته، والله أعلم(١).

ويُعدُّ كتاب (علل الحديث)(٢)، من أهمَّ الكتب ومِن أَجْمَعِها في زمن تأليفه في بيان علل الحديث ورواته والتي وصلت إلينا كاملة، وبيان الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، سواء الراوي أو المروي، ويكاد يحتل كتاب علل ابن أبي حاتم مكان الصدارة بين كتب العلل المتقدمة عليه، فهو من أوائل الكتب التي وصلتنا كاملة (بعد علل الترمذي)، حيث لا يوجد من الكتب التي سبقته مما وصلنا إلا كتابي (علل الترمذي الصغير والكبير)، وجزء من علل ابن المديني، وبعض علل الإمام أحمد وجزء من المسند المعلل ليعقوب بن شيبة، وجزء من علل الخلال.

والمتأمل لهذه الكتب يَلْحظُ أن كتاب ابن أبي حاتم يُعَدُّ مِن أجمعها تقريباً، حيث يقارب عدد مسائله الثلاثة آلاف مسألة، كلها في الأحاديث المعللة، أو المشتبه في إعلالها على عكس كتاب العلل للإمام أحمد، فمُعظم الكلام فيها إنَّما هو في الرجال، وقليل الكلام فيها على الأحاديث.

وصف الكتاب ومادَّته:

- **اسم الكتاب:** ذكر الدكتور همام سعيد في مقدمته لتحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب أنَّ اسم كتاب ابن أبي حاتم في العلل هو (علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية)(٣)، وقال الباحث علي بن عبد الله الصّياح

(١)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٤٩- ص٣٥١.

(٢) وبعده توسَّع الدارقطني في كتابه (العلل الواردة في الأحاديث النبوية).

(٣) مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج١، ص٨٤/ وفي النسخ المطبوعة بين أيدينا من تحقيق سعد الحميد وخالد الجريسي اسمه (كتاب العلل).

أثناء تحقيقه لجزء من كتاب العلل لابن أبي حاتم: (وقع اسمُ الكتابِ في أول نسخةِ أحمد الثالث-وهي الأصل الذي اعتمدته كما سيأتي- "كتابُ العلل"، وفي النسخة التيمورية "كتابُ عللِ الحديث"، وفي نسخة فيض "كتابُ العلل وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنة النبوية"، وأمَّا نسخةُ تشستربتي فهي ناقصة من أولها، ومن ضمن النقص صفحة العنوان، غير أنّ في آخر النسخة "آخر كتاب العلل"، من المرجح أنَّ اسم الكتاب " العلل" لعدة أمور:

الأوَّل: أنَّ هذه التسمية هي الموجودة في الأصل الذي اعتمدته وهي نسخة مكتبة أحمد الثالث وهي نسخةٌ تامةٌ ومقابلةٌ، وحسنةُ الخطِ وسيأتي الكلام عليها في وصف النسخ الخطية، الثاني: أنَّ جميعَ مَنْ ذكر الكتابَ سماه "العلل" سواءً مَنْ ترجم لابن أبي حاتم، أو من ذكر كتابه ضمن فهارس الكتب[1].

والذي يترجَّح تسميته بـ(العلل)، وهذا ما ذكره ابن عبد الهادي عند شرحه لكتاب العلل لابن أبي حاتم، وكما تقدَّم من كلام الباحث علي الصياح، وهو ما أثبته فريق التحقيق للكتاب بإشراف الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، والله أعلم[2].

- **مادَّة الكتاب:** أمَّا مادة الكتاب فهي أسئلة عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة، أو سماعاته منهما، وهذه الأسئلة تدور حول الأحاديث المُعلَّة والأسانيد التي فيها كلام وخلل، وأغلب ما في الكتاب من العبارات تأتي:

---

(1) منهم: ابن حجر في المعجم المفهرس (ص١٥٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١٤٤٠/٢)، والبغدادي في هدية العارفين (٥١٣/٥)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص١٤٨) وغيرهم).

(2) ينظر: الصياح، علي بن عبد الله، جزء من علل ابن أبي حاتم - محقق من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلى نهاية المسألة رقم (١٢٣٩) تحقيقاً وتخريجاً ودراسة، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- كلية أصول الدين- قسم السنة وعلومها، نوقشت بتاريخ ١٤٢٢هـ، ج١، ص٣٣، بتصرف.

(سألت أبي، سألت أبا زرعة، سمعت أبي، سمعت أبا زرعة)، وما يميزه أنَّه يجمع علم العلل من شيوخه ولا يكتفي برأيه، ومما يجدر ذكره هنا أن اتفاق الرازيَيْن هو الغالب في هذه الأجوبة، وترجع أهمية هذا الكتاب في بيان مدى سعة علم أهل الرَّي ومكانتهم وعنايتهم بعلم العلل، ويعد هذا الكتاب –كما أسلفنا– من أمَّهات الكتب في علم العلل، لما فيه من العلم الغزير في العلل والرجال، ومما يدلُّ على سعة علم أهل الرَّي وعلمائها في هذا العلم.

- **ترتيب الكتاب:** رتَّب ابن أبي حاتم كتابه على الأبواب الفقهية للأحاديث، فبدأ بـ علل أخبار في الطهارة، وختم بعلل أخبار النذر، واحتوى الكتاب على قرابة ثلاثة وخمسين باباً في الفقه، ويقع في سبعة مجلدات، ويحوي الكتاب (٢٨٤٠) ألفين وثمان مئة وأربعين حديثاً[1].
- **مصادره في استخراج العلة:** دَأَب ابن أبي حاتم على منهجه في طرح سؤالاته على والده وعلى أبي زرعة الرازي؛ وذلك لبيان علل الأحاديث، والوقوف على الصواب فيها، فمنهجه هو استخلاص على الحديث من خلال طرح الأسئلة على العلماء (وخاصة الرازيين)، ثمَّ إثباتها في بابها[2].

---

(1) ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، علل الحديث، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، ط أولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، ويوجد شرح لبعض أحاديث كتاب (علل الحديث) لأبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي (٧٠٥ – ٧٤٤ هـ)، مطبوع جزء منه.

(2) ذكر الدكتور سعدي الهاشمي ستة عشرة طريقاً كان أبو زرعة يتبِّعها في استخراج العلة، ولكنها لا تُسلَّم له، فهي وصف للمصطلحات المستخدمة في إيراد سبب التعليل، وليس منهجه في استخراج العلة، فعلى سبيل المثال: كقوله في الطريقة الرابعة: (وتارة يعلل الحيث بالنكارة)، ص٢٥٠/ وكقوله في الطريقة السادسة: (وتارة يعلل الحديث بقوله:موقوف) ص٢٥١/ وكقوله في الطريقة السابعة: (وتارة يعلل الحديث بقوله: ليس بقوي)/ وكقوله في الطريقة الثامنة والتاسعة: (وأحياناً يعلل الحديث بقوله: فلان لا

أمثلة من كتاب العلل:

- قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبِي وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ حمّادُ بنُ سلمة، عنِ ابنِ أبِي عتِيقٍ، عن أبِيهِ، عن أبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضِي اللَّهُ عنهُ عن النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: السِّواكُ مطهرةٌ لِلفمِ مرضاةٌ لِلرّبِّ، قالا: هذا خطأٌ، إنّما هُو ابنُ أبِي عتِيقٍ، عن أبِيهِ، عن عائِشة، قال أبُو زُرعة: أخطأ فِيهِ حمّادٌ، وقال أبِي: الخطأُ مِن حمّادٍ، أوِ ابنِ أبِي عتِيقٍ[1].
- وسألتُ أبِي وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ ابنُ عُيينة: عن عُمر بنِ ذرٍّ، عنِ ابنِ أخِي أنسٍ، عَن عَمِّه أنس: أنَّ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم بعث علِيًّا إلى قومٍ يُقاتِلُهُم ، ووجّه خلفهُ رجُلاً، فقال: لا تدعهُ مِن خلفِهِ، قال أبِي، وأبُو زُرعة: هذا خطأٌ، أخطأ فِيهِ ابنُ عُيينة، وليس هُو بِابنِ أخِي

يشتغل به، أو فلان مضطرب الحديث) (أو يعلل الحديث لضعف الراوي فيقول: فلان ضعيف)، ص٢٥٢٢/ وهكذا في سائر طرق التعليل التي التي ذكرها الباحث، ولكن عند النظر نجد أنَّ هذه نتائج وليست مسالك استخراج العلة، فعند البحث عن منهج عالم في طريقة أو كيفية استخراجه للعلة؛ يجب بيان المنهج أو الطريق الذي سلكه: كقولنا: الاعتبار بغيره ممَّن روى هذا الحديث، والنظر إلى المخالفة أو الموافقة، ثمَّ التفرد، أو كقولنا: النظر إلى القرائن المحتفة بحال الراوي؛ من حيث صيغ التحمل والأداء، أو القرائن الزمانية والمكانية للراوي والمروي، وهكذا من مسالك استخراج العلة التي ذكرها العلماء، أمَّا ما ذكره الباحث فهي نتائج؛ المنهج، وليس المنهج نفسه والله أعلم.

([1]) ابن أبي حاتم، علل الحديث، بيان علل وردت في أخبار الطهارة، المسألة ٦، ج١، ص١٢.

أنسٍ، إنّما هُو يحيى بنُ أبِي إسحاق، عن عمِّهِ، وعمُّهُ ليس هُو أنسُ بنُ مالِكٍ وهُو مُرسلٌ، قُلتُ لأبِي زُرعة: من عمُّهُ؟ قال: لاَ أدرِي من عنى[1].

- وسألتُ أبي وأبا زُرعة، عن حديثٍ، رواه سفيان الثورى وشعبة بن الحجاج وجرير بن حازم، وأبو معاوية الضرير ويحيى القطان، وابن عُيَينة وجماعة عن الأعمش، عن أبي وائل عن حذيفة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين.

ورواهُ أحمدُ بنُ يُونُس، عن أبِي بكرِ بنِ عيّاشٍ، عن الأعمش، وعاصم، عن أبِي وائل، عن المغيرة بن شُعبة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فأيهما الصحيحُ من حدِيث الأعمش ؟. قال أبِي: الصحيحُ مِنْ حدِيث هؤُلاء النفر، عن الأعمش، عن أبِي وائل، عن حذيفة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وهم فِي هذا الحديث: أبُو بكرُ بن عيّاشٍ، إنّما أراد الأعمش: عن مُسلِم بنِ صُبيح، عن مسروق، عن المغيرة، ولم يُميز حدِيث أبِي وائل من حدِيث مُسلِم.

قُلتُ لأبِي زُرعة: فأيهما الصحيح ؟ قال: أخطأ أبُو بكرُ بن عياش فِي هذا، الصحيح من حدِيث الأعمش: عن أبِي وائل، عن حذيفة، ورواه منصور، عن أبي وائل عن حذيفة ولم يذكر المسح، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائماً، قلت: فالأعمش، قال الأعمش: ربما دلَّس، وقلت لأبي وأبا زرعة حديث الأَعمش، عَن أبي وائل عن حذيفة أصح، أو حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة، وقال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم، قال أبو زرعة: الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم)[2].

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الغزو والسير، المسألة ٩٠٣، ج١، ص٣٠١.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، المسألة ٩، ج١، ص١٣- ص١٤.

والناظر إلى تعليل علماء الرَّي وتعليقهم على الأحاديث يرى مدى سعة علمهم، وتمكُّنهم من علم العلل ونقد الحديث، ولا يخفى أنَّ للعلل علماؤها، وميدانها الذي تعمل فيه، وكلُّ باحث في علم العلل بَعْد علماء الرَّي لا بدَّ له من الاعتماد على أقوالهم وآرائهم في علم العلل وغيره من العلوم، ممَّا يجعلهم من أصحاب الفضل في ميدان علم العلل، وخاصَّة إذا وجدنا أنَّ ثلاثة علماء من مدرسة واحدة لهم مقامهم في هذا الميدان.

عنايتهم في نقد الحديث.

اعتنى علماء مدينة الرَّي بنقد الحديث النبوي، وبيان المقبول من المردود، وظهر ذلك جليَّاً في آرائهم وكتبهم، ولكن لم يُصنِّف علماء مدينة الرَّي كتباً كغيرهم تضم الحديث المقبول، أو جمع الحديث النبوي بشكل عام، ولكنَّم وضعوا قوانين للرواية يُعرف بها الحديث المقبول من المردود، وقد مرَّ معنا ذلك في المباحث السابقة ككتاب العلل وغيره، فهو نموذج حيٌّ يبين تصحيحهم للأحاديث وتضعيفها.

ونقف هنا مع آرائهم في بعض قضايا النقد ومصطلح الحديث، فلا يخفى على كلِّ دارسٍ في علم الحديث أنَّ لرأي الرازيين مكانة عالية في علم الحديث، ويجب النظر دائماً في آراء العلماء المتقدمين في المسائل الخلافية، ثمَّ بيان رأي كل طرف والأخذ بالراجح ضمن الأدلة الأقوى، والله أعلم.

أولاً: الحديث الصحيح عند مدرسة الرَّي:

اختلف تعريف الحديث الصحيح عند أهل الرَّي عن غيرهم من العلماء؛ ويظهر ذلك في قول ابن أبي حاتم الرازي[١][١] عندما عرَّف الحديث الصحيح

---

(١) وذكر ابن رجب الحنبلي أنَّ ابن أبي حاتم نقل هذا التعريف عن والده، قال: (من ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، من الكلام الذي لا يشبه كلامه، قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة، ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم)، شرح علل الترمذي، ج١، ص٤٧٢/ وفي مقدمة الجرح والتعديل تُنقل من قول ابن حاتم فقط من غير نسبتها إلى والده، وقد ذكر الدكتور

بقوله: (ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لم تصح عدالته بروايته والله أعلم)[٢]؛ حيث لم يصرِّح بعدم الشذوذ وعدم العلة كما سار على ذلك علماء الحديث، ولكنَّه ذكر ذلك بتعبيرٍ آخر وهو (ويعلم سقمه بتفرُّد مَن لم تصح عدالته).

والناظر إلى هذا التعريف بشكلٍ عامٍّ يجدُ أنَّه ينص على عدالة الرواة باعتبار سلسلة الإسناد، أي بنقل العدل عن العدل مع اتصال السند، فإنَّ أهل مدرسة الرَّي يشترطون ثبوت السماع والتصريح به للرواة[٣]؛ كذلك يدخل الضبط في عدالة الرواة، كما نقل السيوطي قريباً من هذا التعريف قول الخطابي في الحديث الصحيح ثمَّ بيَّن أنَّ العلماء أحياناً يذكرون العدالة ويُدخلون فيها الضبط كشرطٍ لقبول الحديث الصحيح، فقال: (حَدَّ الْخَطَّابِيُّ الصَّحِيحَ بِأَنَّهُ: مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ وَعُدِّلَتْ نَقَلَتُهُ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: فَلَمْ يُشْتَرَطْ ضَبْطُ الرَّاوِي وَلَا السَّلَامَةُ مِنَ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ، قَالَ: وَلَا شَكَّ أَنَّ ضَبْطَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَثُرَ الْخَطَأُ فِي حَدِيثِهِ وَفَحُشَ، اسْتَحَقَّ التَّرْكَ، قُلْتُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي عِبَارَتِهِ، وَأَنَّ بَيْنَ قَوْلِنَا: الْعَدْلُ وَعَدَّلُوهُ فَرْقًا؛ لِأَنَّ الْمُغَفَّلَ الْمُسْتَحِقَّ لِلتَّرْكِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي حَقِّهِ: عَدَّلَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِ، فَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ذَكَرَ فِي نُكَتِهِ مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَالَةِ يَسْتَدْعِي صِدْقَ الرَّاوِي وَعَدَمَ غَفْلَتِهِ وَعَدَمَ تَسَاهُلِهِ عِنْدَ

محمد خروبات في رسالته (أبو حاتم الرازي وجهوده في السنة النبوية) أثناء تعريف الحديث الصحيح؛ أنَّ هذا التعريف لأبي حاتم أيضاً ناقلاً ذلك من ابن رجب، علماً أنه مصرَّح به من قول ابن أبي حاتم الرازي، فقد قاله مُعقِّباً على حكايته لقصةٍ في معرفة الحديث عند الرازيين وتمييزه، يُنظر: أبو حاتم الرازي وجهوده، ج٥، ص٥٦.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٥٧ والله أعلم.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٥١.

(٣) سيمر معنا شرطهم في مسألة التصريح بالسماع لقبول الحديث.

التَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ)[1]، ومن هنا يكون للحديث الصحيح شروطاً عندهم وهي: العدالة، والاتصال، والضبط، وعدم التفرُّد (الذي هو الشذوذ)، و لكنَّه يخلو من شرط عدم العلة؛ ولكن عند النَّظر في التعريف السابق نجدهم ذكروا جملةً تُشير إلى المتن بقولهم: (وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة)[2]، وعند النظر إلى هذه الجملة نجدها تشير إلى نقد المتن من خلال فهم العالم ومعرفته لحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر كثير من العلماء هذا الشرط كشرط لمعرفة الحديث الموضوع من خلال رِكَّة معناه، وألفاظه، فقال السيوطي ناقلاً عن ابن حجر قوله: (وقال شيخ الإسلام المدار في الرِّكَّة على ركة المعنى فحيثما وُجدت دلَّ على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة)[3]، وهنا لم يصرِّح ابن أبي حاتم (أو عن أبيه) في اشتراط الشذوذ والعلة، ولكنَّهم في المنهج العملي قد أَعْمَلُوها في تعليل بعض الأحاديث، وقدَّموا رواية الأحفظ على غيره[4].

أمَّا في مسألة عدم اشتراط العلة فربَّما وقفوا موقفاً وسطاً بين الفقهاء والمحدثين[5]، فعدم اشتراط العلة دون تقييدها بالقادحة هو شرط بعض

---

(1) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٦٤.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٥١.

(3) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٧٦.

(4) وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه العلل ناقلاً عن أبيه وأبي زرعة قرابة سبعين موضعاً رجَّحوا فيها رواية الراوي الأحفظ على رواية الثقة، يُنظر على سبيل المثال: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج١، ص١٤، مسألة ٩/ ج١، ص١٥، مسألة ١١/ج١، ص٢٣، مسألة ٣٤/ ج١، ص٢٥، مسألة ٣٨/ ج١، ص٤٢، مسألة٩١، وغيرها من الأمثلة.

(5) ذكر العراقي أنَّ ابن الصلاح ذكر في تعريف الحديث الصحيح: (ولا يكون مُعللاً)، ثمَّ ذكر في نَظْمِه للمقدِّمة أنَّه زاد على تعريف الحديث الصحيح لفظة(علة قادحة) فقال: فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ...عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوْذِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوْذِي، ثمَّ نقل عن ابن دقيق العيد قوله: فقالَ الشيخُ تقيُّ الدينِ ابنُ دَقيقِ العيدِ في (الاقتراح): (إنَّ أصحابَ الحديثِ زادوا ذلكَ في حدِّ الصحيحِ، قال: وفي هذينِ الشرطينِ نظرٌ على مقتضى نَظَرِ الفقهاءِ ، فإنَّ كثيراً من العِلَلِ التي يُعَلِّلُ بها

المحدِّثين كابن الصلاح ومّن تبعه، وخالفه ابن دقيق العيد والعراقي ومَن تبعهم من المحدثين بتقييدها بالعلة القادحة، وهو رأي الفقهاء فهم لم يشترطوا عدم العلة في قبول الحديث، فاستثنى علماء مدرسة الرَّي هذا الشرط نظرياً لعلمهم أنَّ أيَّ حديثٍ صحَّ بالشروط السابقة عندهم سيكون قد سَلِمَ من العلة القادحة في قبوله، ولا يخفى علينا مدى تثبُّتهم في الحديث ودقَّتهم في قبوله وبيان علله، وهي وإنْ كانت مُهملة نظرياً في اصطلاحهم، ولكنَّها مُعملة عملياً في كتبهم وتطبيقاتهم.

مصطلحات مُلحقة بالحديث الصحيح:

هناك بعض المصطلحات استعملها العلماء، وعبَّروا عنها عن حال الحديث وهي مترددة بين الصحيح والحسن، كقولهم: حديث مستوٍ، حديث صالح، حديث مشبَّه أو أشبه، وهي مصطلحات تأتي بين الحسن والصحيح، وقدر يكون راويها من الضعفاء ولكنَّه يتقوَّى في بعضها، فيعدل العالم عن إطلاق الصحة على الحديث إلى مثل هذه الألفاظ، وفي لفظة مُشَبَّه وأشبه يختلف الأمر، وهي لفظة تحتمل الصحة وتحتمل الأصح؛ وذلك حسب الموضع التي أطلقها فيه العالم، وأكثر ما يستخدمها الرازيون في كتاب (علل الحديث)، وأحياناً يقصدون بها: أصح من غيره في حال المقارنة بين حديثين، أو بين إسنادين، وأحياناً يستخدمونها بمعنى: أقرب إلى الصحيح.

ومثال ذلك ما ذكر ابن أبي حاتم عن والده في ترجمة عمران بن وهب الطائي، قال عبد الرحمن: (سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال: ضعيف الحديث، ما حدَّث عنه إسحاق بن سليمان فهي أحاديث مستوية)[1]، فكأنَّه هنا

المحدِّثونَ لا تجرِي على أُصولِ الفقهاءِ)، قلتُ (العراقي): قد احترزْتُ بقولي: (قادحةً)، عن العلةِ التي لا تقدحُ في صحّةِ الحديثِ) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة،ج١، ص٣٧.

([1]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٠٦.



حكم بضعفه، ولكن في رواية إسحاق بن سليم عنه فهي أحاديث ترتفع إلى درجة الحديث المستوي، الذي يتردَّد بين الحُسن والصِّحة، والله أعلم.

وقال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي وأبا زُرعة عَن حدِيثٍ رواهُ شيبانُ النّحوِيُّ، عن قتادة، عنِ الحسنِ، عن أُمِّهِ، عن عائِشة أنَّ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم كان يتوضّأُ بِالمُدِّ، قال أبِي: هذا خطأٌ، إنّما هُو قتادةُ، عن صفِيّة بِنتِ شيبة، عن عائِشة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا أشبهُ، قال أبُو زُرعة: مِن حدِيثِ قتادة حدِيثُ صفِيّة بِنتِ شيبة، عن عائِشة صحِيحٌ، ورواهُ يُونُسُ بنُ عُبيدٍ، عنِ الحسنِ، عن أُمِّ سلمة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا عِندِي أشبهُ)(1).

وقال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ سهلُ بنُ حمّادٍ أبُو عتّابٍ، عن عَبدِ اللهِ بنِ المُثنّى، عن ثُمامة، عن أنسٍ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: إذا وقع الذُّبابُ فِي إناءِ أحدِكُم فليغمِسهُ فِيهِ، فإنّ فِي أحدِ جناحيهِ داءً، وفِي الآخرِ شِفاءً، فقال أبِي، وأبُو زُرعة جمِيعاً: رواهُ حمّادُ بنُ سلمة، عن ثُمامة، بنِ عَبدِ اللهِ، عن أبِي هُريرة، قال أبُو زُرعة: وهذا الصّحِيحُ، وقال أبِي: هذا أشبهُ عن أبِي هُريرة ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ولزِم أبُو عتّابٍ الطّرِيق، فقال: عن عَبدِ اللهِ، عن ثُمامة، عن أنسٍ، وقال أبُو زُرعة: هذا حدِيثُ عَبدِ اللهِ بنِ المُثنّى، أخطأ فِيهِ عَبدُ اللهِ، والصّحِيحُ: ثُمامةُ، عن أبِي هُريرة)(2).

وفي هذا المثال صرَّح أبو زرعة بلفظة (وهذا الصحيح)، وقال أبو حاتم (هذا أشبه)، فهي مترادفة عندهم، على اتِّفاقهم في العلة، واختلافهم في التعبير عن الصحيح.

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص٢٦، مسألة ١٤.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص٢٨، مسألة ٤٦.

وقال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ عبدُ الرّحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلمٍ، عن أبِيهِ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبِي سعِيدٍ الخُدرِيِّ، قال: قال رسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لا يُفطِرُ من قاء، ولا منِ احتلم، ولا منِ احتجم، ورواهُ أيضًا أُسامةُ، عن أبِيهِ، عنِ عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبِي سعِيدٍ الخُدرِيِّ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قالا: هذا خطأٌ، رواهُ سُفيانُ الثّورِيُّ، عن زيدِ بنِ أسلمٍ، عن رجُلٍ مِن أصحابِهِ، عن رجُلٍ مِن أصحابِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وهذا الصّحِيحُ.

وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة مرّةً أُخرى عن هذا الحدِيثِ، فقال أبِي: هذا أشبهُ بِالصّوابِ، واللّهُ تعالى أعلمُ، وقال أبُو زُرعة: هذا أصحُّ)[1].

أمَّا لفظة (حديث صالح) لم يستخدمها إلا أبو حاتم في بعض الأحيان، وهي مرتبة تدل عى نزول الحديث عنده إلى درجة الحديث الحسن الذي يصلح للاحتجاج، أو يصلح للاعتبار.

مثاله:

قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي عن حديث سهل بن سعد في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ركع على المنبر ثم رجع القهقرى، وحديث أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام على أشرف ممَّا عليه أصحابه، وحديث أبي مسعود صلى حذيفة بالمدائن صلى وكان مرتفع فأخذ بثوبه فجذبه وقال أما علمت أنه نهى عن ذلك، فقال أبي حديث سهل صحيح وحديث أبي طوالة من رواية زيد بن جبيرة ضعيف، وحديث أبي مسعود

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الزكاة، ج١، ص٢٣٩-٢٤٠ص، مسألة ٦٩٨/ وأمثلة ذلك كثير في كتاب العلل، للمزيد يُنظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج١، ص٢٩/ ج١، ص٣١/ ج١، ص٣٣/ ج١، ص٣٤/ ج١، ص٤٤، وغيره كثير من الأمثلة.

ليس كل أحد يوصله وقد وصله زياد البكائي من رواية زيد بن أبي أنيثة عن عدي بن ثابت عن رجل من بني تميم، عن أبي مسعود مرفوعاً وهو صالح)[1].

وفي ترجمة خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد، قال عبد الرحمن: (سألت أبي عن خارجة بن عبد الله فقال: هو شيخ حديثه صالح)[2].

وفي ترجمة مرزوق بن أبي الهذيل دمشقي، قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال: (حديثه صالح، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم)[3].

ومن خلال تتبُّع أقوال العلماء في مثل هذه الألفاظ والتعبيرات يجدهم لا يعدِلون إلى مثل هذه الألفاظ إلَّا لسبب وجيه، يُنزل درجة هذا الراوي، أو روايته إلى مثل هذه الألفاظ.

ثانياً: نقد المتن.

اعتنى علماء مدرسة الرَّي في مسألة نقد المتن، وهي مسألة بدأت في عهد الصحابة، وكان من أبرز الصحابة الذين باشروها واستعملوها هي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[4]؛ وغيرها من الصحابة الكرام.

وربَّما لقائل أن يقول: لماذا لم يعتنِ العلماء المتقدمون في نقد المتن، وقد اعتنوا كثيراً بنقد الأسانيد؟ فنقول: إنَّ اعتناء المتقدمين في نقد الأسانيد لا يعني عدم اعتنائهم بنقد المتن، وهم قد رووا اعتراضات عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنه– وغيرها من الصحابة، ولكن منهم من صرَّح بقاعدته كالرازيين

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، بيان علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص٧٥ ، مسألة ٢٠٠.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٧٥.

(3) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٨، ص٢٦٥.

(4) جمع الإمام الزركشي الأحاديث التي استدركتها عائشة على الصحابة في كتاب (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة)، وجعله على ثلاثة أبواب: الأول في ترجمتها وخصائصها، والثاني: جعله على استدراكاتها على الصحابة والأعلام، فبلغ أربعة وعشرين فصلاً، والباب الثالث: استدراكات عامة في الأحاديث والفتاوى، وجعله في أحد عشر فصلاً/ وهو كتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق: د.عصمت الله، المكتب الإسلامي بيروت.

في شرطهم للحديث الصحيح، ومنهم من أَعْمَلها مِن خلال تطبيقاته، وكذلك إنَّ مسألة التقعيد وضبط المصطلحات في كل علمٍ تمرُّ في أدوار، من حيث الحاجة إليه ونشأته، ثمَّ يبدأ بالتطوُّر والتقعيد، وأخيراً استقرار هذه القواعد، أو مناقشتها والزيادة عليها، أو الاعتراض على بعضها.

وفي مسألة النظر إلى المتن وركاكة كلماته ومعناه؛ وضعها علماء الحديث كشرطٍ لتمييز الحديث الصحيح من السقيم، قال ابن حجر كما مرَّ معنا سابقاً: (المدار في الرِّكَّة على ركَّة المعنى، فحيثما وُجدت دلَّ على الوضع، وإنْ لم ينضم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة، وقال: أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدلُّ على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصحيح نعم إنْ صَرَّح بأنَّه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكاذب، ومما يدخل في قرينة حال المروي؛ ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب: أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل، بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا، ومنها ما يصرح بتكذيب رواة جمع المتواتر، أو يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع؛ ثم لا ينقله منهم إلا واحد، ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير، وهذا كثير في حديث القصاص، والأخير راجع إلى الركة، قلت: ومن القرائن كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت، وقد اشار إلى غالب ما تقدم الزركشي في مختصره)[1].

---

[1] السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٧٦/ وقال ابن القيم (٧٥١هـ) عند الحديث حول معرفة الحديث الموضوع والضعيف فذكر عدَّة علامات؛ ومنها: (ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن)، المنار المنيف

فاالعلماء قد اهتمُّوا بمسألة نقد متن الحديث منذ نشأة علم الحديث وعلومه، ومنهم علماء مدرسة الرَّي، ويظهر ذلك من خلال تعريفهم للحديث الصحيح كما مرَّ معنا؛ فقد كان من شرطهم (وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة)، فهذا الشرط يوضع لبيان الحديث المردود من خلال متنه، ويُعمل به في نقد المتون، وقد انتقد علماء مدينة الرَّي عدَّة أحاديث لنكارة ألفاظها، وركاكتها، وأحياناً يحكمون على االراوي بالضعف؛ لروايته متوناً باطلةً ومنكرة وغير معروفة، منها:

قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ عبدُ الكرِيمِ بنُ عَبدِ الكرِيمِ الناجي، عنِ الحسنِ بنِ مُسلِمٍ، عنِ الحُسينِ بنِ واقِدٍ، عنِ ابنِ بُريدة، عن أبِيهِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: (مَنْ حَبَس العِنب أيّام القِطافِ لِيبِيع مِن يهُودِيٍّ، أو نصرانِيٍّ، كانَ لهُ مِن اللهِ مقتٌ)، قال أبِي: هذا حدِيثٌ كذِبٌ باطِلٌ، قُلتُ: تعرِفُ عَبد الكرِيمِ هذا؟ قال: لا، قُلتُ: فتعرِفُ الحسن بن مُسلِمٍ؟ قال: لاَ، ولكِن تدُلُّ رِوايتُهُم على الكذِبِ)[1].

حكم أبو حاتم على هذا الحديث بالبطلان، وعندما سأله ابنه عن السند؛ قال إنَّه لا يعرف رجاله، ولكنَّ متن الحديث يدلُّ على كذبهم، فإنَّ هذا المتن باطل، فقد حَكَم أبو حاتم على المتن بالبطلان لنكارة معناه وبطلانه، ثمَّ حكم على الرواة من خلال روايتهم لحديث باطل.

ونلفت النظر إلى أنَّ الكذب والبطلان والنكارة مترادفة عند علماء مدرسة الرَّي كما صرَّح بذلك أبو حاتم عندما عرض عليه رجلٌ بعض الأحاديث، فحكم أبو حاتم على بعضها بالكذب، وعلى بعضها بالبطلان، وعلى بعضها بالنكارة، وصحَّح بعضها، ثم ذهب الرجل بالأحاديث نفسها إلى أبي

في الصحيح والضعيف، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامي، حلب، د.ط، ١٤٠٣هـ.

[1] ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الجنائز، ج١، ص٣٨٩، مسألة ١١٦٥.

زرعة الرازي؛ ليرى رأيه في الحديث، كما أخبره أبو حاتم، بأنَّ أبا زرعة الرازي سيخبره بالنتيجة نفسها، والقصة ذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل وذكرناها سابقاً، ومنها قول أبي حام: (ثم رجع إلي، وقد كتب ألفاظ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح: فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت فقد ذلك إنَّا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا)[1].

وقال ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ نُصَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ صَاحِبُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَائِدَةَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَفَعَهُ، قَالَ: (مَنْ أَقَرَّ بِالْخِرَاجِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ لا يُقِرَّ بِهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلا عَدْلٌ)، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مَا سَمِعْنَا بِهَذَا، فَقَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لا أَصْلَ لَهُ)[2]، فقد انتقد أبو حاتم الحديث من حيث المتن، بأنَّه لم يسمع به، فمعناه غير معروف، وعلامة الوضع عليه ظاهرة.

وقال أبو حاتم في ترجمة عبد الكريم بن عبد الكريم التاجر: (لا أعرفه، وحديثه يدلُّ على الكذب)[3].

ثالثاً: الحديث الحسن عند مدرسة الرَّي:

يُعَدُّ أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي من أوائل مَنْ استخدموا مصطلح الحسن في زمانهم، فأحياناً يطلقونه على راوٍ كمصطلح نقي لحاله ولروايته،

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٥٠.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الطب، ج٢، ص٤٤٠، مسألة ٢٨٣٠.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٦٢.

وفي أحيانٍ أخرى يطلقونه على الحديث بشكل عام كمصطلح وصفي للحديث بشكل عامٍّ، وهو ظاهر في تراجم الرواة والحكم عليهم، ولكن يجب التنبُّه إلى المصطلح عند أبي حاتم: هل أطلقه مفرداً، أم في مصطلح مركَّب؟ فالعالم إنْ ركَّب المصطلح يقصد به شيئاً آخراً كالحكم على الراوي بحكمٍ نقدي، ثم وصف حال حديثه؛ وذلك غير الذي أطلقه مفرداً كقوله: (حسن الحديث)[١]، فأحياناً يقول: (حسن الحديث صدوق)[٢]، وأحياناً يقول: (حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به)[٣]، وأحياناً يقول: (كان ثبتاً حسن الحديث)[٤]، وأحياناً يذكر السبب: (حسن الحديث جيد اللقاء له أغاليط لا يحتج بحديثه)[٥].

أمثلة على ذلك من استخدام أبي زرعة الرازي:

- قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن رجاء الغداني البصري: (وسمع منه أبي وروى عنه، وسألته عنه فقال: كان ثقة رضا، وقال عبد الرحمن: قال سئل أبو زرعة عنه فجعل يثنى عليه وقال: حسن الحديث عن إسرائيل)[٦].
- وفي ترجمة عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث، قال عبد عبد الرحمن: (سألت أبا زرعة عن أبي صالح كاتب الليث فقال: لم يكن عندي ممَّن يتعمَّدُ الكذب، وكان حسن الحديث)[٧].

أمثلة على استخدام أبي حاتم الرازي لمصطلح الحسن:

- ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: (وسألتُ أبي عَن حدِيثٍ رواهُ شُعبةُ، واللّيثُ، عن عَبدِ ربِّهِ بنِ سعِيدٍ، واختلفا، كيف اختلافهما، فقال أبي اتفقا

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٥٧.
(٢) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج٧، ص٣٠٩.
(٣) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ج٨، ص٣٨٣.
(٤) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ج٧، ص٢٢٩.
(٥) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ج٢، ص١٦٦.
(٦) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٥٥.
(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٨٧.

في عَبد ربه بن سعيد، واختلفا، فقال الليث عن عِمران بنِ أبي أنسٍ ، وقال شُعبةُ عن أنسِ بنِ أبي، واختلفا، فقال اللّيثُ عن ربِيعة بنِ الحارِثِ، وقال شُعبةُ عن عَبدِ اللهِ بنِ الحارِثِ واختلفا، فقال الليث عنِ الفضلِ بنِ العبّاسِ، وقال شُعبةُ عنِ المُطّلِبِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: الصّلاةُ مثنى مثنى، تخشُّعٌ وتضرُّعٌ وتمسكُنٌ وتُقنِعُ بِيديك ، يقُولُ: يرفعُهُما، وتقُولُ: يا ربِّ يا ربِّ، فمن لم يفعل ذلِك فهِي خِداجٌ، وقال أبي: ما يقُولُ اللّيثُ أصحُّ، لأنّهُ قد تابع اللّيث عمرُو بنُ الحارِثِ، وابنُ لهِيعة، وعمرٌو، واللّيثُ كانا يكتُبانِ، وشُعبةُ صاحِبُ حِفظٍ، قُلتُ لأبي: هذا الإِسنادُ عِندك صحِيحٌ؟ قال: حسنٌ، قُلتُ لأبي: مِن ربِيعة بنِ الحارِثِ، قال: هُو ربِيعةُ بنُ الحارِثِ بنِ عَبدِ المُطّلِبِ، قُلتُ: سمِع مِن الفضلِ، قال: أدركهُ، قُلتُ: يُحتجُّ بِحدِيثِ ربِيعة بنِ الحارِثِ، قال: حسنٌ، فكرّرتُ عليهِ مِراراً فلم يزِدنِي على قولِهِ: حسنٌ، ثُمّ قال: الحُجّةُ، سُفيانُ، وشُعبةُ، قُلتُ: فعبدُ ربِّهِ بنُ سعِيدٍ؟ قال: لاَ بأس بِهِ، قُلتُ: يُحتجُّ بِحدِيثِهِ، قال: هُو حسنُ الحدِيثِ)[١].

- عمرو بن حصين البصري العقيلي، قال ابن أبي حاتم: (روى عن علي بن ابى سارة وعبد العزيز بن مسلم وحماد بن زيد وابى عوانة ويحيى بن العلاء وابن علاثة سمع منه أبي وقال تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه وقال هو ذاهب الحديث ليس بشئ أخرج أول شئ أحاديث مشبهة حساناً، ثم أخرج بعد لابن علاثة أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا عنه فتركنا حديثه، نا عبد الرحمن قال وسئل أبو زرعة عنه عند ما امتنع من التحديث عنه فقال ليس هو في موضع يحدث عنه هو واهى الحديث)[٢].

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الزكاة، ج١، ص١٣٢، مسألة ٣٦٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٢٢٩.

ومن خلال المثال السابق أنَّ أبا حاتم مدح أحاديث عمرو بن حصين في بداية الأمر بقوله (مُشبَّهة حساناً)، ثم ترك حديثه لما طرأ عليه من الضعف والإدخال لاحقاً، مما أوجب تركه.

وقد ذكر أبو حاتم مصطلح الحسن على عدد لا بأس به خلال كلامه على الأحاديث في العلل والجرح والتعديل[1]، ونقل السيوطي أنَّ أبا حاتم لا يقبل الحديث الحسن كونه فيه علّة توجب ردَّه فقال: (وإن كان بعض أهل الحديث شدَّد فردَّ بكل علَّة قادحة كانت أم لا، كما رُوي عن ابن أبي حاتم أنه قال: سألت أبي عن حديث؛ فقال: إسناده حسن فقلت يحتج به فقال: لا)[2]، ومسألة إطلاق الحكم بهذا الشكل فيها نظر، إذ إنَّ أبا حاتم حكم على بعضهم بحُسن حاله أو حُسن أحاديثه، ولكنه قَبِلَها في درجةٍ أقل من درجة الصحيح، كما نرى من تركيبه لمصطلح الحُسن مع غيرها كما مرَّ معنا سابقاً.

رابعاً: الحديث الضعيف عند مدرسة الرَّي.

اهتمَّ العلماء ببيان الحديث الضعيف من الصحيح، فهو من أهمَّ الأمور التي يسعى إليها المحدِّث خدمةً للدين، وصيانة لسنة سيد المرسلين، وهي ثمرة علم المصطلح وهدفه الأسمى، ولقد اعتنى علماء مدرسة الرِّي بذلك أيَّما عناية، فكتبهم وآثارهم العلمية دليل على براعتهم في بيان الصحيح من السقيم، ولقد اختلفت عباراتهم في الظاهر، ولكنَّها تتفق في معناها من حيث التعبير عن النتيجة في الحكم على الحديث، خاصَّة بين العلماء الثلاثة (أبو زرعة، وأبو

---

(1) وقد ذكر مصطلح (حسن الحديث) أو مصطلح (حديثه حسن) في ترجمة اثنين وعشرين راوياً، واستخدمها أبو زرعة مرتين يُنظر على سبيل المثال: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٠٧ حيث قال: (سمعت أبي يقول: إبراهيم بن طهمان صدوق حسن الحديث)/ ج٢، ص١٤٨ قال في ترجمة إبراهيم بن يوسف السبيعي: (وسمعت أبي يقول: يكتب حديثه وهو حسن الحديث)/ ج٢، ص١٦٦، قال: (سمعت أبي يقول أبو اسرائيل الملائي حسن الحديث جيد اللقاء له أغاليط لا يُحتج بحديثه)/ ج٢، ص٢٠٠، قال: (سألت أبي عن إسحاق بن الربيع أبي حمزة العطار فقال: يكتب حديثه كان حسن الحديث)/ ج٤، ص٢، وقال: (سمعت أبي يقول: سعيد الجريري تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديما فهو صالح وهو حسن الحديث).

(2) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١٥٤.

حاتم، وابن أبي حاتم)؛ كما مرَّ معنا في قول أبي حاتم عندما وافقه أبو زرعة في الحكم على بعض الأحاديث التي حكما عليها كما مرَّ معنا سابقاً، فالباطل والمنكر والموضوع كلها في الدرجة نفسها من الردِّ وعدم قبولها[١].

وتترادف عندهم التعبيرات في الحكم على الحديث الضعيف: كقولهم: حديث باطل[٢]، حديث منكر، (ولفظة حديث منكر، و منكر في هذا الإسناد، أحاديث منكرة، أكثر من استعمالها أبو حاتم في إطلاقه الحكم على الحديث المردود) [٣]، لا أصل له[٤]، حديث خطأ[٥]، حديثه كذب[٦]، حديث واهٍ[٧]، وغيرها من المصطلحات التي مرَّت معنا خلال سياق أحكامهم في جرح الرواة ومروياتهم.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٤٩- ص٣٥١

(٢) حكم علماء مدرسة الرَّي على كثير من الأحاديث بالبطلان، إما لعدم ثبوت متنها، أو لوجود كذاب أو متروك في سندها، ينظر على سبيل المثال: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج١، ص٥٤، مسألة ١٨٧- ج١، ص١١٦، مسألة ٣١٣ / ج١، ص١٣٣، مسألة ٣٦٢ – ج١، ص١٤١، مسألة ٣٩٣.

(٣) يُنظر على سبيل المثال: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج١، ص١٧١، مسألة ٥٠٧ (وقد أطلق أبو زرعة هنا لفظ: حديث منكر)/ ج١، ص١٨١، مسألة ٥١٨ ومسألة ٥١٩ (وقد أطلق أبو حاتم اللفظ هنا (حديث منكر)/ ج١، ص١٨٧، مسألة ٥٣٥، وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي حكم عليها العالمان في كتاب العلل.

(٤) وقد استخدمه العلماء في الحكم على الحديث الباطل وكثيراً ما يجمعونهما في حكم واحد على الحديث، كقولهم: (حديث باطل لا أصل له).

(٥) وقد استخدمها العالمان في الحكم على كثير من الأحاديث، ثم بيان الحديث الصحيح خلال المقارنة بين الأحاديث.

(٦) استخدم أبو حاتم هذا المصطلح في إطلاقه الحكم على بعض الأحاديث المكذوبة، إما من خلال الحكم عليها من خلال النظر في إسناده، أو من خلال متنها، وقد نقل ابن أبي حاتم ذلك في كتاب العلل، وكتاب الجرح والتعديل.

(٧) مثاله ما قاله أبو حاتم خلال حكمه على حديث: (هذا حدِيثٌ ضعِيفٌ لم يسمعهُ يحيى مِن الزُّهرِيِّ، وأدخل بينهُم رجُلاً ليس بِالمشهُورِ، ولا أعلمُ أحدًا روى عنهُ إلاَّ يحيى، وإِنّما يروِيهِ الزُّهرِيُّ، عن عَبدِ اللهِ بنِ أبِي بكرٍ، عن عُروة، عن مروان، عن بُسرة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ولو أنَّ عُروة سمِع مِن عائِشة لم يدخُل بينهُم أحداً، وهذا يدُلُّ على وهنِ الحدِيثِ)، ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص٣٦، مسألة ٧٤.

والناظر إلى أحكامهم على الرواة ومروياتهم في العلل، والجرح والتعديل، يجد هذه الأحكام تدلُّ على عدم قبول الحديث، وإنْ اختلف اللفظ عن غيره، وهي في العموم لا يُحتجُّ بها عندهم، وهي كلها في مرتبة واحدة عند علماء مدرسة الرَّي، وقد يُكثر العالم منهم من استخدامه لمصطلح في التعبير عن الحكم؛ ويكون رديفه مصطلح آخر عند صاحبه؛ كما مرَّ معنا في كلام أبي حاتم عند كلامه مع الرجل الذي سأله عن بعض الأحاديث، ثمَّ أحاله على أبي زرعة للمقارنة بين أقوالها، والتثبُّت منها.

وفيما يأتي نقف على بعض الأمثلة من كتاب العلل، والمطالع للكتاب يجد فيه مادة غزيرة تُدلِّل على ما أسلفنا.

أمثلة على مصطلحات الحديث الضعيف عند مدرسة الرَّي:

قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ عُمرو بن خالِدٍ، عن زيدِ بنِ علِيٍّ، عن آبائه أن عليًّا انكسرت إحدى زنديه، فأمره النّبِيّ صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر، فقال أبِي: هذا حدِيثٌ باطِلٌ لا أصل لهُ، وعمرو بن خالِد: متروك الحديث)[١].

أنكر أبو حاتم الحديث وحكم عليه بالبطلان لعدم صحَّته متناً، ثم بيَّن أنَّ فيه راوياً متروكاً، وقد حكم عليه بالبطلان الإمام أحمد، والبيهقي؛ وقال البيهقي: (ولم يثبت في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء)[٢].

وقال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ سُريجُ بنُ يُونُس، عن يحيى بنِ سُليمٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمر، عن نافِعٍ، عنِ ابنِ عُمر، قال: نهى رسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن لُبستينِ، وعن صلاتينِ، وعن بيعتينِ،

---

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص٤٦، مسألة ١٠٢.

(٢) البيهقي(٤٥٨هـ)، أحمد بن الحسين البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار والوعي – دار قتيبة، سوريا، ط الأولى، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م، ج٢، ص٤٠، حديث ٤٥٧.

نهى عنِ الصّمّاءِ والحبوةِ، وفرجُهُ مفتوُحٌ إلى السّماءِ، وعن بيعِ الحصاةِ وعنِ بيع المُنابذةِ، وصلاةٍ بعد الصُّبحِ حتّى تطلُع الشّمسُ وبعد العصرِ حتّى تغرُب الشّمسُ، فسمِعتُ أبِي يقُولُ: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، الحدِيثُ كُلُّهُ مُنكرٌ)[1].

أنكر أبو حاتم هذا الحديث سنداً ومتنناً، وحكم عليه بالنكارة[2].

وأحياناً يحكم عليه بمصطلح مركَّب للدلالة على شدة وصفه بالكذب، أو لاجتماع سببين فيه، سنداً ومتناً، كقول ابن أبي حاتم: (وسمِعتُ أبِي وذكر حدِيثاً: رواهُ مُحمّدُ بنُ الصّلتِ، عن أبِي خالِدٍ الأحمرِ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي افتِتاحِ الصّلاةِ: سُبحانك اللّهُمّ وبِحمدِك، وأنّهُ كان يرفعُ يديهِ إلى حذوِ أُذنيهِ، فقال هذا حدِيثٌ كذبٌ لا أصل لهُ، ومُحمّدُ بنُ الصّلتِ لا بأس بِهِ، كتبتُ عنهُ)[3].

وأحياناً يُعبِّر عنه بالخطأ، ثمَّ يُعقِّب ببيان الصحيح، أو يذكر أنَّ حديث غيره أشبه (أي أشبه بالصحيح والصواب)؛ كقول ابن أبي حاتم: (وَسَأَلْتُ أَبِي، وَأَبَا زُرْعَةَ، عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ عِنْدَ مَنَامِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَتِكَ التَّامَّةِ وَذَكَرْتُ لَهُمَا الْحَدِيثَ، فَقَالا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، رَوَاهُ بَعْضُ الْحُفَّاظِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مُرْسَلاً، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عَمَّارُ

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الطهارة، ج١، ص١٩٠، مسألة٥٤٤.

(2) الحديث قريب منه مُخرَّج في الصحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ صَلاَتَيْنِ نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ وَعَنْ الاِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمُلاَمَسَةِ، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، ج١، ص٢١٢، حديث٥٥٩.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل الحديث، ج١، ص١٣٥، مسألة ٣٧٤.

بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، وَالْحَارِثُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثُ الأَوَّلِ أَشْبَهُ، لأَنَّ عَمَّارَ بْنَ رُزَيْقٍ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِآخِرَةٍ)[١].

وأحياناً يُحكم على الحديث بالكذب بشكل عام، كقول ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ بقِيّةُ، عن مُحمّدِ بنِ الحجّاجِ، عن ميسرةِ بنِ عَبدِ ربِّهِ، عن جابان، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: خمسٌ يُفطِرن الصّائِم، وينقُضن الوُضُوء: الغِيبةُ، والنّمِيمةُ، والكذِبُ والنّظرُ بِالشّهوةِ، واليمِينُ الكاذِبةُ ورأيتُ رسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم يعُدُّها كما يعُدُّ، فسمِعتُ أبِي يقُولُ: هذا حدِيثُ كذِبٍ، وميسرةُ بنُ عَبدِ ربِّهِ كان يفتعِلُ الحدِيث)[٢].

وسِمَةُ الوضع على هذا الحديث ظاهرة، وقد حكم عليه أبو حاتم بالكذب، والحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح، عدا عن بطلانه متناً وسنداً.

خامساً: الحديث المرسل عند مدرسة الرَّي.

اختلف العلماء في تعريف الحديث المرسل، وكان للمرسل تعريفان بشكلٍ علم، بين المتقدمين والمتأخرين، وقد ذكر السخاوي اختلاف العلماء في تعريف الحديث المرسل على أربعة أقوالٍ نقلها في (فتح المغيث)، وكان رأي مدرسة الرَّي كالمتقدمين في تعريف الحديث المرسل كما ذكر السخاوي هو: (مَا انْقَطَعَ إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى الْمُنْقَطِعِ....، وَمِمَّنْ أَطْلَقَ الْمُرْسَلَ عَلَى الْمُنْقَطِعِ مِنْ أَئِمَّتِنَا أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، ثُمَّ الدَّارَقُطْنِيُّ، ثُمَّ

---

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل أخبار رويت في الزهد، ج٢، ص١٨٦، مسألة ٢٠٥٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث، علل اخبار رويت في الزكاة، ج١، ص٢٥٩، مسألة ٧٦٦. ٧٦٦.

الْبَيْهَقِيُّ، بَلْ صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ؛ لِكَوْنِ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ)[١].

وهنا لا بدَّ من الإشارة أنَّ مدرسة الرَّي هم مَنْ نشروا هذا المذهب نظرياً (بتبنِّيهم هذا الرأي)، ثمَّ عملياً من خلال كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم، وممَّا يُظهِر لنا عنايتهم بالحديث المرسل، وترسيخ ذلك عملياً تصنيف ابن أبي حاتم كتاب (المراسيل) باعتبار أنَّ الإرسال علَّة توجب ضعف الحديث وردِّه، فبَيَّن في كتابه أحوال الحديث المرسل وأنواعه وحكم الاحتجاج به، حيث بدأ كتابه بقوله: (بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسَانِيدِ الْمُرْسَلَةِ أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِهَا الْحُجَّةُ)، ثمَّ روى عن بعض العلماء رأيهم في عدم قبول الحديث المرسل.

فرتَّبه على أسماء الرواة ترتيباً هجائياً حتى وصل إلى (٤٩٢) راوياً تقريباً، وهو كتاب حافل جمع فيه أسماء الرواة المرسِلين ومروياتهم حتى وصل إلى (٩٧٣) رواية في النسخة المطبوعة بين أيدينا.

ومنهجه في الكتاب: أن يبدأ بذكر اسم الراوي بناءً على الترتيب الهجائي لأوَّلِ حرفٍ، ثم يبدأ بِسَرْدِ أقوال العلماء في إثبات سماع هذا الراوي وإرساله، وعمَّن أرسل هذا الراوي، وفي هذا الكتاب ينقل جميع أقوال العلماء التي وَصَلَتْه، وحصل عليها في مرسلات كل راوٍ.

حكم الحديث المرسل عند مدرسة الرَّي:

اختلف أهل العلم في حكم الحديث المرسل (على اختلافهم في تعريفه)، ولم يأخذ علماء مدرسة الرَّي بالحديث المرسل (باصطلاحهم)، لأنه فَقَدَ شرطاً من شروط الحديث؛ وهو الاتصال، كما ذك ابن أبي حاتم في مقدمة (المراسيل)، فيجب التفريق بين اصطلاح المتقدمين واصطلاح المتأخرين في الحديث المرسل، ثم معرفة حكمهم بناء على اصطلاحهم.

أمثلة من كتاب المراسيل:

بَابُ الْأَلِفِ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ:

---

[١] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص١٣٧.

قال ابن أبي حاتم: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ الْقَزْوِينِيُّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ نَا أَحْمد بن مُحَمَّد بن هانىء الْأَثْرَمُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ لَمْ يَسْمَع إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ.

وسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لَمْ يَلْقَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَائِشَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا فَإِنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ وَأَدْرَكَ أَنَسًا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهُوَ صَغِيرٌ وَلَم يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا)[١].

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ:

قال ابن أبي حاتم: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِي: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ رَأَى أَنَسًا رُؤْيَةً وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَلَمْ يَرْوِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَيْئًا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ لَمْ يَسْمَعْ إِسْمَاعِيلُ بن أبي خَالِدٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ)[٢].

سادساً: رأي مدرسة الرَّي في مسألة العنعنة (بين رأي البخاري ومسلم).

اشترط علماء مدينة الرَّي ثبوت السماع مع الرؤية في قبول العنعنة من الراوي الثقة غير المدلِّس عمَّن عاصره، وأَمْكنه اللِّقاء معه، فمِنَ المعلوم أنَّ المسألة فيها خلاف مشهور بين الإمام البخاري والإمام مسلم، فرأي الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: إنَّ المعاصرة والبراءة من التدليس شرطان لا بُدَّ من توفرهما لرفع احتمال الانقطاع، وأما البخاري وشيخه علي بن المديني فإنهما يشترطان ثبوت اللقاء وهو مقتضى كلام الشافعي وروي عن أبي المظفر بن السمعاني أنه اشترط لاتصال الإسناد اللقاء وطول الصحبة[٣].

---

(١) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٩.

(٢) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ص١٣.

(٣) للتفصيل يُنظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٣٤ وما بعدها.

أمَّا رأي علماء مدينة الرَّي فقد كان متجهاً مع رأي البخاري، وربَّما أشد منه كما ذكر ابن رجب، فقد نقل ابن رجب الحنبلي رأيهم مع رأي جملة من العلماء عند بيانه كلام العلماء واختلافهم في المسألة فقال: (وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه، فإنَّهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم، فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، وابن عون، وقرة بن خالد، رأوا أنساً ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسله، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زرعة أيضاً في يحيى بن أبي كثير)[١].

ثم ذكر عدَّة أمثلة تبيِّن آراء العلماء في ذلك، فقال: (قال أبو حاتم الرازي أيضاً: الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر ولم يسمع منه وأثبت أيضاً دخول مكحول على وائلة بن الأسقع ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه، وقال: لم يصح له منه سماع، وجعل رواياته عنه مرسلة.....، وقال أبو زرعة في أبي أمامة بن سهل بن حنيف: (لم يسمع من عمر)، هذا مع أنَّ أبا أمامة رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم....، وقال أبو حاتم : الزهري أدرك أبان بن عثمان ومن هو أكبر منه ولكن لا يثبت له السماع، كما أنَّ حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة، وقد سمع ممن هو أكبر منه، غير أنَّ أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاقهم على شيء يكون حجة)[٢].

فدلَّ كلام ابن رجب أن كلام الإمام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكي عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: إما السماع وإما

([١]) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٣٥.
([٢]) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٣٦.

اللقاء، وأحمد ومَنْ تبعه: عندهم لا بُدَّ من ثبوت السماع، وهو رأي مدرسة مدينة الرَّي، وقد ذكر ابن رجب كثيراً من الأمثلة على رأيهم، ثم ذكر بعض الأدلة على ذلك.

سابعاً: رأي مدرسة الري في زيادة الثقة.

ذهب علماء مدرسة الرَّي إلى قبول زيادة الثقة، ولكن بشرط حفظها من رواية الثقات، وظهر ذلك عملياً في تطبيقاتهم في كتاب العلل.

وقد روى ابن أبي حاتم ذلك في عدَّة مسائل نقلها عن أبي زرعة وعن والده في كتاب العلل في مسألة زيادة الثقة، والتصريح من منهم بقبول زيادة الرَّاوي الثقة.

وقد ذكر ابن أبي حاتم عدَّة مواقف أثبت فيها الرازيون رأيهم، منها قوله: (وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب في قصة ابن النواحة الزيادة التي يزيد أبو عوانة أنه قال وكفلهم عشائرهم هو الصحيح، فقالاَ: رَواه الثورى ولم يذكر هذه الزيادة إلا أن أبا عوانة ثقة وزيادة الثقة مقبولة)[1]، وهنا يظهر جليَّاً تصريحهم بقبول زيادة الثقة.

- وقال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ منصور، عن مُجاهِدٍ، عن أبِي عياش الزرقي، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي صلاة الخوف، يزيد فِيها جرير: فنزلت آية القصر بين الظهر والعصر: هذِهِ الزيادة محفوظة؟ قال: نعم، هُو صحيح)[2].

فقد قَبِل الزيادة لأنها محفوظة من رواية الثقات، ثمَّ حكم عليه بالصحة بعد تأكده من بقية الشروط، فهو لا يغفل بقية الشروط، بل يُعمِلها وإنْ لم يصرِّح بها.

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ذكر علل أخبار رُويت في الجنائز، مسألة ١٣٩٧، ج١، ص٤٦٥.

(2) ابن أبي حاتم، المصدر السابق، باب علل أخبار رويت في الصلاة، مسألة٢٧٢، ج١، ص١٠٠.

- وقال: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ غُندرٌ مُحمّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعبة، عن علقمة بنِ مرثدٍ، عن سُليمان بنِ رزِينٍ، عن سالِمِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمر، عن سعِيدِ بنِ المُسيِّبِ، عنِ ابنِ عُمر، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الّذِي تكُونُ لهُ المرأةُ، فيُطلِّقُها، ثُمّ يتزوّجُها رجُلٌ، فطلّقها قبل أن يدخُل بِها، فترجِعُ إِلى زوجِها الأوّلِ، قال: لاَ، حتّى تذُوق العُسيلة، قال أبِي: قد زاد عِندِي فِي هذا الإِسنادِ رِجالا لم يذكُرهُمُ الثّورِيُّ، وليست هذِهِ الزِّيادةُ بِمحفُوظةٍ، قال أبُو مُحمّدٍ: حدّثنا أحمدُ بنُ سِنانٍ؛ قال: حدّثنا عبدُ الرّحمنِ بنُ مهدِيٍّ، عن سُفيان، عن علقمة، عن رزِينٍ الأحمرِيِّ، عنِ ابنِ عُمر، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وسمِعتُ أبا زُرعة، وسُئِل: عن هذينِ الحدِيثينِ؟ فقال: الثّورِيُّ أحفظُ)(1).

نجد هنا أنَّ أبا حاتم صرَّح بعدم حفظ هذه الزيادة، ثم ذكر أبو زرعة أنَّه فاضَلَ بين حفظ راويين ثقتين، ثمَّ صرَّح برأيه في الراوي الأحفظ، وترك رواية الراوي الثقة، لأن غيره أحفظ منه.

(1) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، ذكر علل أخبار رُويت في الجنائز، مسألة ١٢٨٨، ج١، ص٤٢٨.

المبحث الخامس
عوامل تشكُّلِ مدرسة الحديث في مدينة الرَّي

خلال دراسة كلِّ علم لا بدَّ من الوقوف عند العوامل التي أدَّت إلى نشأت هذا العلم، وعوامل تشّكُّلِه وظهوره، وكذلك الحال في التيارات والمدارس العلمية لهذه العلوم، ومنها علم الحديث وتشكُّل المدارس الحديثية، فقد كانت هناك عوامل ساعدت على نشوء المدارس الحديثية في كلِّ مدينة من المدن الإسلامية المهمة، منها مدينة الرَّي، ثمَّ ازدهارها بين المدارس الحديثية حتى أصبح لها حضوراً واضحاً في علم الحديث، فما هي هذه العوامل التي أدَّت إلى ظهور هذه المدينة كمنارة من مناراة العلم التي تُشدُّ إليها الرِّحال، ومن خلال ما سبق معنا بإمكاننا إجمال تلك العوامل بعدِّة نقاطٍ وهي:

١. دخول الإسلام فيها مبكراً: حيث دخلها الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثمَّ دخلها سعد بن أبي وقَّاص – رضي الله عنه – عند تولِّيه الكوفة في المرَّة الثانية بعد تغيُّر حالها فقام بإصلاحها وإصلاح حال أهلها كما أسلفنا واستقام أمرها.
٢. إقامة الصحابة فيها، واهتمامهم بها، كونها مدينة حاضرة ولموقعها الجغرافي بالغ الأهمية، وهي مدينة مهمة توازي بغداد والكوفة والبصرة حينها، وعنايتهم بنشر الإسلام والعلم فيها والاهتمام بأهلها، حتى أصبحت حاضرة من حواضر الإسلام.
٣. الرحلة في طلب العلم من وإلى الرَّي: فقد رحل علماء الرَّي في طلب العلم كأبي زرعة الرازي الذي جالس الإمام أحمد، وحفظ مئتي ألف حديث كما أخبر عن نفسه كما يحفظ الرجل سورة الإخلاص[١]، كذلك أبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وابن وارة وغيرهم من علماء الرَّي، حتى تمنَّى الأئمة أمثال الإمام أحمد أنْ لو رحل إلى مدينة الرَّي لطلب

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٥، ص٦٤.



العلم، كذلك رحل إليها ودخلها كثير من الأئمة الأعلام، كابن المديني وابن المبارك والإمام مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

٤. صلاح أهلها واستقامتهم وتمسُّكهم بالدين، وقد مرَّ أنَّ سعد بن أبي وقاص دخلها فوجد حال أهلها قد تغيَّر فأصلحها، وذكر يحيى بن ضريس قاضي الرَّي قال: لم تزل الرَّي بعد أن فُتحت أيام حذيفة تنتقض وتفتح، حتى كان آخر من فتحها قرظة بن كعب الأنصاري في ولاية أبي موسى الكوفة لعثمان رضي الله عنهم أجمعين، فاستقامت وصَلُحَ حالها[١].

٥. ذكاء أهلها واشتهارهم به، كذلك ذكاء العلماء فيها وتميُّزهم في العلم، فقد عُرف عن علماء الرَّي حدَّة الذكاء، وتتبع الأسانيد، واشتغالهم بأصعب العلوم كعِلمِ النَّقد وعلم العلل وسبر الأسانيد والروايات، فمن يطالع كتب ابن أبي حاتم وأجوبة أبي زرعة الرازي وأبي حاتم يجد فيها علماً غزيراً يدلُّ على حِدَّة ذكاء أهل الرَّي وبراعتهم وتبحُّرِهم في العلم.

٦. معرفة أهلها بالعلم والكتابة وتدوين الحديث: فمعلوم أنَّ ما يميز أهل الحديث عنايتهم بالكتابة والتدوين، فعبد الرحمن بن أبي حاتم يُعدُّ الولد البارُّ الذي دَوَّنَ علم أبيه وأبي زرعة الرازي؛ وذلك في شتَّى العلوم، خاصَّة في علم العلل والجرح والتعديل وكذلك تفسير القرآن، وكذلك كُتب السؤالات، كما ترك أهل الرَّي مخزوناً علمياً زاخراً له الثقل العلمي في علم الحديث يشهد له القاصي والداني كما رأينا في مؤلفاتهم، ويدلِّلُ على ذلك قول الرَّقام: (سألت عبدالرحمن عن اتفاق كثرة السماع له، وسؤالاته لابيه، فقال: ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شئ وأقرأ عليه)[٢].

٧. الموقع الجغرافي، فقد تميَّزت مدينة الرَّي بموقعها الجغرافي بالنسبة إلى جزيرة العرب، فقد كانت في طريق الحجاج الوافدين من خراسان وما

---

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ج٢، ص٣٩١.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٥١.

بعدها، حيث كان يستريح فيها الحجاج والمسافرون، كذلك العلماء فيسمع منهم أهل مدينة الرَّي الأحاديث والأخبار، ممَّا كان له دوراً بارزاً في انتشار العلم بسبب موقعها.

٨. اهتمام الخلفاء فيها، حيث اهتمَّ الخلفاء بها، وأقاموا فيها، وأعادوا إعمارها، حيث شُهرت باسم المُحمَّدية عندما بناها المهدي في خلافة المنصور سنة ١٥٨هـ، ممَّا جعل العلماء يسافرون إليها ويستقرُّون بها برفقة الخلفاء كعامر الشعبي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والكسائي.

٩. انتشار البيوت العلمية والمكتبات فيها، حيث اشتهرت فيها بيوتاً علمية سَعَت لأن تكون منارات تنشر العلم، وتخدم طلاب العلم في المدينة، وكانت بعض هذه البيوت كالمكتبات العامَّة في زماننا، يأتي إليها طلاب العلم يأخذون حاجتهم ويطالعون فيها، وخاصَّة لمن لم يكن معه ثمن الكتب أو استنساخها، وبعضهم كان يأتي بالعلماء يحدِّثُون في بيوتهم.

١٠. استقرار كبار العلماء فيها، حيث أقام بعض العلماء في مدينة الرَّي واستقرُّوا بها حتى وافتهم المنية، مما كان لوجودهم كبير الأثر في انتشار الحركة العلمية في المدينة، كجرير بن عبد الحميد، وسعيد بن جبير، والضحاك، والثوري، وابن المبارك، محمد بن الحسن الشيباني، والكسائي النحوي، حيث توفي محمد بن الحسن والكسائي في يوم واحد في الرَّي فقال الرشيد معزِّياً الأمة بهذين العالمين:(دَفَنَّا اللغةَ والفقهَ في الرَّي في يوم واحد).

١١. كثرة علماء الحديث فيها، إذ عدَّ العلماء قرابة ستين عالماً ومحدِّثاً في مدينة الرَّي، ممَّا ساعد في نشاط الحركة العلمية فيها، وفي كلِّ طبقة كان يُعدُّ فيها عدداً من العلماء الكبار.

المبحث السادس
الخصائص العامة لمدرسة الحديث في مدينة الرَّي

إنّ الخصائص والمنهج العلمي هي ما تُميِّز به كب عالمٍ عن غيره، أو كل منهج هن غيره من المناهج، فمنذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم بدأ التميُّز بمنهج مستقلٍ عن غيرهم، كما ذكر علي بن المديني عند بيان منهج كل صحابي وبداية تمذهب التلاميذ وانتهاجهم منهج شيوخهم، فبدأت تتميز هذه المناهج فيما بعد وامتدَّت إلى سائر العلوم، فقال ابن المديني: (لم يكن من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم– أحد له أصحاب يُفتون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وكان لكلِّ رجل منهم أصحاب يقولون بقوله، ويفتون الناس، وكان أصحاب عبد الله الذين يقرأون بقراءته، ويفتون بقوله، ويذهبون مذهبه: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق...)[١] ثمَّ شرع بذكر تلاميذ كل صحابي، وطبقاتهم فيما بعد.

ومما سبق نجد أنَّ هناك دائماً ما يميِّز أهل بلد عن غيرهم في كلِّ علمٍ، من حيث المنهج والخصائص التي تميزه هذا البلد عن غيره، زمن حيث كثرة الاشتغال بعلم معينٍ والتصنيف فيه، ثمَّ الاشتهار بهذه الخصائص، ثم يظهر ذلك جليَّاً في أهل البلد وعلمائه، فمن ملامح مدرسة مدينة الرَّي في علم الحديث وروايته ودراسته ما يأتي:

١. محافظتها على متن الحديث، وصيانته من كل تغيير، وحرص بعضهم على رواية الحديث بالإسناد والحفاظ على متنه، فقد عرف عن أهل الرَّي روايتهم الحديث بالإسناد حتى في مجالس الزهد والتذكير كما كان يفعل شيخ الإسلام الهروي في مجالسه قَاَلَ السِّلَفِيّ: (سَأَلتُ المُؤتَمَنَ السَّاجِيَّ عَنْ أبي إِسْمَاعِيْلَ الأَنْصَارِيّ، فَقَاَلَ: كَانَ آيَةً فِي لِسَانِ التذكيرِ وَالتَّصُوْف، مِنْ سلاَطين العُلَمَاء، سَمِعَ بِبَغْدَادَ مِنْ أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٦٧.



بن مُحَمَّدٍ الخَلاَّل، وَغَيْرِهُ، يَروِي فِي مَجَالِس وَعظِهِ الأَحَادِيْثَ بِالإِسْنَادِ، وَيَنَهَى عَنْ تَعليقهَا عَنْهُ)[1].

٢. قوَّة أسانيدها، وقِلَّة التدليس فيها، ولذلك قال الإمام الحاكم: (أهل الحجاز، والحرمين، ومصر، والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة)[2].

٣. كثرة التصنيف: كان لأهل الرَّي عناية بالتصنيف وخدمة الحديث الشريف، فصنفوا المصنفات ووضعوا قواعد لعلم الحديث، وكان لمصنفاتهم الأثر الكبير في علم الحديث في الأمة الإسلامية، وتتَّسم مؤلفاتهم بالتمحيص والتدقيق والبحث، فمن يؤلف في أحوال الرواة يحتاج إلى بحث وجهد ، ومن يؤلف في علم العلل ويجمع فيها الأحاديث يحتاج إلى حافظةٍ قويةٍ وسعة إطلاع، من هنا نرى مدى أهمية ونبوغ أهل الرَّي في التأليف وعنايتهم فيه.

٤. اهتمامهم بنقد الحديث وبراعتهم فيه: اهتمَّ علماء الرَّي بدراسة علم الرجال ورواة الأحاديث، ونقدِهم وبيان ما فيهم من جرح وتعديل حيث يُعدُّ كتاب (الجرح والتعديل) وكتاب (العلل) و(سؤالات البرذعي لأبي زرعة) من أمَّهات الكتب في علم النقد، كذلك نقد الأحاديث وبيان المقبول من المردود فيها.

٥. الحفظ والإتقان اللَّذَان اختصَّ بهما محدثوا الرَّي، وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل فيما روي عنه: (انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبي زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله ابن عبد

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٣٥، ص٤٨٣.

(2) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٧٣.

الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي)[١]، وقال بُندار: (حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرَّي، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى)[٢].

٦. استدراكهم على كبار العلماء في بعض جوانب العلم وبيان اخطائهم، كما فعل أبو زرعة وأبو حاتم ببيان خطأ البخاري في تاريخه الكبير، وصنفوا في ذلك مصنَّفاً.

٧. ابتكاراهم لمراتب الجرح والتعديل، حيث وضعوا لعلم الجرح والتعجيل مراتب يُعرف بها حال الرواة، وأصبحت كميزان يوزن به حال الراوي.

من هنا نَخلُص إلى أنَّ لمدرسة الرَّي أكثر الأثر في علم الحديث في القرون التي تلت القرون المفضَّلة، وغالب علم الحديث اليوم قائم على أصولهم وما ذهبوا إليه، ومصنفاتهم جابت الدنيا وحَوَتْ من علوم الحديث أَنْفَسِها، واشتغلوا في نقد الحديث ورواته، وعلم العلل الذي يُعدُّ من أغمض علوم الحديث، وأصبحت مدينة الرَّي مدرسة قائمة بحدٍّ ذاتها، لها آراؤها، وعلماؤها، ومصنفاتها، ويُشد إليها الرحال.

وأخيراً نسأل الله عزوجل أن يقبل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزي عنَّا علماءنا كل خير، وأن يهدينا سواء السبيل، إنَّه نعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٣، ص١٧٩.

(٢) الذهبي، المصدر السابق، ج٢٣، ص٢١٨.

الخاتمة

الخاتمة وفيها أهمُّ النتائج:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

بعد هذه الجولة مع مدرسة الحديث في مدينة الرَّي، لا بدَّ من الوقوف بعد شكر الله تعالى، وتلخيص بعض النتائج، وبيان بعض القواعد العامة في منهج هؤلاء العلماء، وبعض الأمور التي ربَّما تُعين الباحثين في التوسُّع بالبحث في بعض الموضوعات، وبعض التفريعات.

وتُعدُّ مدرسة الحديث في الرَّي مدرسة عريقة ولها أسس وقواعد، كما اشتهر فيها علماء كبار في علم الحديث، صنَّفوا فيها المصنفات وتركوا بصمة في علم الحديث، وأصبحت منارة من منارات العلم يقصدها العلماء، وكان من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١- دخل الإسلام مدينة الرَّي مبكراً في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ٢٢هـ.

٢- تُعد مدرسة الرَّي من مدارس الحديث المهمة التي تَلَتْ القرون الفاضلة، ولها أثر واضح في علم الحديث.

٣- أصبحت مدينة الرَّي من المدن التي يُشد إليها الرحال لطلب الحديث، وقد رحل علماء الحديث الكبار إلى الرَّي لطلب الحديث منهم علي بن المديني والشعبي وابن المبارك والثوري ومسلم وغيرهم، وتمنَّى الإمام أحمد أن لو رحل إليها.

٤- اهتمَّ الخلفاء بمدينة الرَّي نظراً لموقعها الجغرافي، في طريق الحجاج، وكنقطة تربط الأقاليم القديمة.

٥- اشتهر أهل مدينة الرَّي بالذكاء والحصافة، واهتمامهم بالعلم، والرحلة من أجله.

٦- اشتهر بعض علماء مدينة الرَّي شهرة فاقت غيرهم من علماء المدينة نفسها، ومن هؤلاء العلماء: جرير بن عبد الحميد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو بشر الدولابي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

٧- من خصائص مدرسة الرَّي عنايتهم بالجرح والتعديل، وعلم الرجال ونبوغهم فيه، واختصاصهم ببعض مصطلحات الجرح والتعديل، ويظهر ذلك في عدَّة مؤلفات منها: كتاب (الجرح والتعديل) وكتاب (الضعفاء والمتروكون وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي)، وكتاب (الكنى) (و (الضعفاء) للدولابي، وغيرها من مصنفاتهم، وأقوالهم النقدية.

٨- اعتمد علماء الجرح والتعديل أقوال علماء مدينة الرَّي في الجرح والتعديل ونقد الحديث، وبنوا عليها أحكامهم وكتبهم، وأكثروا من النقل عنهم، فلا يوجد كتاب من كتب الجرح والتعديل إلَّا ويزخر بأقوالهم وأحكامهم.

٩- كانت مدرسة الرَّي أول من ابتكر مراتب الجرح والتعديل، فقبلها العلماء ثمَّ بَنَوْا عليها، وزادوا يبعض المراتب؛ كتفصيل لما أجمله الرازيون.

١٠- تفاوت منهج علماء مدينة الرَّي في الجرح والتعديل تفاوتاً بسيطاً، لكنهَّم اتفقوا في الحكم على الأحاديث، ولم يُنقل عنهم الاختلاف في أحكامهم على الأحاديث.

١١- اتَّفق علماء مدينة الرَّي في منهج تعليل الحديث، وبيان علل الحديث، ومسالكها، في أغلب أحكامهم ومسالك التعليل لديهم.

١٢- من خصائص مدرسة الرَّي براعتهم في علم العلل والتأليف فيه، مع كثرة العلماء المُبرِّزين في علم العلل، ويُعدُّ كتاب (علل الحديث) من أجمع كتب العلل، والتي جمعت آراء أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

١٣- روى أصحاب الكتب الستة لقرابة خمسين راوياً من رواة مدرسة مدينة الرَّي.

١٤- ذكر الخليلي أسماء علماء ورواة الحديث فيها في باب مستقل، حيث أفرد مدينة الرَّي في الذكر في كتابه (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)، فذكر قرابة خمسين عالماً وراوياً فيها، ومن خلال أقوال العلماء وصلنا إلى ستين محدِّثاً مشهوراً من علماء مدينة الرَّي.

١٥- يظهر أثر مدرسة الرَّي في الحديث النبوي من خلال إبداعهم في التصنيف، وكثرة مصنفاتهم النقدية، وأقوالهم في الحديث النبوي من خلال بيان المقبول والمردود منه.

١٦- كثرة الرحلات العلمية من وإلى مدينة الرَّي، نظراً لاشتهارها بالعلم، وكثرة العلماء الكبار فيها، حيث رحل إليها كبار العلماء، ورحل علماؤها في طلب العلم، ولازموا كبار العلماء منذ الصغر حتى نهاية حياتهم.

١٧- تَفَرَّد علماءُ مدينة الرَّي ببعض الأمور، كتفرُّدهم ببعض المصطلحات الحديثية، ومراتب الجرح والتعديل، وابتكارهم لها.

١٨- اعتنى أهل مدينة الرَّي على رواية الحديث بالإسناد حتى في مجالس التذكير والزهد، وكانوا يروون الحديث متصلاً، حتى برع أهل الرَّي بالحديث وروايته.

١٩- اشتهرت في مدينة الرَّي بعض البيوت والمكتبات العلمية، ويدلُّ ذلك على عناية أهلها بنشر العلم، وكثرة المصنفات فيها.

٢٠- تركت مدرسة الرَّي كثيراً من المصنفات في علم الحديث المتنوعة، منها ما وصلنا كاملاً، ومنها ما ليم يصلنا منها إلا اسمها، حيث يظهر من ذلك عنايتهم في تقييد العلم والبراعة في تصنيفه.

الملاحق

الملحق الأول

ملحق أسماء المحدثين في مدينة الرّي الذين ذكرهم الخليلي في كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) وفيه بعض الزيادات عليه

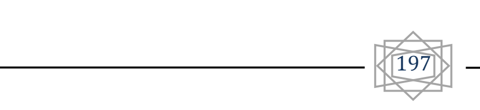
الرقم	الاسم	ملاحظات
١	أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الصغير الرازي (٢٢٠هـ).	ثقة إمام، وهو العالم المشهور.
٢	أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن خالد الهُسُنجاني (٣٠١هـ).	ثقة، ارتحل إلى العراقين، وإلى الشام، والحجاز، ومصر، وله مسند كبير زائد على مائة جزء، أدرك بالرَّي ابن أبي سريح، وزنيجا ومحمد بن حميد فمن بعدهم، وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الخَلِيْلِيّ فِي(الإِرْشَادِ):لِلهِسِنْجَانِيِّ(مُسْنَدٌ)يَزِيْدُ عَلَى مائَةِ جُزْءٍ، رَوَاهُ عَنْهُ مَيْسَرَةُ بنُ عَلِيٍّ القَزْوِيْنِيُّ.
٣	أبو الحسن علي بن القاسم (وهو ابن العالم القاسم بن عباس بن الفضل).	قاضي القضاة بالرَّي وشيخ السنة، سمع أباه وابن أبي حاتم وأحمد بن خالد الحروري وغيرهم.
٤	أبو الحسن علي بن عمر بن العباس، (توفي قريب ٤٠٠ هـ)	الفقيه، قال الخليلي: أفضل من لقيناه بالرَّي، وكان مفتيها قريباً من ستين سنة، وأكثر عن ابن أبي حاتم وابن معاوية الكاغذي وأحمد بن خالد الحروري ومحمد بن قازن، ولقي بأخرة شيوخ بغداد أبا عمرو بن السماك وأحمد بن سلمان وأقرانهما، وكان عالما له في كل علم حظ وفي الفقه، كان إماما بلغ قريباً من مائة سنة، سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: لم يعش من أصحاب الشافعي من الفقهاء أكثر ما عاش هذا وكان عالما بالفتاوي والنظر.
٥	أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين بن معاوية الكاغذي (٣٢٨هـ).	سمع سليمان بن داود القزاز وأبا زرعة وأبا حاتم وأقرانهم سمع منه شيوخ الرَّي وقزوين ومات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة بعد ابن أبي حاتم بسنة.
٦	أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البصير	حافظ، قال الخليلي عنه: سمع ابن أبي حاتم وابن معاوية وسمعته يقول كنت استملي لابن أبي حاتم في الاملاء وارتحل إلى خراسان سمع بنيسابور أبا حامد بن بلال ومحمد بن الحسين القطان والاصم وشيوخ مرو وببلخ ابن طرخان الحافظ وأبا حرب وأقرانهما وببخارى محمود بن إسحاق القواس صاحب البخاري وعبد الله الاستاذ وكان عارفا بأحاديثه حافظا خرج إلى مكة سنة اثنتين وثمانين ونظر في كتبه أبو الحسن الدارقطني وعلم لأهل بغداد على ألف حديث وهو آخر من مات بالرَّي من أصحاب ابن أبي حاتم.



الرقم	الاسم	ملاحظات
٧	ابْنُ عَاصِمٍ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ (٢٨٩هـ).	الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُصَنِّفُ، الثِّقَةُ،سَمِعَ: عَلِيّ بن المَدِيْنِيِّ، وَإِبْرَاهِيْم بن الحَجَّاجِ السَّامِي، وَأَبَا الرَّبِيْعِ الزَّهْرَانِيّ، وَهُدْبَة بنخَالِد، وَقُتَيْبَة بن سَعِيْدٍ، وَإِسْحَاق بن رَاهْوَيْه، وَطَبَقَتَهُم، وَهُوَ مِنْ أَقرَان أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيّ. حَدَّثَ عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَعَلِيّ بن إِبْرَاهِيْمَ بنِ سَلَمَةَ القَطَّان، وَعُمَر بن إِسْحَاقَ، وَالقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ العَسَّال، وَأَبُو جَعْفَرٍ النُّفَيْلِيُّ.
٨	أبو العباس أحمد بن محمد بن يحيى الشحام (٣١٧هـ).	ثقة كبير المحل بالرَّي سمع علي بن عبد المؤمن الزعفراني، ومحمد بن عبد الرحمن الهروي، وسليمان بن داود القزاز، وأقرانهم من شيوخ الرَّي، ورد قزوين قبل الثلاثمائة، فكتب عنه أبو الحسن القطان، ثم الأحداث في ذلك الوقت، ثم في سنة سبع عشرة وثلاثمائة خرج شيوخ قزوين ومعهم أولادهم، أبو موسى الجياني وأبو الحسن القطان وأبو القاسم بن عمر وأبو داود الفامي فسمعوا منه مع أبنائهم.
٩	أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الكريم الرازي	ابن أخ أبي زرعة الرازي، سمع عمه وكان يلومه ويقول لست مثل عبد الرحمن بن أبي حاتم، وسمع ايضاً محمد بن عمار وأبا حاتم والحسن بن محمد بن الصباح وافرانه بالعراق وبمصر ابن عبد الحكم ويونس بن عبد الاعلى والربيع بن سليمان وهو موصوف بالصدق انتقل إلى اصبهان ومات بها ودخل قزوين سنة سبع وثلاثمائة
١٠	أبو القاسم عيسى بن محمد الوسقندي المزكي (٣١٨هـ).	متفق عليه سمع أبا زرعة وأبا حاتم وحرب بن إسماعيل الكرماني التاريخ الكبير الذي كتبه عن أحمد بن حنبل وارتحل إلى العراق والشام ومات سنة ثماني عشرة وثلاثمائة
١١	أبو بكر عنبسة بن سعيد	قاضي الرَّي، قديم كبير المحل، روى عن ليث بن أبي سليم ومطرف بن طريف وغيرهما، روى عنه حكام بن سلم الرازي وأقرانه وروى عنه عبد الله بن المبارك، قال عنه ابن حجر: ثقة، (أخرج له: خت، ت، س).
١٢	أبو بكر محمد بن أحمد بن مصلح.	ولي قضاء الرَّي والبلاد المتصلة بها ثقة سمع المتأخرين.
١٣	أبو بكر محمد بن عبد الله النديم	أقام ببغداد دهراً ، قال الخليلي: سمع إسماعيل الصفار وأقرانه، ثقة في روايته سمعت منه قال الحافظ السلفي رحمه الله الخليل: قد سمع من الذين ذكرتهم بعد بن العباس الفقيه كلهم غير جعفر فإني لم أر له عنه رواية.



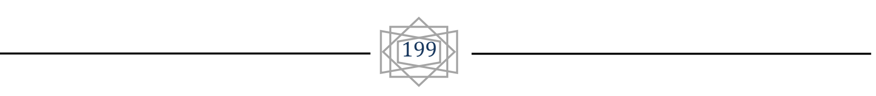
الرقم	الاسم	ملاحظات
١٤	أبو بكر محمد بن قارن بن العباس الرازي	سمع محمد بن عمار، والمنذر بن شاذان، وأبا زرعة، وأبا حاتم، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وعمرو بن محمد العثماني بالمدينة، وأقرانهم وله في الحديث تصانيف ومجموعات، وكان من العدول الكبار، قال الخليلي: سمعت أبا العباس البصير يقول: هو من شرط الصحيح.
١٥	أبو حاتم محمد بن إدريس بن منذر الرازي (٢٧٧هـ).	الإمام المشهور المتفق عليه بالحجاز والشام ومصر والعراق والجبل وخراسان، سبقت ترجمته.
١٦	أبو حاتم محمد بن عيسى بن محمد الوسقندي	ثقة كأبيه سمع أبا حاتم ومحمد بن أيوب وارتحل إلى العراق وسمع بمكة مسند علي بن عبد العزيز وكتب أبي عبيد من علي وببغداد الحارث بن أبي أسامة ومحمد بن غالب تمتام وأقرانهما أكثر عنه علي بن العباس الفقيه ومن أهل قزوين سمع منه محمد بن إسحاق الكيساني
١٧	أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي (٢٦٤هـ).	الإمام أبو زرعة الرازي، العالم المشهور، سبقت ترجمته.
١٨	أبو زهير عبد الرحمن بن مغرا	ثقة، قديم سمع يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبيد الله بن عمر العمري والأعمش وأقرانهم، وروى عن أخيه عن أبيه مغرا، سمع منه هشام بن عبيد الرازي وسهل بن زنجلة ومحمد بن حميد وأقرانهم.
١٩	أبو عبد الله أحمد بن خالد بن مصعب الحروري	ثقة، آخر من روى عن محمد بن حميد بالرَّي، وسمع بنيسابور محمد بن يحيى الذهلي وسمع أبا زرعة وأبا حاتم.
٢٠	أبو عبد الله محمد بن ايوب بن يحيى بن الضريس الرازي (٢٩٤هـ).	محدث ابن محدث، ثقة متفق عليه، عالم بالحديث، صاحب تصانيف، ومنها (فضائل القرآن)، وقال الذهبي: وَانْتَهَى إِلَيْهِ عُلو الإِسْنَاد بِالعَجَم مَعَ الصِّدْق وَالمعرفَة.
٢١	أبو عبد الله محمد بن حماد الطهراني (٢٧١هـ).	ثقة كبير، سمع عبد الرزاق وإسماعيل بن عبد الملك الصنعانيين، وأبا عاصم النبيل وبالرَّي السندي ابن عبدويه، سمع منه: أبو حاتم وابنه، والعباس بن الفضل بن شاذان، وأبو عبد الله بن ماجه، ومحمد بن هارون بن الحجاج المقرئ القزوينيان، وخرج إلى الشام في آخر عمره، فسمع منه ابن جوصا، وأحمد بن زكريا المقدسي، وشيوخ الشام، وكان ابن أبي حاتم بها عند دخوله فسمع منه هناك، وقال ابن حجر: لم يُصب من ضعَّفه.



الرقم	الاسم	ملاحظات
٢٢	أبو عبد الله محمد بن حميد الرازي (٢٤٨هـ).	من كبار المحدثين، حافظ عالم بهذا الشأن، دخل بغداد فرضيه ابن حنبل وابن معين وحرضا الناس على السماع منه ويكثر عنه الصغاني.
٢٣	أبو عبد الله محمد بن عاصم الرازي (قبل ٢٣٠ هـ)	سمع عبد الرزاق وغيره، ثقة سمع منه القدماء، وكتب عنه أبو جدي إبراهيم بن الخليل مات قبل الثلاثين ومائتين.
٢٤	أبو عبد الله محمد بن مسلم بن واره الرازي (٢٧٠هـ).	العالم الثقة، المشهور بابن وارة، سبقت ترجمته.
٢٥	أبو علي القاسم بن علي	دخل قزوين قاضيا في أيام أبيه له معرفة بالقراءات سمع محمد بن شعيب الطبري وسليمان بن أحمد الطبراني واختتم به.
٢٦	أبو علي حمد بن عبد الله الاصبهاني	الأصبهاني، معدل، سمع ابن أبي حاتم وابن معاوية وابن العطار الحافظ ثقة.
٢٧	أبو عمرو سهل بن أبي سهل الخياط وهو سهل بن زنجلة (٢٤٠هـ).	ثقة حجة، العالم المشهور.
٢٨	أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).	ابن أبي حاتم، العالم المشهور.
٢٩	أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الرازي (٢٥٨هـ).	ثقة ذو تصانيف، متفق عليه ارتحل إلى اليمن والعراقين، سمع عبد الرزاق وأبا محمد الزبيري ومحاضر بن المورع وأبا عاصم وأقرانهم، وانتقل إلى أصبهان ومات بها، وروى عنه شيوخ أصبهان.
٣٠	أبو يحيى إسحاق بن سليمان الرازي (٢٠٠هـ).	ثقة، مخرج في الصحيحين والسنن، سمع منه شيوخ العراق، وابن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وبالرَّي محمد بن عمرو زنيج وإبراهيم بن موسى ومحمد بن حميد ارتحل إلى الحجاز والعراق.
٣١	أحمد بن إبراهيم بن كثير	وهو ابن عم عبد الله بن كثير.
٣٢	أحمد بن محمد بن عاصم الرازي	حافظ ثقة، سمع قتيبة وإبراهيم بن الحجاج وهدبة بن خالد وابن أبي شيبة وأقرانهم، له تصانيف روى عنه ابن أبي حاتم مع جلالته، وعمر بن إسحاق الحافظ وبقزوين علي بن إبراهيم القطان وأبو داود الفامي، وأقرانهما وهو من شرط الصحيح.
٣٣	أحمد بن الصباح النهشلي (٢٤٠هـ).	كبارالآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ له غرائب، روى له البخاري وابو داود والنسائي.
٣٤	أحمد بن محمد بن يحيى بن ماهك	سمع الكديمي وعمر بن جعفر السدوسي وغيرهما روى عنه ابن أبي زرعة الحافظ، وقال الخليلي: وسألته عنه فرضيه، وسألته عن ابن مصلح والصياد وقد روى



الرقم	الاسم	ملاحظات
		عنهما فرضيهما.
٣٥	أَحْمَدُ بنُ أَبِي سُرَيْجٍ عُمَرَ بنِ الصَّبَّاحِ الرَّازِيُّ (توفي سنة مئتين وبضع وأربعين).	الحَافِظُ، العَالِمُ، أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، روى عنه: أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ - وَقَالَ: صَدُوْقٌ - وَالبُخَارِيُّ فِي (صَحِيْحِهِ)، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي دَاوُدَ، وَآخَرُوْنَ، وقال النسائي:ثقة.
٣٦	أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكى	لرازى المقرىء، لقبه حمدون (ودشتك قرية من قرى الرَّي)، كبارالآخذين عن تبع الأتباع، روى له أبو داود، وقال عنه ابن حجر: صدوق.
٣٧	إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصياد الرازي.	ثقة، سمع محمد بن يونس الكديمي وأقرانه، وقال الخليلي: وروى عنه الكهول الذين لقيتهم.
٣٨	جعفر بن يعقوب النفاكي	سمع محمد بن هارون الروياني وابن أبي حاتم وجماعة موصوف بالعدالة وحسن الديانة.
٣٩	الحارث بن مسلم الرازي	كبير سمع زياد بن ميمون والثوري وبحر بن كنيز السقا ولبحر نسخة يرويها حارث، قال الخليلي: وهو ثقة إلا فيما يرويه عن الضعفاء؛ كزياد ابن ميمون والحمل فيه على زياد لأنه يروي عن انس المناكير التي لا يتابع عليها.
٤٠	الحجاج بن حمزة أبو يوسف الرازي	ثقة، سمع يحيى بن آدم وعبد الله بن عبد الرحمن الدشتكي وغيرهما، كبير سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم وابنه ومسلم بن الحجاج وغيرهم.
٤١	زافر بن سليمان القهستاني	سمع مالكاً والثوري وشعبة روى عنه عبيد بن موسى، من صغار أتباع التابعين، صدوق كثير الأوهام،قال الذهبي: فيه ضعف، وثقه أحمد، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه. قلت: قال عنه ابن معين: ثقة، وقال ابو حاتم الرازي: محله الصدق، وقال البخراي: يكتب حديثه.
٤٢	سليمان بن داود بن صالح بن حسان الثقفي أبو أحمد القزاز	ثقة كبير، سمع ابن عيينة ووكيعاً وأبا امامة وأبا عاصم وغيرهم، روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وابنه عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن يحيى الشحام، وآخر من روى عنه بالرَّي أحمد بن محمد بن معاوية الكاغذي.
٤٣	عبد الرحمن بن محمد بن حماد الطهراني	سمع بندار وأبا موسى وشيوخ العراق والرَّي ثقة سمع منه شيوخ الرَّي وأبو الحسن القطان وأحمد بن الحسن بن ماجه وغيرهما، (وهو ابن العلم الذي قبله).
٤٤	عبد العزيز بن أبي عثمان	يروي عن سفيان الجامع الصغير وأثنى عليه وكيع ورضيه.
٤٥	عبد الله بن محمد بن كثير البيع	سمع هو وابن عمه (أحمد بن إبراهيم بن كثير) ابن أبي حاتم، وهما ثقتان في روايتهما عنه وكانا تاجرين



الرقم	الاسم	ملاحظات
		بالرَّي.
٤٦	عكرمة بن إبراهيم الأزدي الموصلي	كان على قضاء الرَّي، يروي عن إدريس الأودي والمغيرة بن زياد وغيرهما، روى عنه شيوخ الرَّي والعراق.
٤٧	علي بن محمد بن يعقوب المروزي	أكثر عن ابن أبي حاتم صحيح الأصول والسماع.
٤٨	الفضل بن شاذان المقري	قديم سمع محمد بن مهران وغيره مذكور بعلم القرآن سمع منه ابن أبي حاتم وابنه العباس بن الفضل بن شاذان كبير المحل بالرَّي في السنة يقارن بأبي حاتم في شأنه وله معرفة عظيمة بالقراءات والتفسير وتصانيف كثيرة
٤٩	القاسم بن العباس (وهو ابن الفضل بن شاذان)	يضاهي أباه في علم القرآن ويروي عن أبيه عن جده فمن بعده من شيوخ الرَّي
٥٠	محمد بن سهل بن زنجلة الرازي	العالم المشهور.
٥٢	محمد بن عمار بن الحارث الرازي	قديم، عمر سمع يحيى بن الضريس والنضر بن إسماعيل وجعفر بن عون ومحاضر بن المورع وغيرهم، سمع منه أبو حاتم وابنه، وآخر من روى عنه بالرَّي محمد بن قازن بن العباس.
٥٣	محمد بن مهران الجمال	قرين إبراهيم بن موسى، أدرك من أدركه إبراهيم وروى عنه الأئمة، ماتا بعد العشرين ومائتين.
٥٤	المنذر بن شاذان أبو عمرو	من اهل الرَّي ثقة، سمع يعلى بن عبيد وعبيد الله بن موسى وأبا نعيم وأقرانهم، سمع منه ابن أبي حاتم وشيوخ الرَّي، وإسحاق بن محمد الكيساني القزويني، وزكاة ابن أبي حاتم واثنى عليه،
٥٥	مغيرة بن يحيى بن المغيرة السعدي الرازي	من قرية وهبن من رستاق القرج، وأبوه يحيى بن المغيرة صاحب جرير الذي رحل إليه ابو حاتم وابو زرعة رحمهما الله، روى عن: عبد الصمد بن حسان، وعيسى ابن جعفر قاضى الري، ومحمد بن سفيان الكوفى وأبوه، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بوهبن ومحله الصدق.
٥٦	مهران بن أبي عمر ابو عبد الله العطار الرازي.	قديم، ثقة، سمع سفيان ومالكاً وحماد بن سلمة، من صغار أتباع التابعين، أخرج له أبو داود في المراسيل، وابن ماجه، قال ابن حجر: صدوق له أوهام سيء الحفظ، وقال الذهبي: فيه لين ، و وثقه أبو حاتم.
٥٧	هارون بن المغيرة أبو حمزة الرازي	من صغار أتباع التابعين، سمع ابن إسحاق والثوري وغيرهما، يروي عنه ثقات الرَّي وأخرهم محمد بن حميد، ومن الجهابذة الحفاظ الكبار العلماء الذين كانوا بالرَّي ويقارنون بأحمد ويحيى وأقرانهما، أخرج له أبو



الرقم	الاسم	ملاحظات
		داود والترمذي، قال عنه ابن حجر: ثقة، وقال الذهبي: ثقة يتشيع.
٥٨	هشام بن عبيد الله الرازي	السَّني الفقيه، سمع من ابن أبي ذئب، ومالك بن أنس وحماد بن زيد، ومحمد بن الحسن الشيباني، وتوفي محمد بن الحسن في بيته بالرَّي، وقال عن نفسه: لقيت ألفاً وسبع مئة شيخ، وقال عن أبو حاتم: (صدوق، ما رأيت أحداً أعظم قدراً، ولا أجلُّ من هشام بن عبيد الله بالرَّي).
٥٩	يحيى بن الضريس (٢٠٣هـ).	قاضي الرَّي، سمع سفيان وغيره يضعِّفه ابن معين ومنهم من يقويه، من صغار أتباع التابعين، أخرج له مسلم والترمذي، وقال عنه ابن حجر: صدوق، وقال الذهبي: ثقة، قال إبراهيم بن موسى: منه تعلمنا الحديث.
٦٠	يوسف بن عاصم الرازي أبو يعقوب.	ثقة سمع إبراهيم بن الحجاج ومحمد بن عبد الله ابن نمير وأقرانهم سمع منه شيوخ الرَّي ودخل قزوين بعد التسعين ومائتين فسمع منه أبو الحسن القطان وأبو داود الفامي ومن بعدهما أبو منصور محمد بن أحمد بن منصور القطان وعلي بن أحمد بن صالح المقرئ.
٦١	أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ (٣٧٥هـ).	قال عنه الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الرّحَّال، الصَّدُوْقُ، الرَّازِيُّ الصَّغِيْرُ، كَانَ وَاسِعَ الرّحلَة، جَيِّد المعرفَة، سَمِعَ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَاتِمٍ، وَالقَاضِي أَبَا عَبْدِ اللهِ المَحَامِلِيّ، وَابنَ مَخْلَد العَطَّار، وغيرهم، حَدَّثَ عَنْهُ:تَمَّامٌ الرَّازِيُّ، وَالحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ الفلاَّكِي، وَعَبْدُ الغَنِيّ الأَزْدِيّ، وَأَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الجَارُوْدِيّ، وَأَبُو زُرْعَةَ رَوْحُ بنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو العَلاَءِ الوَاسِطِيّ،وَصَنَّفَ التَّصَانِيْفَ. وكَانَتْ رحلتُهُ إِلَى بَغْدَادَ فِيمَا نقله التَّنُوْخِيّ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ وَهُوَ حَدَثٌ لَهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً. وقال الذهبي: قد سأله حَمْزَة السَّهْمِيُّ عَنِ الجَرح وَالتَّعديل، وكُنْتُ وَقَدْ وَقفتُ عَلَى تَأْلِيْفٍ كَبِيْرٍ فِي السُّنَن، وَهُوَ نَاقصٌ، فِيْهِ أَحَادِيْثُ غَرِيْبَة، فَقِيْلَ:إِنَّهُ تصنيفُه.

الملحق الثاني

ملحق مراتب وألفاظ الجرح والتعديل عند العلماء مقارنة بمراتب ابن أبي حاتم في ألفاظ التعديل[1]

الأسماء	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ ابن الصلاح ٦٤٣هـ	ثقة متقن ثبت – (ضابط – عادل) العدل – يحتج بحديثه	ليس به بأس – لا بأس به – صدوق – مأمون – محله الصدق	شيخ	صالح الحديث		
الذهبي ٧٤٨هـ	ثقة حجة – ثبت حافظ – ثقة متقن – ثقة ثقة	ثقة	صدوق – لا بأس به – ليس به بأس	محله الصدق – جيد الحديث – صالح الحديث – شيخ وسط – شيخ حسن الحديث – صويلح – صدوق إن شاء الله ونحو ذلك		
العراقي ٨٠٦هـ	نفس ألفاظ الذهبي في المرتبة الأولى	ثقة متقن ثبت – (ضابط – حافظ) العدل	ليس به بأس – لا بأس به – صدوق – مأمون – خيار	محله الصدق – جيد الحديث – صالح الحديث – شيخ وسط رووا عنه – إلى الصدق ما هو – وسط – شيخ – مقارب الحديث – جيد الحديث – حسن الحديث – صويلح – صدوق إن شاء الله – أرجو أنه ليس به بأس		
ابن حجر ٨٥٢هـ	الصحابة	ما أكد مدحه بأفعل – أوثق الناس – أو بتكرير الصفة لفظاً – ثقة ثقة – أو معنى – ثقة حافظ	ما أفرد بصيغة: ثقة – متقن – ثبت – عدل	صدوق – لا بأس به – ليس به بأس	صدوق سيء الحفظ – صدوق – يهم له أوهام – يخطئ – تغير بأخرة –	من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله

---

(1) استفدت هذا التقسيم وهذه المقارنة من ا.د.سعدي الهاشمي، وهي منشورة على الإنترنت.



الأسماء	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
					ومن رمي ببدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره	(مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث
السخاوي ٩٠٢	أوثق الناس – أضبط الناس – إليه المنتهى في التثبت – لا أعرف له نظير في الدنيا – بما يدل على المبالغة أو عبر عنه بأفعل	فلان لا يسأل عنه	تأكيد صفة التوثيق – ثقة ثقة – ثبت ثبت – ثقة مأمون – ثبت حجة – صاحب حديث: قول ابن سعد في شعبة	من انفرد فيه بالتوثيق: ثقة – ثبت – كأنه مصحف – حجة – إمام – ضابط – حافظ	ليس به بأس – لا بأس به – صدوق – مأمون – خيار الخلق	ليس ببعيد من الصواب – شيخ يروى حديثه – يكتب حديثه – صويلح – مقارب الحديث – صدوق إن شاء الله – أرجو أنه لا بأس به
ملاحظات ابن الصلاح: ذكر ابن الصلاح بعد ذكره لألفاظ التعديل ألفاظ الأئمة الأخرى من غير ترتيب: فلان يروي عنه الناس، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأس وهو دون قولهم لا بأس به.						

ألفاظ ومراتب الجرح عند علماء الجرح والتعديل مقارنة بابن أبي حاتم

الأسماء	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ ابن الصلاح ٦٤٣هـ	ليّن الحديث – ليس بذاك – ليس بذاك القويّ – فلان فيه ضعف – فلان في حديثه ضعف.	ليس بقويّ – لا يُحتج به – مضطرب الحديث	ضعيف الحديث – فلان لا شيء – فلان مجهول	متروك الحديث – ذاهب الحديث – كذاب – ساقط الحديث.		
الذهبي في الميزان ٧٤٨هـ	يُضعّف – فيه ضعف – قد ضعّف – ليس بالقوي – ليس بحجة – ليس بذاك – يعرف وينكر – فيه مقال – تكلم فيه – ليّن – سيء الحفظ – لا يحتج به – اختلف فيه – صدوق ولكنه مبتدع – ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو عدم الاحتجاج به.	واهٍ بمرة – ليس بشيء – ضعيف جداً – ضعفوه – ضعيف – واه.	متروك – ليس بثقة – سكتوا عنه – ذاهب الحديث – فيه نظر – هالك – ساقط.	متهم بالكذب – متفق على تركه	دجال – كذاب – وضاع – يضع الحديث.	
الذهبي كما نقلها السخاوي	له مناكير – له ما ينكر – فيه ضعف – ليس بالقوي – ليس بعمدة – ليس بالمتين – ليس بحجة – ليس بذاك – غيره أوثق منه – تعرف وتنكر – فيه جهالة – فيه لين – يكتب حديثه – يعتبر به – ونحوها من العبارات الصادقة على من قد يحتج به، أو يتردد فيه، أو حديثه حسن غير مرتق إلى الصحيح.	ضعيف – ضعيف الحديث – مضطرب الحديث – منكر الحديث.	مجمع على ضعفه – ضعيف جداً – ضعفوه – تالف – ليس بشيء.	هالك – ساقط – مطروح الحديث – متروك الحديث – ذاهب الحديث.	متهم – ليس بثقة – ولا مأمون – مجمع على تركه – لا يحل كتابة حديثه.	دجال – وضاع – كذاب.
العراقي ٨٠٦هـ	فلان فيه مقال – فلان ضعيف – فيه ضعف – في حديثه ضعف – فلان يعرف وينكر – ليس بذاك – ليس بذاك القوي	فلان ضعيف – منكر الحديث – حديثه	فلان رُد حديثه – ردوا حديثه – مردود الحديث –	فلان متهم بالكذب – أو بالوضع – ساقط – هالك –	كذاب – يكذب – يضع الحديث –	

الأسماء	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
	– ليس بالمتين – ليس بالقوي – ليس بحجة – ليس بعمدة – ليس بالمرضيّ – للضعف ما هو – فيه خُلْفٌ – طعنوا فيه – مطعون – سيء الحفظ – لين – لين الحديث – فيه لين – تكلموا فيه.	منكر – مضطرب الحديث – واه – ضعفوه – لا يحتج به.	ضعيف جدا – واه بمرة – طرحوا حديثه – مطرح – مطرح الحديث – فلان ارم به – ليس بشيء – لا شيء – فلان لا يساوي شيئاً.	ذاهب – ذاهب الحديث – متروك – متروك الحديث – تركوه – فيه نظر – سكتوا عنه – لا يعتبر به – لا يعتبر بحديثه – ليس بالثقة – ليس بثقة ولا مأمون.	وضاع – وضع حديثاً – دجال	
ابن حجر ٨٥٢هـ	من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق – مستور – مجهول الحال.	من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر وإليه الإشارة بضعيف	لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق – مجهول.	لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح – متروك – متروك الحديث – واهي الحديث – ساقط.	من اتهم بالكذب – متهم – متهم بالكذب.	كذاب – وضاع – يضع – ما أكذبه.

الأسماء	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
السخاوي ٩٠٢	فيه مقال – أدني مقال – ضعيف – تنكر مرة وتعرف أخرى – ليس بذاك – ليس بالقوي – ليس بالمتين – ليس بحجة – ليس بعمدة – ليس بمأمون – ليس بثقة – ليس بالمرضيّ – ليس يحمدونه ليس بالحافظ – غيره أوثق منه – فيه شيء – فيه جهالة – لا أدري ما هو – ضعفوه – فيه ضعف – سيء الحفظ – لين الحديث – فيه لين عند غير الدارقطني فإنه قال: إذا لين لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة – ومنه قولهم: تكلم فيه – سكتوا عنه – فيه نظر عند غير البخاري.	فلان لا يحتج به – ضعفوه – مضطرب الحديث – له ما ينكر – له مناكير – منكر الحديث – ضعيف	فلان رد حديثه – مردود الحديث – ضعيف جداً – واه بمرة – طرحوه – مطروح الحديث – لا يكتب حديثه – لا يحل الرواية عنه – ليس بشيء – لا شيء خلافاً لابن معين – ارم به	فلان يسرق الحديث – متهم بالكذب – أو الوضع – ساقط – متروك – هالك – ذاهب الحديث – تركوه – لا يعتبر به – أو بحديثه – ليس بالثقة – غير ثقة – مجمع على تركه – مود أي هالك – وهو على يدي عدل	الدجال – الكذاب – الوضاع – يضع الحديث – يكذب – وضع حديثاً – آفته – فلان – فلان له بلايا	أكذب الناس – إليه المنتهى في الكذب – هو ركن الكذب – أو منبعه – أو معدنه

الملحق الثالث

عناوين الدراسات العلمية في المدارس الحديثية في الوطن العربي وتركيا

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	ملاحظات
١	المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري.	للدكتور محمد الثاني عمر موسى	مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض ط الأولى، ٢٠٠٧م. (وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).
٢	مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري.	هناء حسين علوان خوير	وهي في الأصل رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة الكوفة، كلية الشريعة.
٣	مدرسة الكوفة الحديثية في القرنين الأول والثاني الهجريين	للأستاذ الدكتور شرف القضاة	وهي في الأصل رسالة دكتوراه في قسم الحديث النبوي الشريف، نوقشت في جامعة الأزهر عام ١٩٨٠م
٤	مدرسة الحديث في مصر منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري	للدكتور محمد رشاد خليفة	وهي في الأصل رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م
٥	مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري.	للدكتور محمد بن عزوز	طبعت في بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٠م.
٦	مدرسة الحديث في اليمن في القرنين الأول والثاني الهجريين	للدكتور محمد علي الكبسي	وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت عام ٢٠٠٠م، جامعة صنعاء، وقد طبعت في سلسلة إصدارات جامعة صنعاء عام ٢٠٠٤م.
٧	مدرسة الحديث في اليمن حتى نهاية القرن الثالث الهجري	للباحث محمود محمد رشاد خليفة	من منشورات جامعة الأزهر
٨	مدرسة الحديث في الأندلس	للدكتور صالح أحمد رضا	وهي رسالة دكتوره في جامعة الأزهر، لم أقف عليها
٩	مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري	للدكتور حسين محمد شواط	الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٩٩٠م.
١٠	مدرسة الإمام البخاري في المغرب	يوسف الكتاني	بيروت، دار لسان العرب، د.ت.



الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	ملاحظات
١١	محمد بن وضاح الأندلسي مؤسس مدرسة الحديث في الأندلس مع بقي بن مخلد	للدكتور نوري معمَّر	، مكتبة المعارف، الرباط المغرب، ط الأولى، ١٩٨٣م، وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في دار الحديث الحسنية بالمغرب
١٢	أضواء على المدارس الحديثية؛ النشأة والتطوُّر.	للأستاذ الدكتور مصطفى محمد أبو عمارة	مكتبة الإيمان، مصر، ط الأولى، ٢٠١٠م، وهو يتكلَّم بشكل عام عن الحركة العلمية الحديثية في بعض المدن الإسلامية الكبرى (المدينة المنورة، مكة، الشام، الكوفة، البصرة).
١٣	المدارس الحديثية- الدلالة والمضمون	الدكتور محمد زهير المحمد	بحث محكَّم منشور مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الثاني ٢٠٠٨م
١٤	تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه	محمد بن عبدالله التليدي	دار البشائر الإسلامية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٥	مدرسة الحديث في أصبهان	د. منصور محمود الشرايري	بحث منشور في مجلة معالم القرآن والسنة، عدد٧، ماليزيا عام ٢٠١١م.
١٦	دار الحديث الأشرفية	محمد بدر الحسيني	دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠١م
١٧	دور الحديث في العالم الإسلامي	الحسين وكاك	أغادير، منشورات كلية الشريعة، ط١، ١٩٩٠م.
١٨	مدرسة الحديث بالكوفة: رواية ودراسة حتى القرن الثالث.	عبد العزيز بن أحمد الجاسم	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.
١٩	مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي من الفتح إلى نهاية القرن الثالث الهجري: جذورها،	المصطفى غانم	وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة محمد الخامس، المغرب.



الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	ملاحظات
	معالمها، مروياتها		
٢٠	محمد بن إبراهيم الوزير: مدرسته الحديثة باليمن	محمد عبد الله أبو بكر	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة محمد الخامس – الآداب – الرباط، ١٩٩٦م.
٢١	الحركة الحديثية وعلاقتها بالفقه في القرن السابع الهجري: ابن دقيق العيد – (ت ٧٠٢هـ) نموذجا	عبد الرزاق الجابي	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة محمد الخامس – الآداب – الرباط، ١٩٨٩م.
٢٢	الحديث والمحدثون في اليمن من خلال القرون الثلاثة الأولى	عبد الله بن بجاش الحميري	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤١٢هـ.
٢٣	الحديث والمحدثون في اليمامة	محمد بن سليمان الشارخ	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤١٤هـ.
٢٤	الحديث والمحدثون في القيروان حتى سنة تسع وأربعين وأربعمائة	الحسين بن محمد شواط	وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧هـ.
٢٥	الحديث في بلاد الشام في عصري الصحابة والتابعين	أحمد يوسف أبو حلبية	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠هـ.
٢٦	الحديث الشريف وعلماؤه في بلاد شقيا– موريتانيا	محمد الحافظ ولد المجتبي	وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٨٧م.
٢٧	الحديث بأفريقية من القرن السادس إلى القرن الثامن	ضوء بن سالم مسكين	وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧هـ.
٢٨	جهود علماء إندونيسيا في السنة	داود رشيد هارون	وهي رسالة دكتوراه قُدِّمت في جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.
٢٩	جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري	الدكتور بديع اللحام	وهو بحث منشور في الإنترنت.



الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	ملاحظات
٣٠	اتجاه مدرسة الري في نقد الحديث النبوي- أبو زرعة – أبو حاتم – ابن أبي حاتم	كمال الدين عبد الغني المرسي	كتاب مطبوع، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، مصر.
٣١	مدرسة الحديث النبوي الشريف في فلسطين من بداية الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الخامس الهجري.	ضرغام صالح أسعد جبارين	جامعة اليرموك، وهي رسالة دكتوراه، ٢٠١٢م.
٣٢	مدرسة أهل الحديث في المدينة المنورة	د. قيس عبد العزيز مهدي الدوري، و د. إبراهيم عزة إبراهيم	بحث محكّم منشور.
٣٣	علماء الحديث الشريف في بلاد الهند وجهودهم في الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين	محمد ولى الله بن عبد الرحمن الندوي	وهي رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، وقد طبعته جامعة الأزهر.
٣٤	ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب	د. محمد مصلح الزعبي	بحث محكم منشور، ومتوافر على الانترنت.
٣٥	مدرسة الحديث في قرطبة، من الفتح إلى نهاية القرن الرابع الهجري (٩٣هـ- ٤٠٠هـ).	أحمد بن علي القرني	وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.
٣٦	المدرسة الحديثية بالمغرب والأندلس، الإمام ابن القطان نموذجاً.	تنظيم مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث.	وهي ندوة عُقدت في المملكة المغربية، العرائش، ثمَّ طُبعت الأبحاث في كتاب (٨٣٤صفحة)، صدر عن مركز ابن القطان.

عناوين الدراسات التركية (وهي مكتوبة باللغة التركية).

الرقم	اسم الدراسة	اسم الباحث	المكان والتاريخ
١	الحديث ودار الحديث في العهد العثماني Osmanlı Devri Dâru'l-Hadisleri ve Hadis Eğitimi	أكرم يوجال Ekrem Yücel	جامعة أنقرة/ 2012 Ankara Üniversitesi
٢	فعاليات الحديث في خراسان وما وراء النهر من العصر الأول إلى الثالث الهجري Horasan ve Maveraünnehir Bölgesinde Hadis Faaliyetleri Hicri İlk Üç Asır	دورسون ساري Dursun Sarı	جامعة قيصري / قيد الكتابة Erciyes Üniversitesi/Kayseri
٣	الحديث في بلاد الشام في العصر الأول والثاني الهجريين Hicri İlk İki Asırda Şam Bölgesinde Hadis	عائشة نور يلدرم Ayşenur Yıldırım	جامعة أولو داغ/ قيد الكتابة Uludağ Üniversitesi/Bursa
٤	الحديث في بخارى من القرن الأول حتى الثالث الهجري Buhara’da Hadis	عائشة نور تشيفتشي Ayşenur Çiftçi	جامعة أولو داغ/ قيد الكتابة Uludağ Üniversitesi/Bursa
٥	الحديث في خراسان من القرن الاول إلى القرن الثالث الهجري– مرو نموذجاً. İlk Üç Asırda Horasan'da Hadis-Merv Şehri Örneği	أحمد أوزر Ahmed Özer	جامعة إسطنبول/ قيد الكتابة İstanbul Üniversitesi
٦	الحديث في مصر من القرن الأول إلى الثالث الهجري İlk Üç Asırda Mısır’da Hadis	طاهر سحابة Tahir Shaba	جامعة أولو داغ/ قيد الكتابة Uludağ Üniversitesi/Bursa
٧	المحدثون في أذربيجان من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجري Hicrî I-IX. asırlarda Azerbaycanlı muhaddisler	غوشكارسليملي Goşgar Selimli	جامعة مرمرة/ ٢٠٠٥م Marmara Üniversitesi
٨	الحديث في أصفهان İsfahân'da Hadisçilik	محمد آكدوغان Muhammed Akdoğan	جامعةاسطنبول/ قيد الكتابة İstanbul Üniversitesi
٩	علم الحديث في عهد القرخانيين Karahanlılar döneminde hadis ilmi	نور صادق اقطانوف Nursadyk Aktanov	جامعة مرمرة/ قيد الكتابة Marmara Üniversitesi
١٠	علم الحديث في البصرة من القرن الأول حتى الثالث الهجري İlk Üç Asırda Basrada Hadis İlmi	علي تْشلِيك Ali Çelik	جامعة كهرمان مرعش/ قيد الكتابة K.S.Ü
١١	المحدثون في العهد السلجوقي Selçuklu Dönemi Muhadisleri	Nuri Unlü	جامعة ٩ أيلول Dokuz Eylül Üniversitesi

قائمة المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير (٦٣٠هـ)، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.

٢. ______، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٣. الأصفهاني (٥٣٥هـ)، إسماعيل بن محمد الملقب بقوام السنة، سير السلف الصالحين، تحقيق: د كرم بن حلمي بن فرحات، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط.

٤. الاصطرخي (٣٤٦هـ)، أبو إسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، د.ط، ٢٠٠٤م.

٥. البخاري(٢٥٦هـ)، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

٦. ______، التاريخ الأوسط، تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٧. ______، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٨. البلاذري (٢٧٩هـ)، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال– بيروت، د.ط، ١٩٨٨م.

٩. البقاعي (٨٥٨هـ)، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الرشد ناشرون، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

١٠. ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء، ط الثالثة، ١٤٢٦ هـ– ٢٠٠٥ م.



١١. الجوزجاني (٢٥٩هـ)، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر – بيروت، ط الأولى ، ١٣٥٨هـ.

١٣. ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، ط الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤. ـــــ،علل الحديث، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط أولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٥. ـــــ،المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٦. ـــــ، بيان خطأ البخاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، من منشورات دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، د.ط، د.ت.

١٧. الحاكم (٤٠٥هـ)، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى، ١٩٩٠م.

١٨. ـــــــ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

١٩. ـــــــ، المدخل إلى الصحيح، تحقيق : د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ، ١٤٠٤هـ.

٢٠. ابن حبان (٣٥٤هـ)، محمد بن حبان بن أحمد، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط الأولى، د.ت.

٢١. ـــــــ،الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط الأولى،١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢٢. ابن حجر (٨٥٢هـ)، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٣. ـــــــ،تقريب التهذيب، بيت الأفكار الدولية، ط الأولى، الأردن ٢٠٠٠م.

٢٤. ـــــــ، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨م.

٢٥. ـــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٦. ـــــــ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ط الأولى، د.ت.

٢٧. الحموي (٦٢٦هـ)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

٢٨. ابن حنبل(٢٤١هـ)، أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، مؤسسة قرطبة – القاهرة، د.ط، د.ت.

٢٩. ـــــــ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠. الخطيب (٤٦٣هـ)، أبو بكر أحمد بن البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: د.نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٣٩٥هـ.

٣١. ـــــــــ، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٢. ـــــــــ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط، د.ت.

٣٣. ابن خلكان (٦٨١هـ)، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى، ١٩٧١م.

٣٤. الخليلي (٤٤٦هـ)، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٥. ابن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ)، أبو بكر محمد بن خير بن عمر، فهرسة ابن خير الاشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٦. الدارقطني (٣٨٥هـ)، أبو الحسن علي بن عُمَر،المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

٣٧. الذهبي (٧٤٨هـ)، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د.ط، د.ت.

٣٨. ـــــــــ، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٩. ______، سِيَرُ أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط الثالثة، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٤٠. ______، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة- أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤١. ______، المعين في طبقات المحدثين، تحقيق: همام سعيد، دار الفرقان، عمان- الأردن، ١٤٠٤هـ.

٤٢. ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة: د.همام سعيد، مكتبة الرشد، السعودية، ط الرابعة، ٢٠٠٥م.

٤٣. الزبيدي (٣٧٩هـ)، محمد بن الحسن بن عبيد الله، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط الثانية، د.ت.

٤٤. الزبيدي (١٢٠٥هـ)، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الاسكندرية، مصر، ط الأولى، د.ت.

٤٥. أبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ)، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٤٦. الزركلي(١٩٧٦م)، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، لبنان، ٢٠٠٢م.

٤٧. الزهراني، محمد بن مطر، علم الرجال- نشاته وتطوره (من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري)، دار ابن القيم، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٤٨. زهير، محمد، المدارس الحديثية- الدلالة والمضمون، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الثاني ٢٠٠٨م.
٤٩. السخاوي (٩٠٢هـ)، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية – لبنان، ط الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٠. ________، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق: المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة التحقيق: الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى.
٥١. ابن سعد (٢٣٠هـ)، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط الأولى، ١٩٦٨م.
٥٢. سعيد، همام، مقدمة شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط أولى، ١٩٨٧م.
٥٣. السهمي(٤٢٧هـ)،حمزة بن يوسف، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٥٤. السوالمة، عبد الله مرحول، ملامح كلية من منهج الحافظ أبي حاتم الرازي، مجلة جامعة الملك سعود – مجلد ١٣ – العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص٤٧٩ – ٥٢٧، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)،
٥٥. السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، د.ت.
٥٦. ابن شاهين (٣٨٥هـ)، عمر بن أحمد أبو حفص، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، ط الأولى، ١٩٨٤م.
٥٧. الشهرستاني (٥٤٨هـ)، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤هـ.

٥٨. شواط، حسين محمد، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض،١٩٩٠م.
٥٩. الصفدي (٧٦٤هـ)، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٦٠. ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط الثانية، - ١٤٠٨هـ.
٦١. ـــــ،علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٢. الصنعاني (١١٨٢هـ)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق: صلاح الدين مقبول، الدار السلفية - الكويت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
٦٣. الصياح، علي بن عبد الله، جزء من علل ابن أبي حاتم - محقق من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلى نهاية المسألة رقم (١٢٣٩) تحقيقاً وتخريجاً ودراسة، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- كلية أصول الدين- قسم السنة وعلومها، نوقشت بتاريخ ١٤٢٢هـ.
٦٤. ابن عاشور (١٩٧٣م)، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٦٥. ابن عبد الغني البغدادي (٦٢٩هـ)، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي،التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤٠٨هـ.

٦٦. ابن عدي (٣٦٥هـ)، أبو أحمد عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط الأولى، ١٩٩٧م.
٦٧. العراقي (٨٠٦هـ)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٦٨. عزوز، محمد، مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط أولى، ٢٠٠٠م.
٦٩. العقيلي (٣٢٢هـ)، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية–بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.
٧٠. ابن العمراني (٥٨٠هـ)، محمد بن على بن محمد، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط أولى، ٢٠٠١م.
٧١. ابن فارس (٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٩م.
٧٢. القضاة، أمين، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٧٣. القضاة، ظلال، كتاب الكنى والأسماء– دراسة منهجية نقدية، إشراف د. عبد الركريم الوريكات، رسالة ماجستير في الجامعة الأردينة، ٢٠٠٦م.
٧٤. ابن القيم (٧٥١هـ)، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامي، حلب، د.ط، ١٤٠٣هـ.
٧٥. ابن كثير (٧٧٤هـ)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، ط أولى، ١٩٨٨م.

٧٦. الكتَّاني (١٣٤٥هـ)، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٧٧. اللالكائي (٤١٨هـ)، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة – الرياض، ١٤٠٢هـ.
٧٨. ابن ماكولا (٤٧٥هـ)،علي بن هبة الله بن أبي نصر، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، ١٤١١هـ.
٧٩. محمود، أحمد شاكر، الإمام الدولابي وأقواله في الجرح والتعديل دراسة مقارنة، مجلة كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد السابع، ٢٠١٤م- ١٤٣٦هـ.
٨٠. ابن المديني (٢٣٤هـ)، علي، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٩٨٠م.
٨١. المزي (٧٤٢هـ)، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى،١٩٨٠م.
٨٢. مسلم (٢٦١هـ)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، الصحيح، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.
٨٣. مصطفى، محمد أبو عمارة، المدارس الحديثية، النشأة والتطور، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط الأولى، ٢٠١٠م.
٨٤. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة والمكتبة الإسلامية، مصر، ط الثالثة، د.ت.

٨٥. ابن معين(٢٣٣هـ)، يحيى، معرفة الرجال- من رواية أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق: محمد كامل قصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٦. المقدسي (٣٨٠هـ)، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والارشاد القومي- دمشق، ١٩٨٠م.
٨٧. المقدسي (٥٠٧هـ)، محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
٨٨. المنذري (٦٥٦هـ)، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، جوابه على أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الأولى، ١٤١١هـ.
٨٩. ابن منظور (٧١١هـ)، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط أولى، د.ت.
٩٠. موسى، محمد الثاني عمر، المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه، من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط الأولى، ٢٠٠٧م.
٩١. الموسوي (١٣١٣هـ)، محمد باقر، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الدار الإسلامية، بيروت، ط أولى، ١٩٩١م.
٩٢. النسائي (٣٠٣هـ)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، تحقيق: الشريف حاتم العوني،دار عالم الفوائد . مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٢٣هـ.
٩٣. الهاشمي، سعدي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٩٤. الوريكات، عبد الكريم، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، أضواء السلف، الرياض، ط أولى، ٢٠٠٠م.

٩٥. اليعقوبي (٢٨٤هـ)، أحمد بن أبي يعقوب، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.